جامعة اليرموك

كليـــة الآداب

قسم اللغة العربية وآدابها

الحذفُ النحويّ عند ابن إياز البغداديّ (681هـ) في كتابه (قواعد المطارحة في النّحو)

دراسة وصفية وتحليلية

Grammatical Ellipsis in ibn Eyaz's in book (Qawa'd Al Mutaraha fi al–nahw): A Descriptive analytical study.

إعداد الطالبة

خديجة فايز بني عيسى

إشراف الأستاذ الدكتور

علي توفيق الحمد

تقدم هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير تخصص اللغة والنحو في جامعة اليرموك– كلية الآداب– قسم اللغة العربية

الفصل الدراسي الصيفي

2014

الحذفُ النحويّ عن ابن إياز البغداديّ في كتابه

(قواعد المطارحة في النّحو)

دراسة وصفية وتحليلية

إعداد

خديجة فايز بني عيسى

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير تخصص اللغة والنحو في جامعة اليرموك- كلية الآداب- قسم اللغة العربية

وافق عليها

أ.د علي توفيق الحمد .... مشرفاً ورئيساً

أستاذ في اللغة والنحو، جامعة اليرموك

د مصطفى الحيادرة ....عضواً

أستاذ مساعد في اللغة والنحو، جامعة اليرموك

د منير شطناوي ....عضواً

أستاذ مشارك في اللغة والنحو، الجامعة الهاشمية

تاريخ مناقشة الأطروحة

٤/ ٨ /٢٠١٤

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [النمل: 19]

إلى والدي الحبيب الذي زرع فيَّ معنى الطموح والنجاح.

إلى والدتي الحبيبة التي علَّمتني أنَّ الحياة بذلٌ وعطاء.

إلى جميع إخوتي و أخواتي القريبين من قلبي، الذين عشت معهم أجمل أيامي.

إلى ولديَّ و فلذتَي كبدي (محمد حسان، وحياة **).**

إلى جميع صديقاتي وزميلاتي وإلى جميع الأهل والأقارب في هذا الوطن الغالي.

إلى جميع أساتذتي الكرام الذين علَّموني حفظهم الله ورعاهم.

سائلاً المولى عزَّ وجلَّ أن يكون لهذا الجهد المتواضع أهمية في مجال التعليم.

الباحثة

الشكر والتقدير

الشكر لله أولا وأخيرا شكرا بعدد خلقه وبديع صنعه، ثم لا يسع الباحثة بعد إتمام هذا العمل المتواضع تحت عنوان الحذف النحوّي عند ابن إياز البغدادي في كتابه (قواعد المطارحة في النحو)، إلا التوجه بجزيل الشكر، والتقدير للأستاذ الدكتور علي الحمد المشرف على هذا العمل على ما بذل من جهد ووقت في توجيه الباحثة خير توجيه، فجزاه الله خيرا بما يفوق جهده وعمله.

وكذلك يسع الباحثة إلا التوجه بالشكر الجزيل إلى الدكتور منير شطناوي والدكتور مصطفى حيادرة اللذين قبلا قراءة هذا العمل، وإبداء رأيهما في مضمونه، وإبداء ملاحظاتهما الكريمة في سبيل إخراج هذا العمل على أكمل وجه ممكن، جزاهما الله خير الجزاء.

ولا أنسى شكر كل من ساعد في إتمام هذا العمل بشكل غير مباشر من أساتذة قسم اللغة العربية في كلية الآداب، فقد كان لهم دور في بناء شخصية الباحثة من خلال ما بذلوا من جهود واضحة في المساقات التي أنهيتها في دراسة (الماجستير)، وشكرًا لكل من أسهم في اكتمال هذا العمل، ولو بكلمة تشجيع طيبة ممن حولي من الأهل والصديقات، والزميلات والزملاء.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة

الملخص

الحذفُ النحويّ عند ابن إياز البغداديّ في كتابه

(قواعد المطارحة في النّحو)

دراسة وصفية وتحليلية

إعداد الطالبة

خديجة فايز بني عيسى

بإشراف

أ.د. علي توفيق الحمد

يتناول هذا البحث بالدراسة مواضع الحذف النحوي في كتاب قواعد المطارحة لابن إياز، ليثبت فكرة مؤادها أنّ ابن إياز لم يبتعد في تأويل الحذف وتقديره بسبب تأثره بفلسفة العامل، وكان يلجأ إلى تحليل مواطن الحذف وتفسيرها مستعينًا بالشواهد القرآنية أو الشعرية أو النثرية. وقد اعتمدت الدراسةُ على المنهجِ الوصفيِ؛ لتحديدِ مواضعِ الحذف عند ابن إياز، في ضوءِ استقراءِ القواعدِ التي اختطَّها النحاةُ والبلاغيونُ لضبط هذِه المواضعِ.

وقد اشتملت هذه الدراسة على مقدمة، وأربعة فصول، علاوة على التمهيد الذي تحدث عن ابن إياز البغدادي ومذهبه اللغوي وفكره، ومفهوم الحذف، وأسبابه، وأغراضه، وشروطه. فتناول الفصل الأول الحذف في باب المرفوعات. وضُمِن الفصل الثاني الحذف في باب المنصوبات. أما الفصل الثالث فخصص لدراسة الحذف في باب المجرورات، وأما الفصل الرابع فخصص لدراسة حذف الجملة. وترتكز الدراسة في هذه الفصول على التماس الالتقاء بين فكر ابن إياز والنحويين في مواضع الحذف أو الاختلاف؛ وبعد تحليل تلك المواضع، ذيّلت الدراسة بخلاصة ما تم التوصل إليه.

المقدمة

الحمد لله وليّ النعم، والصلاة والسلام على من زيّن ببيانه الكلام، وأذهل بفصاحته الأنام، وطرق بوعظه الأيام، وعلى آله والأصحاب، وبعد:

الحذف ظاهرة لغوية تشترك فيها اللغات الإنسانية، لكن اللغات تتفاوت في استخدامها، إذ تميل اللغة العربية إلى استخدامها بشكل واضح، فمن خصائص العربية الأصيلة الميل إلى الإيجاز والاختصار، وقد عدّ ابن جني(392هـ) الحذف من شجاعة العربية[1]؛ أي التشجيع على الكلام، وبيّن عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) ما يضفيه استخدام الحذف على العربية من سحر وجمال، فقال: "هو باب دقيق المسلك لطيف المأخذ، عجيب الأمر شبيه بالسحر؛ فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانًا إذا لم تبن"[2].

ووردت ظاهرة الحذف في المنثور والموزون من كلام العرب؛ اعتمادًا على ضمانة التواصل الخطابي بين المرسل والمتلقي، وعلى قرائن مقامية ومقالية في الخطاب؛ مما جعل علماء النحو والبلاغة يهتمون بهذه الظاهرة اهتمامًا بالغًا، فيعرضون أحكامها في مصنفاتهم اللغوية (الصرفية والنحوية والبلاغية)، ومن العلماء الذين تعرضوا لهذه الظاهرة، وتناولوا بعض أحكامها: (ابن إياز البغدادي ت681هـ)، في كتابه المعنون: (قواعد المطارحة في النحو).

---

(1) **الخصائص**: ابن جني أبو الفتح عثمان، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1983، 2/360.

(2) **دلائل الإعجاز**: عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ودار المدني، جدّة، ط3، 1992، ص 146.

وقد اعتمدت الدراسةُ على المنهجِ الوصفيِ القائم على التحليل، متمثلاً في عرض المسألة كما وردت عند ابن إياز، ثم تتبُّعِها في المصادر النحوية، وتحليلِها والتعليقِ عليها بما يتطلبه الدرس النحوي؛ وموازنة رأي ابن إياز بآراء غيره والحكم له أو عليه.

أما الدراسات السابقة، فلم تقف الباحثة على دراسة سابقة تحمل عنوان **(الحذف النحوي عند ابن إياز في كتابه قواعد المطارحة في النحو، دراسة وصفية تحليلية)**، على أنه يوجد بعض الدراسات التي تحمل عنوانات قريبة في تناولها لهذا الموضوع، سواء أكانت كتبًا، أم رسائل جامعية، من هذه الدراسات:

1. أسلوب الحذف في العربية من الوجهة النحوية والبلاغية: أيمن الشوا.
2. الحذف في الجملة العربية: محمود الخطيب.
3. الحذف في الحديث النبوي: أحمد فليّح.
4. الحذف والتقدير في النحو العربي: علي أبو المكارم.
5. البدليل المعنوي من ظاهرة الحذف: كريم الخالدي.
6. ظاهرة الحذف الاكتفائي في العربية: عماد أبو حسن.
7. ظاهرة الحذف في الجملة العربية: أحمد مطلق.
8. ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: طاهر حمودة.
9. ظاهرة الحذف في العربية: حفظي حافظ.
10. ظاهرة الحذف عند ابن هشام في كتابه مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: عصام أبو الهيجاء.

ومن أسباب اختياري لهذا الموضوع دون غيره من الموضوعات الأخرى، ما يأتي:

أ. أنه موضوعٌ لم يطرق بالدراسة من قبل؛ إذ إن كتاب (قواعد المطارحة في النحو) كتاب حقق مؤخرًا، ولم يسبق أن درس فيه هذا الموضوع، أو غيره من الموضوعات الأخرى؛ فهو جدير بالدراسة والبحث، مع ما يتضمنه الكتاب من آراء لابن إياز؛ ولم يسبق أن درست آراؤه قبلاً.

ب. أن الدراسات السابقة تتميز بالشمول، بمعنى أنها – غالبًا – ما يدخل ضمنها ما يتعلق بالحذف الصرفي، أو الصرفي والدلالي، ومنها ما يدرس بعض النصوص اللغوية، في حين إن هذا الدراسة لا تُعنى إلا بالجانب النحوي.

ج. أن مصادر الدراسة متوافرة بشكل جيد؛ مما يشجع على دراسة هذا الموضوع، بشكل يطمئن إلى نتائج دقيقة، قد تكون مفيدة.

د. أن لابن إياز آراء جريئة يتفرّد بها أحيانًا، أو يختار مذهبًا على آخر، مع التعليل والأدلة، بشكل يجعل الباحث يحس بأنه أمام شخصية مستقلة في توجيهاته، ومثاله: أنه أجاز حذف واو المفعول معه.

تبحث هذه الدراسة في مواضع (الحذف النحوي)، وأعني به الحذف على مستوى الجملة والتركيب، التي تعرض لها ابن إياز في كتابه المذكور، للقيام برصدها وتوثيقها، وتحليلها تحليلاً علميًّا؛ وفق قواعد النحو وشواهده وأدلته، على ما ذكره المتقدمون في هذا المجال، وتبيّن موقفه من قضايا الحذف النحوي، وموقعه بين التيارات الفكرية النحوية المختلفة، وذلك حسب التقسيمات الآتية:

المقدمة.

التمهيد: تناولت الباحثة في التمهيد ما يأتي:

1. التعريف بابن إياز البغدادي، ومذهبه اللغوي وفكره.
2. الحذف: شروطه، وأسبابه، وأغراضه.

الفصل الأول : (الحذف في باب المرفوعات)، وتحته مبحثان:

المبحث الأول (الحذف في باب المبتدأ والخبر): يتضمن هذا المبحث ما ذكره ابن إياز في ما يتعلق بحذف المبتدأ، أو الخبر، أو كليهما معًا، أو ما كان أصله مبتدأ أو خبرًا، أو حذف اسماء وأخبار النواسخ المرفوعة، وما ينطوي تحت ذلك من أحكام ودلالات.

المبحث الثاني (الحذف في باب الفاعل): يتضمن هذا المبحث بعض المواضع التي ذكر فيها ابن إياز حذف الفاعل.

الفصل الثاني: (الحذف في باب المنصوبات)، وتحته ثلاثة مباحث:

المبحث الأول (الحذف في باب المفاعيل): يتضمن هذا المبحث دراسة ما أورده ابن إياز من حذوفات تخص المفاعيل، أو ما يتعلق بها، كحذف عواملها ومتعلقاتها.

المبحث الثاني (الحذف في باب النداء): يتضمن هذا المبحث ما يتعلق بالنداء من حذوفات، كحذف المنادى، أو أداة النداء.

المبحث الثالث: (الحذف في النواسخ): يتضمن هذا المبحث ما يتعلق بأسماء النواسخ وأخبارها المنصوبة.

الفصل الثالث: ***(الحذف في بابي المجرورات والتوابع)، وتحته مبحثان:***

المبحث الأول (الحذف في باب المجرورات): يتضمن هذا المبحث دراسة المحذوفات المتعلقة بباب الإضافة، كحذف المضاف، أو المضاف إليه، أو حذف حروف الجر، أو حذف متعلقات الجار والمجرور، وأشباه الجمل، وغير ذلك.

المبحث الثاني (الحذف في باب التوابع): يتضمن هذا المبحث دراسة المحذوفات المتعلقة بباب التوابع (العطف، والنعت وغيرهما).

الفصل الرابع: ***(حذف الجملة)، وتحته مبحثان:***

المبحث الأول (الحذف في الجملة الاسمية): يتضمن هذا المبحث دراسة الجمل الاسمية المحذوفة.

المبحث الثاني (الحذف في الجملة الفعلية): يتضمن هذا المبحث دراسة الجمل الفعلية المحذوفة.

خاتمة الدراسة: تلخص فيها الباحثة أبرز ما توصلت إليه الدراسة من نتائج.

التمهيد

أولا: التعريف بابن إياز البغدادي، ومذهبه اللغوي وفكره

- **اسمه وكنيته:**

هو الْحُسَيْن بن بدر بن إياز بن عبد الله الْبَغْدَادِيّ، جمال الدِّين، أَبُو مُحَمَّد النَّحْوِيّ[1]، وهو في البُلَغة: الحسين بن أبان النحوي البغدادي، المنعوت بالجمال[2]، وهو من أهل بغداد، وأصبح شيخ العربية بالمستنصرية ببغداد[3].

---

(1) ينظر: **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة:** مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2000، 122/1؛ **وتاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام:** شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي: تحقيق: بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط1، 2003، 448/15؛ **والوافي بالوفيات:** صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث – بيروت، 212/12؛ **وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة:** عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية – لبنان / صيدا، 532/1؛ **وهدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين:** إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم البابانى البغدادي، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول 1951، أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان ، 313/1.

(2) **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة:** 122/1.

(3) **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة:** 122/1؛ **وتاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام:** 448/15؛ **والوافي بالوفيات:** 212/12.

- **شيوخه وتلاميذه:**

شيوخه:

تتلمذ ابن إياز على جملة من علماء عصره، منهم:

- تاج الدين أرموي[1]: مُحَمَّد بن حسن تَاج الدّين الأرموي الشَّافِعِي مدرس الشرفية بِبَغْدَاد، صحب الإِمَام فَخر الدّين الرَّازِيّ، برع فِي العقليات، وَكَانَ لَهُ جاه وحشمة بِوُجُود أقبال الشرابي. وَكَانَ لَهُ عدَّة مماليك تُرْكٍ ملاحٍ وسراري، وَفِيه تواضع ورياسة. توفّي عَن نَيف وَثَمَانِينَ سنة، فِي سنة ثلاث وَخمسين وست مئة وَقيل مُحَمَّد بن الْحُسَيْن، وَقيل توفّي فِي سنة خمس وَخمسين، وقيل توفي في سنة سِتّ وَخمسين وستمِئة، وَهُوَ صَاحب كتاب التَّحْصِيل، كَانَ سُلْطَان المناظرين[2].

- سعد بن أحمد بن أحمد بن عبد الله، أَبُو عُثْمَان الجذامي الأندلسي الْبَيَانِي، النَّحْوِيّ الْمَالِكِي. روى عَنهُ الشّرف الدمياطي، وَقَالَ: رَأَيْته بِبَغْدَاد يقرئ النَّحْو. وَكَانَ الدمياطي بِبَغْدَاد فِي سنة خمسين وستمِئة. وَنقل عَنهُ ابْن إياز فِي شرح الْفُصُول فِي مَوَاضِع عديدة، وَسَمَاهُ سعد الدّين، وَذكر أَنه شرح الجزولية، توفى سنة خمس واربعين وستمِئة[3].

---

(1) **تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام**: 448/15.

(2) ينظر: **الوافي بالوفيات**: 261/2؛ **وهدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**: 126/2.

(3) ينظر: **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**: 577/1؛ **وهدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**: 313/1.

- رضي الدين إبراهيم بن جعفر الأربلي، له شرح المقدمة الجزولية[1].

- ابن القبيطي: أَبُو طَالب ابْن القبيطي، عبد اللَّطِيف بن مُحَمَّد بن عَليّ بن حَمْزَة بن فَارس الْحَرَّانِي أَبُو طَالب ابْن أبي الْفرج التَّاجِر الْجَوْهَرِي الْمَعْرُوف بِابْن القبيطي، توفي سنة إِحْدَى وَأَرْبَعين وستمِئة[2].

- معد بن نصر الله بن رجب، شمس الدين، أبو الندى بن أبي الفتح المعروف بابن الصيقل الجزري، أديب بارع، نحوي، لغوي، فقيه، مُفْتٍ، صنف المقامات الزينبية المعروفة بالجزرية، خمسون مقامة، تلا فيها تلو الحريري وأربى عليه....، وله مقامات أخرى أحسن من الخمسين، وعدتها ثلاثون مقامة[3].

تلاميذه:

تلقى العلم على ابن إياز كثير من الطلاب، منهم من صاروا رؤساء في حياته، وفيما يلي تعريف ببعضهم:

- عبد الْعَزِيز بن زيد بن جُمُعَة الْموصِلِي النَّحْوِيّ، هُوَ الْمَشْهُور بِابْن القوّاس. شرح ألفية ابْن مُعْط؛ وكافية ابْن الْحَاجِب[4].

---

(1) ينظر: **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون:** مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة، أو الحاج خليفة، مكتبة المثنى – بغداد (وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية) تاريخ النشر: 1941، 1800/2.

(2) **الوافي بالوفيات:** 72/19.

(3) **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة:** 294/1–295.

(4) **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة:** 99/2.

- يَعْقُوب بن يُوسُف بن قَاسم بن الْحصين بن عوض الأنْصَارِيّ الخزرجي الْعَبَّادِيّ أَبُو يُوسُف الْمَالِكِي النَّحْوِيّ نجم الدّين، ودرّس بالمستنصرية. ولد فِي ذِي الْحجَّة سنة إِحْدَى وَأَرْبَعين وستمِئة[1].

- ابْن السباك علي بن سنجر بن السباك تَاج الدَّين الْبَغْدَادِيّ الْحَنَفِيّ، توفي سنة احدى وَسِتِّينَ وستمِئة. من تصانيفه أرجوزة فِي الْفِقْه شرح الْجَامِع الْكَبِير للشيباني فِي الْفُرُوع لم يكمل[2].

- الحِلّى أَبُو طَالب مُحَمَّد بن الْحسن بن يُوسُف بن على بن مُطَهَّر الحِلّيّ الشّيعي، ولد سنة 782 وَتوفى سنة إحدى سبعين وَثَمَانمِئَة[3].

- ابن الفوطى، كَمَال الدّين عبد الرَّزَّاق بن احْمَد بن مُحَمَّد بن احْمَد كَمَال الدَّين الصابونى الْبَغْدَادِيّ الْمَعْرُوف بِابْن الفوطى من ولد معن بن زَائِدَة الشَّيْبَانِيّ، ولد سنة 624 وَتوفى سنة 723[4].

---

(1) **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة:** 351/2.

(2) ينظر: **الوافي بالوفيات:** 100/21؛ **وهدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين:** 710/2.

(3) **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين:** 204/2.

(4) ينظر: **الوافي بالوفيات:** 70/24؛ **وهدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين:** 566/1.

- **مصنفات ابن إياز:**

إبن إياز إمام في النَّحْو والتّصريف[1]، وكان ذا حفظ حسن. ثقة فيما يكتب ويقول[2]. وَكَانَ دمث الأَخْلَاق[3].

وأغنى ابن إياز المكتبة العربية بالكثير من الكتب القيمة في النحو والصرف، وقد ذكرت كتب التراجم تلك المؤلفات، وأشهرها:

(1) الاسعاف فِي علم الْخلاف[4].

(2) شرح التصريف لأبْنِ مَالك[5].

(3) الْقَوَاعِد فِي المطارحة[6]: حققه مؤخرا الدكتور علي الحمد والدكتور يس أبو الهيجاء والدكتور شريف عبد الكريم النجار.

(4) المأخذ المتبع[7].

(5) الْمَحْصُول شرح الْفُصُول، أعني فُصُول ابْن معط فِي النَّحْو[1].

---

(1) **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة:** 122/1؛ **وتاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام:** 448/15؛ **وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة:** 532/1.

(2) **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة:** 122/1.

(3) **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة:** 532/1.

(4) **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة:** 532/1؛ **وهدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين:** 313/1.

(5) **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة:** 122/1؛ **وهدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين:** 313/1.

(6) **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة:** 532/1؛ **وهدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين:** 313/1.

(7) **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين:** 313/1.

(6) مسَائِل الْخلاف فِي النَّحْو[2].

(7) المطارحة[3].

- **وفاته:**

توفي ابن إياز في لَيْلَة الْخَمِيس، الثَّالِث عشر من ذِي الْحجَّة، سنة إِحْدَى وَثَمَانِينَ وسِتمِئة[4]، وقيل توفي سنة 674 هـ[5].

- **مذهبه:**

نقل السيوطي عن ابن مكتوم أنه قال في تذكرته: "كان نحويًا ببغداد شيعيًا"[6]، ويتسم مذهب ابن إياز في كتاب المطارحة أنه أميل إلى البصريين، فمنهجه امتداد لمنهج أصحاب الانتخاب والاختيار الذين سمّوا بالبغدادين، وعلى رأسهم أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني، فقد اهتم بإيراد آراء العلماء، والاحتجاج بها، أو لها، أو عليها، ونقل أقلّ منهما عن ابن الشجري وابن بري، وابن يعيش، والجرجاني[7].

---

(1) **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة:** 122/1؛ **وهدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين:** 313/1.

(2) **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة:** 122/1؛ **وهدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين:** 313/1.

(3) **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة:** 122/1؛ **والوافي بالوفيات:** 212/12؛ **وهدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين:** 313/1.

(4) ينظر: **تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام:** 448/15؛ **والوافي بالوفيات:** 212/12؛ **وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة:** 532/1؛ **وهدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين:** 313/1.

(5) **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة:** 122/1.

(6) **تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب:** السيوطي، تحقيق: حسن الملخ، وسهى النعجة، عالم الكتب الحديث، إربد، 2005، 85/1.

(7) **قواعد المطارحة في النحو:** ابن إياز البغدادي، تقديم وتحقيق: علي توفيق الحمد ويس أبو الهيجاء وشريف النجار، دار الأمل للنشر والتوزيع، إربد، 2011، ص17.

ثانيا: الحذف: أسبابه وأغراضه وشروطه

- مفهوم الحذف

يعرف الحذف لغة بأنه: القطع والإسقاط؛ فقد جاء في الصحاح: "حَذْفُ الشيءِ: إسقاطُه. يقال: حَذَفْتُ من شَعْري، ومن ذَنَبِ الدابَة، أي أخذت... وحَذَفْتُ رأسَه بالسيف، إذا ضربته فقطعتَ منه قطعةً"(1). وجاء في لسان العرب: "حذَفَ الشيءَ يَحْذِفُه حَذْفًا قَطَعَه من طَرَفه والحَجَامُ يَحْذِفُ الشعْر من ذلك... والحَذْفُ الرَّمْيُ عن جانِبٍ والضرْبُ"(2).

والحذف اصطلاحا عرّفه الباقلاني بأنه "الإسقاط للتخفيف"(3). وعرّفه ابن خفاجة بأنه "إسقاط كلمة لدلالة فحوى الكلام عليه"(4). وعليه؛ فإن الجامع بين المعنيين: اللغوي والاصطلاحي للحذف هو (الإسقاط).

اهتمت التعريفات الاصطلاحية السابقة بالحذف في التراكيب، وهو حذف الصيغة كاملة في تركيب ما، لكنها أغفلت الحذف الصوتي والصرفي، وهو حذف يحدث داخل الصيغة، ويرجع ذلك إلى نظرتهم إلى الحذف بوصفه ظاهرة بلاغية، فالحذف أحد نوعي الإيجاز، وهما: القصر والحذف، وقد نفرت العرب مما هو ثقيل في لسانها، ومالت إلى ما هو خفيف.

---

(1) **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية:** أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1987، مادة (ح ذ ف).

(2) **لسان العرب:** ابن منظور محمد بن مكرم بن علي. دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ ، مادة (ح ذ ف).

(3) **إعجاز القرآن:** محمد بن الطيب الباقلاني، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار المعارف، القاهرة. ط5، 1997، ص 268.

(4) **سر الفصاحة:** عبد الله بن سنان الخفاجي، تحقيق: عبد المتعال الصعيدي. مصر: مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده. 1952، ص 247.

وفَرَّقَ بعْضُ النَّحْوِيِيْنَ بَيْنَ مصطلح الحذف ومصطلحات أخرى، وهي:

1) الإضمار

فالإضمار من مادة (ض م ر) بمعنى الخفاء والضآلة والاستتار والسر، نقول: أضمره، أي: أخفاه، وما يضمره الإنسان في قلبه، أي: ما يخفيه. والهوى المضمر: المخفي، أضمرته الأرض: غيّبتْه بموت أو بسفر. والضمار من المال: ما لا يرجى رجوعه. ويضمر وجهه: انضمت جلدته هُزالا(1). وقال الكفوي: "الضمير في اللغة: المستور(فعيل)، بمعنى(مفعول)، أُطلق على العقل لكونه مستورا عن الحواس"(2).

وقد فرق الزركشي بين الحذف والإضمار، واشترط في المضمر بقاء الأثر المقدر في اللفظ، في حين لا يشترط ذلك في المحذوف(3)، وعليه فإن الإضمار إسقاط لعنصر ما مع الاحتفاظ به في الذهن.

---

(1) ينظر: **لسان العرب:** مادة (ض م ر).

(2) **الكليات في الفروق اللغوية:** الكفوي، قابله عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1992، ص 571 .

(3) ينظر: **البرهان في علوم القرآن:** أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، ط1، 1957، 102/3.

2) الاستتار

الاستتار من مادة (س ت ر) بمعنى الخفاء، نقول: ستره سَتْرا: أخفاه[1]. أما الاستتار اصطلاحا فيطلق على ضمائر الرفع[2].

وهناك تشابه بين المعنى المعجمي للضمير وخصيصة الاستتار من ناحيتين، هما[3]:

- الإيجاز فقد سمي بذلك لكثرة استتاره؛ فإطلاقه على البارز نوع من التوسع، أو لعدم صراحته مثل الأسماء الظاهرة .
- نأتي بالضمير لنستر الاسم الظاهر، فلا نذكره؛ لأنك إذا قلت (أنا)؛ فأنت لم تذكر اسمك، وإنما سترته بهذه اللفظة000

ووفق ما تقدم نجد أن الإضمار والاستتار يشتركان في المعنى اللغوي، بيد أن الاستتار جزء من الإضمار، والإضمار جزء من الحذف، أما العلاقة بين الاستتار والحذف فتتمثل بأن الاستتار يكون في ضمائر الرفع، ويكون الحذف في أي جزء من أجزاء الجملة"[4]، والإضمار يكون أيضا في ضمائر النصب، كقوله تعالى: ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ﴾ [الضحى: 5]، إذ يكون الإضمار والاستتار في

(1) ينظر: **لسان العرب:** مادة (س ت ر)..

(2) ينظر: **الأصول دراسة ابيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب:** تمام حسان، دار الثقافة، المغرب، ط1، 1981، ص 164.

(3) ينظر: **معاني النحو:** فاضل السامرائي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، بيت الحكمة، بغداد، 1986، 45/1.

(4) ينظر: **الأصول دراسة ابيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب:** ص 164.

الأركان والعمدة كـ(الفاعل، المبتدأ وغيرهما)، أما الحذف فيكون في (الخبر، المفعول به، الحال وغيرهم).

وترى الباحثة أن في الحذف والاستتار إكمال النص ذهنيًا، وهذا دليل على أن عنصرًا ما ليس موجودا، مع احتياج الجملة إليه، سواء أكانت اسمية أم فعلية؛ لأنها قائمة على الفائدة، وما دام الموقف اللغوي يتطلب الإفادة عن طريق تقدير المحذوف، فلا بد من تقديره لاكتمال المعنى. وقد سمي عدم وجود الضمير استتارا ولم يُسمَّ حذفا؛ "لأن الاستتار على تقدير الوجود، والحذف على تقدير عدمه"[1]، فهم يقولون بوجودها مختفية لتكون المطابقة والربط بها مكفولين؛ إذ لا بد من ضمان توفير القرائن التي تدل على المعنى.

ويرى السيوطي أن الحذف أحد نوعي الإيجاز ويقول: "إن الإيجاز والاختصار بمعنى واحد". وينقل عن الشيخ بهاء الدين السبكي أن الإيجاز نوعان: إيجاز بقصر وإيجاز بحذف، أما إيجاز القصر فهو الوجيز بلفظه، و أما إيجاز الحذف فهو "الكلام القليل إن كان بعضا من كلام أطول منه"[2].

ولعل الأمر لم يسلم من الخلط أحيانا ما بين الحذف والإضمار، على الرغم من اهتمام اللغويين من نحويين وبلاغيين بالحذف.

وينتقد ابن مضاء القرطبي الخلط بين الإضمار والحذف فيقول: " الفاعل يضمر ولا يحذف عند النحاة، وذلك حيثما أمكن تقديره مستترا، فهم يقصدون بالمضمر ما لا بد منه، وبالمحذوف ما

(1) ينظر: **الأصول دراسة ابيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب**: ص 164.

(2) ينظر: **الإتقان في علوم القرآن**: السيوطي أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي جلال الدين، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، عناية وتعليق: مصطفى شيخ، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، ط1، 2008، 3/213-214.

يمكن الاستغناء عنه"[1].

ويخلص عماد سعد في بحثه إلى أن "الإضمار والحذف يتشابهان في الحاجة إلى مقدر، ويختلفان عن الإيجاز في ذلك، فالإيجاز لا يحتاج إلى مقدر، بينما يختلف الإضمار عن الحذف في كون الإضمار يشترط فيه بقاء أثر المقدر على وجه الإعراب، بينما المحذوف لا يشترط فيه ذلك، وعلى الرغم من ذلك يرى في النهاية أنه لا ينبغي أن يفهم المصطلحان (الحذف والإضمار) في كتابات السابقين إلا على التعاقب، ما لم يرد نص قاطع بخلاف ذلك، حيث لم يأت كلام قاطع في التفريق بين الحذف والإضمار، من خلال الاستعمال لكلا المصطلحين[2].

أسباب الحذف

حاول النُّحاة تفسير أسباب ظاهرة الحذف في مواضعها وأنواعها المختلفة، وبعض هذه الأسباب ربما لا يطَّرد في كل موضع، وبعضها يعلل الحذف لأكثر من سبب، ومواضع أخرى لا يُعَلَّلُ الحذف إلا بسببٍ واحد، ومن أسباب الحذف [3]:

1. **كثرة الاستعمال:** يعدّ هذا التعليل من أكثر الأسباب التي يفسر بها النحاة الحذف، ومن أمثلة ذلك: حذف خبر (لا) النافية للجنس كثيرًا، مثل: (لا إله إلا الله)، و(لا ريب)، و(لا شك)،

(1) **الرد على النحاة:** ابن مضاء القرطبي، تحقيق: شوقي ضيف، مطبعة لجنة التأليف، القاهرة، 1947، ص105-106.

(2) ينظر: **ظاهرة الحذف الاكتفائي:** عماد سعد أبو حسن، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 1999.، ص26.

(3) ذكر هذه الأسباب وفصل الحديث فيها طاهر حمودة. للاستزادة ينظر: **ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي:** طاهر حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، ط2، 1999، ص 31 – 93.

و(لا مفرّ)[1]. ومثل الأقوال التي كثر استعمالها؛ كقولنا: (الجار قبل الدار)، أي: (تخيّرْ الجار قبل الدار). وقولنا: (بسم الله)، أي: (بدأتُ بسم الله)[2].

2. **طول الكلام:** يكون عندما تطول التراكيب؛ فيقع الحذف تخفيفًا من الثقل؛ كجملة الصلة التي طالت، وأسلوب الشرط، وأسلوب القسم؛ ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّقُواْ مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ [يس: 45]، فالجواب لم يُذكر، وتقديره: (أعرضوا)[3]، بدليل سياق الآية التالية لها. وقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾ [الرعد: 31]، فالتقدير: (لكان هذا القرآن).

3. **الضرورة الشعرية:** يكون عند حذف نون المثنى وجمع المذكر السالم؛ ومن ذلك قول امرئ القيس:

لهـــا مَتْنَتَـــانِ خَظَاتـــا كَمَـــا ... أَكَـــبَ عَلَـــى ســـاعِدَيْهِ النَّمِـــرْ[4]

فحذفت نون (خَظَاتا)؛ للضرورة الشعرية[5].

---

(1) **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:** ابن هشام جمال الدين عبد الله الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك ومحمد حمد الله، مراجعة: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط1، 1992، ص 826.

(2) ينظر: **فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة:** فاضل تاج الدين محمد بن محمد الإسفراييني، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، 1981، ص 68 -69.

(3) ينظر: **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:** ص 850.

(4) **ديوان امرئ القيس،** اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة – بيروت، ط2، 2004، ص107؛ المتنتان: متنا الظهر مكتنفا الصلب، وخظانا: خظا لحمه اكتنز، يصف فرسًا. وخظا: ارتفع. وقوله كما أكب على ساعديه النمر أي: كأن فوق متنها نمرًا باركًا لكثرة لحم المتن.

(5) ينظر: **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:** 260.

4. **الحذف للإعراب:** مثل حذف الحركة في حالة الجزم، ومن ذلك حذف الحركة في نحو: (لم أكتبْ). وحذف الحرف، مثل حذف النون من الأفعال الخمسة عند النصب أو الجزم، نحو: (لم يلعبوا). وحذف لام الفعل الناقص في حالة الجزم؛ نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَدۡعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَۘ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ [القصص:88][1].

5. **الحذف للتركيب:** إذ تُحذف كلمة أو جملة أو أكثر، ولا بد من دليل حالي أو مقالي يدل على المحذوف، مثل حذف المبتدأ، وحذف الخبر، وغير ذلك. ومن ذلك قولنا: (لولا الله ما اهتدينا)، فالتقدير: (لولا الله موجود ما اهتدينا)، وقولنا: (في البيت) لمن يسأل: (أين زيد؟)، وحذف التنوين في التركيب الإضافي؛ نحو: (شاهدت طالبَ العلم) بدلاً من (طالبًا)، أو حذف النون؛ نحو: (مسلمو الهند متعاونون) بدلاً من (مسلمون)[2].

6. **الحذف لأسباب قياسية صرفية أو صوتية:** من صوره حذف حروف العلة استثقالاً، ومثاله أن الفعل المثال الذي فاؤه واو تحذف في المضارع استثقالاً؛ نحو: (وقف – يقف) (وعد – يعد)، بدلاً من (يَوْقِفُ) و (يَوْعِدُ)[3].

---

(1) ينظر: **ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي:** ص 64

(2) ينظر: **ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي:** ص 65.

(3) ينظر: **السابق:** ص 80.

أغراض الحذف

إن أغراض الحذف هي الأهداف البعيدة التي يقصدها الناطق حين يقوم بالحذف. وفي ما يلي بيان لها(1):

1- **التخفيف:** نفرت العرب مما هو ثقيل في لسانها، ومالت إلى ما هو خفيف، وتعود معظم أسباب الحذف إلى التخفيف؛ رغبةً في تيسير النطق، كالتقاء الساكنين؛ لصعوبة النطق بهما، وكنزع الخافض، وحذف الهمزة، وتوالي الأمثال. يقول سيبويه (ت180هـ): "وذلك قولك: (ليس غيرُ)، كأنّه قال: (ليس إلاّ ذاك وليس غيرُ ذلك)، ولكنّهم حذفوا ذلك تخفيفًا واكتفاء بعلم المخاطَب ما يعني"(2).

2- **الإيجاز واختصار الكلام:** كثير من أنواع الحذف ناتجة عن رغبة المتكلم في الاختصار والإيجاز؛ كحذف الفاعل عند بناء الفعل للمجهول، ومن أمثلته أيضا ما يقع في القصص القرآني من حذف ما تدل عليه القرائن ويدل السياق عليه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِى نَجَا مِنْهُمَا وَٱدَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا۠ أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِۦ فَأَرْسِلُونِ ﴿٤٥﴾ يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ﴾ [يوسف: 45- 46]. فالتقدير: (فأرسلوه فذهب إليه وقال له)(3).

3- **الاتساع:** هو نوع من الحذف للإيجاز والاختصار، وينتج عنه نوع من المجاز بسبب نقل الكلمة من حكم كان لها إلى حكم ليس بحقيقة فيها، ومثال ذلك حذف المضاف وإقامة

(1) ينظر: **ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي**: ص 99.

(2) **الكتاب**: سيبويه عمرو بن عثمان، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988، 2/344-345.

(3) ينظر: **أمالي ابن الشجري**: ابن الشجري هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 2006، 2/ 124.

المضاف إليه مقامه، كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ ﴾ [البقرة: 189]. أي: بر من اتقى. ويسميه بعضهم التوسع، وقد بيّن سيبويه أن الحذف للتوسع في اللغة أكثر من أن يحصى[1].

4- **التفخيم والإعظام لما فيه من الإبهام:** مثل قوله تعالى: ﴿ وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ رَبَّهُمۡ إِلَى ٱلۡجَنَّةِ زُمَرًاۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ﴾ [الزمر: 73]، فجواب (إذا) حُذِف؛ لأن وصف ما يجدونه لا يَتَنَاهى؛ فحُذِف تفخيمًا وإعظامًا له؛ إذ إن الكلام يضيق عن وصفه.

5- **صيانة المحذوف عن الذكر في مقام معين تشريفًا له**[2]: ومن ذلك قولنا: (أُبْتُلِيَ بهذا الولد العاقّ)، فأسند الفعل (ابتلي) إلى نائب الفاعل وحذف فاعله، وهو لفظ الجلالة؛ صيانةً له عن ذكره في ذلك المقام.

6- **تحقير شأن المحذوف**[3]: ونجد ذلك في كتب السِّيَر، عندما يؤذى عُظَماء الإسلام، يُقال: (أوذي فُلان)؛ ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ صُمُّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٞ فَهُمۡ لَا يَرۡجِعُونَ ﴾ [البقرة:18]، فلم يُذكر المبتدأ تحقيرًا لشأنهم.

7- **الخوف منه أو عليه**[4]: قد يحذف الفاعل ويُبنى الفعل للمجهول حين يَخشى المُتكلِّم أن يناله أذى من الفاعل، وحين يخشى على الفاعل من الأذى.

8- **قصد البيان بعد الإبهام**[1]: يتحقق ذلك في فعل المشيئة إذا وقع شرطًا، كما في قوله تعالى: ﴿ قُلۡ فَلِلَّهِ ٱلۡحُجَّةُ ٱلۡبَٰلِغَةُۖ فَلَوۡ شَآءَ لَهَدَىٰكُمۡ أَجۡمَعِينَ ﴾ [الأنعام:149]؛ فمفعول فعل المشيئة محذوف

---

(1) ينظر: **الكتاب:** 1/ 212.

(2) ينظر: **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:** ناظر الجيش محمد بن يوسف، تحقيق: علي فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط1، 2007، 1614/4.

(3) ينظر: **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:** 1614/4.

(4) ينظر: **السابق:** 1615/4.

تقديره: (ولو شاء الله هدايتكُم لهداكُم). وسرّ حذفه هو البيان بعد الإبهام؛ لأنه لما قيل: (لو شاء) علم أن هناك شيئًا تعلقت به المشيئة، لكنه مبهم، فلما جيء بجواب الشرط وضح ذلك الشيء، وعلم أنه الهداية. وعليه؛ فإن كلاً من الشرط والجواب دالّ على المفعول، غير أن الشرط دالّ عليه إجمالاً، والجواب دالّ عليه تفصيلاً.

والبيان بعد الإبهام، أو التفصيل بعد الإجمال أوقع في النفس؛ لأن السامع لا يظفر بمعرفة المحذوف إلا بعد تطلع ولهفة.

9- **قصد الإبهام:** لا يتعلق مراد المتكلم بتعيين المحذوف؛ فيتَعَمّد الحذف حتى لا ينصرف ذهن المستمع له؛ لأن ذكره لا يؤثر في الكلام أو الحكم، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَأَتِمُّواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ ﴾ [البقرة:196]، فالمهم حدث (الإحصار) نفسه، ولا يهم ذكر فاعله، بل إن ذكره قد يشغل المستمع عن الحدث، وهو الأساس هنا، وربما يظن المستمع أن الحكم خاص به بالفاعل إذا ذكر، وقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّواْ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ أَوْ رُدُّوهَآ ﴾ [النساء:86]، فلا يهم فاعل التحية، ولكن المهم حدث التحية نفسه، وذكره يشغل القارئ، وربما يظن أن الحكم خاص به[2].

10- **الجهل بالمحذوف**[3]: ومن ذلك قولنا: (قُتِل فُلان)، و(سُرِقت الدار)، عندما لا نعرف القاتل والسارق.

---

(1) **البلاغة فنونها وأفنانها:** فضل عباس، دار الفرقان للنشر والتوزيع، إربد، ط4، 1997، ص 277–287.

(2) ينظر: **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:** 1614/4–1615.

(3) ينظر: **السابق:** 1614/4.

11- **العلم الواضح بالمحذوف**[1]: مثل قوله تعالى: ﴿ **وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ** ﴾ [آل عمران:133]، فقد بُني الفعل (أُعِدَّتْ) للمجهول للعلم بالفاعل، وهو الله عز وجل، وقوله تعالى: ﴿ **عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ** ﴾ [الأنعام: 73]، فالمبتدأ محذوف للعلم به، والتقدير: الله عالم الغيب.

12- **الإشعار باللهفة وأن الزمن يتقاصر عن ذكر المحذوف:** هو غرض لباب الإغراء والتحذير، نحو قوله تعالى: ﴿ **نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا** ﴾ [الشمس:13]، والتقدير: ذروا ناقة الله والزموا سقياها[2].

13- **رعاية الفاصلة والمحافظة على السجع:** وهو غرض لفظي شكلي؛ فيحذف حرف أو أكثر لمراعاة الفاصلة؛ مثل قوله تعالى: **{مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى}**[الضحى:3]، فمفعول الفعل **(قلى)** هو ضمير المخاطب صلى الله عليه وسلم، وقد حذف لرعاية الفاصلة والتوافق الصوتي مع أواخر الآيات قبلها وبعدها[3].

---

(1) ينظر: **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:** 4/ 1614-1615.

(2) ينظر: **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:** ابن هشام الأنصاري، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 164/2.

(3) ينظر: **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:** 164/2.

شروط الحذف

لا بدّ للحذف من وجود قرينة تَدُلُّ على المحذوف، وتكون هذه القرينة معنوية أو لفظية، وقد وضع النُّحاة مجموعة من الشروط للحذف، وهي[1]:

1. أمن اللبس: ويتمثل في المواضع الآتية:

- وجود الدليل على المحذوف إن كان المحذوف عمدة، أما إن كان فضلة فالشرط أن لا يكون في حذفه ضرر.
- ألا يكون المحذوف كالجزء؛ فلا يحذف الفاعل، ولا نائبه ولا ما يشبهه.
- ألا يكون مُؤَكَّدًا، فلا يُحذف العائد في نحو قولك: الذي رأيته نفسَه زيد.
- ألا يكون عوضًا عن شيء محذوف؛ فلا تحذف (ما) في: أما أنت منطلقا؛ لأن أصل هذا التركيب: إن كان أنت منطلقًا، ثم تحولت الى: إن كنت منطلقًا. ثم عوض عن (كان) بـ(ما)، فأصبحت العبارة: أما أنت منطلقًا، وشاهدهم قول الشاعر:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ   فَــإِنَّ قَــوْمِي لَــمْ تَــأَكُلْهُمُ الْــضَّبُعُ[2]

ولا التاء من نحو : (عِدَةٌ) و (زِنَةٌ).

- ألا يؤدي الحذف إلى اختصار المختصر؛ فلا يُحذف اسم الفعل دون معموله؛ لأنه اختصار للفعل.

---

(1) ينظر: **الإتقان في علوم القرآن**: ص537–539.

(2) **ديوان العباس بن مرداس السليمي**، جمعه وحققه: يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1991، ص106.

2. ألا يكون المحذوف عاملاً ضعيفًا؛ فلا يُحذف الجار والجازم والناصب للفعل، إلا في مواضع قويت فيها الدلالة، وكثر استعمالها ولا يمكن القياس عليها.

3. ألا يؤدي الحذف إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه؛ فلا يحذف المفعول – وهو الهاء – من ضربني وضربته زيد؛ لئلا يتسلط على زيد، ثم يقطع عنه برفعه للفعل الأول.

4. ألا يؤدي الحذف إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي؛ فلا يحذف الضمير في: زيد ضربته؛ لأنه يؤدي إلى إعمال المبتدأ وإهمال الفعل مع أنه أقوى.

الفصل الأول

الحذف في باب المرفوعات

المبحث الأول: حذف المرفوعات في الجملة الاسمية

- **الحذف في باب المبتدأ**

أجاز ابن إياز حذف المبتدأ، وحدده في مواضع خمسة، وهي[1]:

1- أنّ يدل على أحد الحواس الخمس، كقولك عند رؤية الهلال: (الهلالُ واللهِ)، أي: (هذا الهلالُ)، وكقولك إذا سمعتَ صوتا: (زيد)، أي: "هو زيد"، وكقولك إذا شممت رائحة: (المسك)، أي: "هو المسك"، وكذا الباقي.

2- أن تدلَّ عليه صفة من صِفاته، كقولك: (رأيت رجلا كريمًا شجاعًا) فيقول بعضهم: (زيد)؛ أي: (هو زيدٌ).

3- أن يجيء لِلتبْيينِ، كقولك: (مررتُ برجلينِ؛ صالحٌ وطالحٌ)؛أي: أحدهما صالحٌ والآخر طالحٌ. ومنه قوله سبحانه: ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِى فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَـٰتِلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ ﴾ [آل عمران: ١٣].

4- أن يكون جواب استفهام، كقولك: (كيف زيدٌ؟) فتقول: (صالحٌ)؛ أي: هو صالح.

5- أن يدلَّ عليه معنى الكلام، كقوله سبحانه: ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾ [يوسف: ١٨]؛ أي: فصبري صبر جميل.

---

(1) ينظر: **قواعد المطارحة في النحو**: ص119-120.

في حين أشار ابن هشام أن جملة: **(فصبرٌ جميلٌ)** تحتمل تأويلين؛ **أولها:** تقدير مبتدأ محذوف، والأصل: **(صبري صبرٌ جميلٌ)**، **وثانيها:** تقدير خبر محذوف، والأصل: **(فصبرٌ جميلٌ أجملُ)**[1].

واستشهد النحاة في هذه الآية في موضوع الحذف وجوبا، فإن الآية بدأت بـ **(صبر)** وهو مصدر يؤدي معنى الفعل، ويغني عن التلفظ به، فهو خبر لمبتدأ محذوف؛ لأن العرب لا تظهر المبتدأ في كلامها في مثل هذا التعبير، لذا يحذف واجبا، وتقديره **(صبري)**[2]، وهذا قول حسن، وترى الباحثة أن العرب لا تذكر المبتدأ في تلك الحالات؛ لأن فيه أطنابا لا طائل منه، وتكرارا يخل بقوة التعبير ففي قولنا: **(صبري صبر جميل)** تكرر المصدر مرتين، وهذا لا يفيد جديدا.

---

(1) **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:** ص 826.

(2) ينظر: **همع الهوامع:** جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، (د.ت)، 1/ 103.

وقدّر ابن إياز مبتدأ محذوفًا في عدد من الشواهد، هي:

الشاهد	الصفحة من كتاب (قواعد المطارحة)	التأويل
قال النابغة الجعديّ: **حِجَارَةُ غَيْلٍ بِرَضْرَاضَةٍ** **كُسِينَ طِلاءً مِن الطُّحْلُبِ**[1]	ص117	(حِجَارَة غيلٍ) خبر لمبتدأ محذوف؛ أي: هي حِجَارَةُ غيل
قال النابغة الذبياني: **قالت: ألا لَيْتَمَا هذَا الحَمَامُ لَنَا** **إِلَى حَمَامَتِنَا، أو نِصْفُهُ فَقَدِ**[2]	ص245	(هذا) خبر لمبتدأ محذوف، وتقديره: الذي هو هذا
قال تعالى: **﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً ﴾ [البقرة: ٢٦]**	ص245	قراءة (بعوضة) بالرفع – وهي لغة تميم – [3] خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: هي بعوضة

---

(1) **ديوان النابغة الجعدي**، جمعه وحققه وشرحه: واضح الصمد، دار صادر، بيروت، ط1، 1998، ص36.

(2) **ديوان النابغة الذبياني**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط3، ص24.

(3) **إعراب القرآن**: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس. تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، 1988، 204/1.

قال الشاعر: **وقائلةٍ خَوْلانُ فانْكِحْ فتاتَهمْ** **وأُكرومَةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كما هِيَا**(1)	ص268	(خولان) رفعه بأنه خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هؤلاء خولانْ
قال الشاعر: **فَنِعْمَ صاحِبُ قَومٍ لا سِلاحَ لَهُمْ** **وصاحِبُ الرَّكْبِ عُثْمَانُ بنُ عفَّانا**(2)	ص275، 277	(عثمان) خبر لمبتدأ محذوف، أي: هو عُثْمانُ
قال عمرو بن كلثوم: **حُدَيّا النّاسِ كُلّهِمُ جَميعًا** **مُقارَعَةً بَنِيهِمْ عَنْ بَنِينَا**(3)	ص322	(حُديّا)، بمعنى: مُتَحَدٍّ، وموضعه رفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، تقديره، نحن حُديّا الناس.
قال الراجز: **أَكْذَبُ مِنْ فَاخِتَةٍ** **تقول وَسَطَ الكَرَبِ**(4)	ص338	(أكذبُ) خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو أَكْذَبُ

(1) لم أعثر على قائله، وهو من شواهد **معجم شواهد النحو الشعرية**، حنا جميل حداد، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، 1984، شاهد رقم (3195)، ص187.

(2) لم أعثر على قائله، وهو من شواهد **معجم شواهد النحو الشعرية**، شاهد رقم (2932)، ص173.

(3) **ديوان عمرو بن كلثوم**، جمعه وحققه إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1991، ص77.

(4) **لم أجده في معاجم الشواهد.**

قال المتنخل: **السالكُ الثُّغْرةَ اليقظانَ كالئُهَا** **مشْيَ الهَلوك عليْهَا الخَيعلُ الفُضُلُ**(1)	ص391	(السالك) خبر لمبتدأ محذوف؛ أي: هو السالكُ
قال لبيد بن ربيعة: **فَغَدَتْ، كِلاَ الفَرْجَينِ تَحْسَبُ أنَّه** **مَوْلَى المخَافة خَلْفُها وأَمامُها**(2)	ص445، 447	(خلفها وأمامها) خبران لمبتدأ محذوف، أي: هما خلفها وأمامها
قال جعفر بن علبة الحارثي: **فَقَالُوا لنا ثِنْتان لا بُدَّ مِنْهُمَا** **صدُورُ رماح أُشْرِعت أَو سَلاسِلُ**(3)	ص471، 473	(سلاسل) خبر لمبتدأ محذوف، أي: هما ذلك
قال المتنبي: **تَرَاهُ أصغَرَ مَا تَرَاهُ نَاطِقًا،** **وَيكونُ أكذَبَ ما يكونُ وَيُقْسِمُ**(4)	ص498، 501	(يقسم) خبر مبتدأ محذوف، أي: وهو يقسم

(1) **البيت في شرح أشعار الهذليين**، صنعة أبي سعيد السكري، تحقيق: عبد الستار فراج، مكتبة دار العروبة، القاهرة، 1281/3.

(2) **ديوان لبيد بن ربيعة**، دار صادر، بيروت، ص173.

(3) الشاهد من شواهد **معجم شواهد النحو الشعرية**، شاهد رقم (1938)، ص126.

(4) **ديوان المتنبي**، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1983، ص572.

قال المتنبي: مُنًى كُنّ لي أنّ البَياضَ خِضابُ فيَخفَى بتَبييضِ القُرونِ شَبَابُ[1]	ص512، 513	(إن البياض خضاب) خبر لمبتدأ محذوف؛ أي: إحداهُنَّ أنّ البياضَ خِضابُ

يعرض الجدول أعلاه شاهدًا قرآنيًّا مفردًا، وشواهد شعرية استشهد بها ابن إياز على حذِف المبتدأ، تؤيد الحالات التي رصدها النحويون في حذف المبتدأ، ويقدر ابن إياز ذلك المحذوف (المسقط من اللفظ) بناءً على كفايته الذهنية، وقوى تشمل الحواس الظاهرة والباطنة، وذلك ما أشار إليه في مواضع حذف المبتدأ، فجعل الحواس الخمس دليلا على المبتدأ المحذوف بصفتها عناصر خارجية، تتعلق بسياق الموقف. ويتبين أن دواعي الحذف لدى ابن إياز في تلك المواضع، تتمثل بـ:

- أهمية الخبر.
- توخي الإيجاز.
- أن المحذوف معلوم من المقال والسياق، دلّ عليه دليل نحوي، يعرفه المتكلم بالطبع والدربة، وبمعايير النحو المألوفة ومقاييس اللغة المطردة.

ويلحظ أن المواضع التي ذكرها ابن إياز تلتقي مع المواضع التي ذكرها النحاة لحذف المبتدأ في الجملة الاسمية، ولكنه لم يميز المواضع التي يحذف فيها وجوبا من المواضع التي يحذف جوازا، إذ إن هذا الحذف عند النحاة يكون إمّا جائزا، وإمّا واجبا. فمواضع الحذف الجائز للمبتدأ، هي:

1- **وجود قرينة حالية تدل عليه، وتغني عن ذكره:** بيّن سيبويه هذا الموضع بقوله: "وذلك أنك رأيت صورة شخصٍ فصار آية لك على معرفة الشخص، فقلت: عبدُ الله وربِّي، كأنك قلت:

---

(1) **ديوان المتنبي**، ص478.

ذاك عبدُ الله، أو هذا عبدُ الله، أو سمعتَ صوتًا، فعرفتَ صاحب الصوت، فصار آية لك على معرفته، فقلتَ: زيدٌ وربِّي. أو مسسْتَ جسدًا، أو شممْتَ ريحًا، فقلْتَ: زيدٌ، أو المسكُ. أو ذقتَ طعامًا، فقلْتَ: العسلُ"(1).

ويرى ابن جني أن: "المحذوف إذا دلّت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظِ بهِ إلا أن يعترِض"(2)، فالدلالة عليه نابت مناب اللفظ به.

وقد أشار إليه ابن إياز في الموضع الأول من حذف المبتدأ "أنّ يدل على أحد الحواس الخمس"(3)؛ فربط بين حذف المتكلم للمبتدأ والسياق الذي قيل فيه، طلبا للإيجاز والسرعة، كمن رأى الهلال فجأة، فقال: الهلال، فحذف المبتدأ اعتمادا على القرينة المرتبطة بحاسة من الحواس الخمسة، طلبًا لتخفيف على السامع.

2- **في جواب الاستفهام**(4): يقع الحذف كثيرًا في جملة الجواب، وهو نوع من الحذف للقرينة اللفظية، وهو حذف جائز يناط باختياره المتكلم، ومنه قوله تعالى ﴿ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا هِيَهۡ ۝١٠ نَارٌ حَامِيَةُۢ ﴾ [القارعة:10-11]، فالتقدير: (هي نارٌ حاميةٌ).

وأشار إليه ابن إياز في الموضع الرابع من حذف المبتدأ "أن يكون جواب استفهام"(5)، معلومًا من الموقف السياقي المقالي، أو من الموقف المقامي الحالي.

---

(1) **الكتاب**: 2/ 130 .

(2) **الخصائص**: 1/ 284 .

(3) **قواعد المطارحة في النحو**: ص119.

(4) ينظر: **شرح ابن عقيل**: ابن عقيل بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة 20، 1980، 1/ 246، **وقواعد المطارحة في النحو**: ص120.

(5) **قواعد المطارحة في النحو**: ص120.

3- **بعد الفاء الواقعة في جواب الشرط**[1]: يكثر في هذا الموضع حذف المبتدأ، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِۦ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ ﴾ [الجاثية:15]، فالتقدير: (فعملُه لنفسه وإساءتُه عليها).

4- **بعد القول**[2]: يكثر حذف المبتدأ بعد القول ومشتقاته من أفعال وأسماء، وذلك اعتمادًا على قرينة لفظية في سياق لفظي سابق، وهو نوع من الحذف في القطع والاستئناف، ومثاله قوله تعالى: ﴿ قَالُوٓاْ أَضْغَٰثُ أَحْلَٰمٍۖ وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ ٱلْأَحْلَٰمِ بِعَٰلِمِينَ ﴾ [يوسف:44]، فالتقدير: (هي أضغاثُ).

ومثاله لدى ابن إياز الشواهد الآتية:

- **وقائلةٍ خَوْلانُ فانْكِحْ فتاتَهمْ وأُكرومَةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كما هِيَا**[3]
- **السالكُ الثُّغْرَةَ اليقظانَ كالئُها مشْيَ الهَلوكِ عليْهَا الخَيعلُ الفُضُلُ**[4]
- **فَقَالُوا لنا ثِنْتان لا بُدَّ مِنْهُمَا صدُورُ رماحٍ أُشْرِعتْ أَو سَلاسِلُ**[5]

5- **بعد؛ ما الخبر صفة له في المعنى**[6]: ذلك نحو قوله تعالى: ﴿ ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلْعَٰبِدُونَ ﴾ [التوبة:112]، فالتقدير: (هم التائبونَ، هم العابدونَ).

---

(1) ينظر: **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**: ص 822–823.
(2) ينظر: **الاتقان في علوم القرآن**: ص 544.
(3) **قواعد المطارحة في النحو**: ص268.
(4) **السابق**: ص391.
(5) **السابق**: ص471.
(6) ينظر: **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**: ص 823.

ومثاله لدى ابن إياز قول عمرو بن كلثوم:

حُدَيّا النّاسِ كُلّهِمُ جَميعًا   مُقارَعَةً بَنِيهِمْ عَنْ بَنِينَا[1]

6- **بعد (لكن) التي للابتداء**[2]: ومثال ذلك قراءة زيد بن علي وغيره: ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا ﴾ [الأحزاب:40]، برفع (رسول) و (خاتم) على حذف المبتدأ، والتقدير: (وَلَكِنْ هو رَسولُ اللهِ وَخَاتَمُ النَّبِيِّينَ)[3].

7- **في كلام مبدوء بنكرة موصوفة:** كما في قوله تعالى: ﴿ سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا وَفَرَضْنَٰهَا ﴾ [النور:1]، فذكر الخبر (سورة)، وحذف مبتدأه، وتقديره: (هذه)، ولم يتقدم لفظ متقدم يدل على هذا المحذوف[4].

ومثاله لدى ابن إياز قول النابغة الجعديّ:

حِجَارَةُ غَيْل بِرَضْرَاضَةٍ   كُسِينَ طِلاءً مِن الطُحْلُبِ[5]

8- **في كلام متلو بنكرة ظاهرها الانقطاع عمّا قبلها:** وصف ابن جني هذا الكلام بأنه كثير، ومنه قوله تعالى: ﴿ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍۭ ۚ بَلَٰغٌ ۚ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾ [الأحقاف:35]، فالتقدير: (هذا بلاغٌ)[6].

---

(1) **قواعد المطارحة في النحو:** ص322.

(2) **السابق:** ص 790.

(3) **ظاهرة الحذف الاكتفائي في العربية:** ص 178.

(4) **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:** ص 824.

(5) **قواعد المطارحة في النحو:** ص117.

(6) **الخصائص:** 362/2.

9- **حذف المبتدأ إذا كان موصوفًا اكتفاء بصفته**[1]: مثاله قول الشاعر:

لــو قلْــتَ مــا فــي قَوْمِهــا لَــمْ تَيــثَمِ

يَفــضُلها فـــي حَـــسَبٍ وميـــسم[2]

فالتقدير: (ما في قَوْمِها أحدٌ يَفضُلها).

10- **في القطع والاستئناف؛ أي بعد (بل) التي للابتداء**[3]: كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًاۚ بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴾ [آل عمران:169]، فـ(بل) هنا حرف ابتداء، وليست عاطفة؛ لأن الذي تلاها جملة، وليس مفردًا، والتقدير: (بَلْ هم أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ).

وبين عبد القاهر الجرجاني ذلك، فقال: "يبدأون بذكر الرجل ويقدمون بعض أمره، ثم يدعون الكلام الأول، ويستأنفون كلامًا آخر، وإذا فعلوا ذلك أتوا في أكثر الأمر بخبر من غير المبتدأ"[4]، ومثاله قوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًاۗ سُبْحَٰنَهُۥۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴾ [الأنبياء:26]، فحذف خبر المبتدأ (عباد)، والتقدير: (بل هم عبادٌ مكرمون).

ومثاله لدى ابن إياز الشواهد الآتية:

- قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً ﴾ **[البقرة: ٢٦]**[5].

(1) **الخصائص**: 370/2.
(2) لم أعثر على قائله، وهو من شواهد **معجم شواهد النحو الشعرية**، شاهد رقم (3632)، ص233.
(3) ينظر: **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**: ص 151-152.
(4) **دلائل الإعجاز**: ص 147.
(5) **قواعد المطارحة في النحو**: ص245.

فَغَدَتْ، كِلاَ الفَرْجَينِ تَحْسَبُ أنَّه   مَوْلَى المخَافة خَلْفُها وأَمامُها[1]

– **مُنًى كُنّ لي أنّ البَياضَ خِضابُ   فيَخفَى بتَبييضِ القُرونِ شَبَابُ**[2]

أما المواضع التي يحذف فيها المبتدأ وجوبا، فهي خمسة مواضع، وهي:

1- **النعت المقطوع إلى الرفع**[3]: نحو قولنا: (رأيْتُ محمدًا الهمامُ) و (مررتُ بزيدٍ الخبيثُ) و(ترفقْ بجارك العاجزُ).

ولا يقطع النعت إلا إذا أُريد مع تأْدية الخبر قبله إظهار المدح أَو الذم أَو الترحم، وتفيد الجملة بهذا القطع، وتغيير الإعراب من حركة النعت إلى حركة الخبر فائدتين معًا: إظهار الخبر، والشعور بالإعجاب أَو النفرة أَو الترحم. وهذا من أَساليب العربية في الإيجاز.

2- **إذا أُخبر عنه بمخصوص (نعم) أَو (بئس)**[4] : مثل: (نعم القائدُ خالدٌ)، والتقدير: (هو)، أَي: (الممدوحُ خالدٌ).

ومثاله لدى ابن إياز قول الشاعر:

فَنِعْمَ صاحِبُ قَومٍ لا سِلاحَ لَهُمْ   وصاحِبُ الرَّكْبِ عُثْمَانُ بنُ عفَّانا[5]

3- **إذا أُخبر عنه بلفظ مشعر بالقسم**[6]: مثل: (في ذمتي لأَصدقنَّ)، فالتقدير: (عهدٌ في ذمتي).

---

(1) **قواعد المطارحة في النحو**: ص445.
(2) **السابق**: ص512.
(3) ينظر: **شرح ابن عقيل**: 1/ 255.
(4) ينظر: **السابق**: 1/ 255–256.
(5) **قواعد المطارحة في النحو**: ص275.
(6) ينظر: **شرح ابن عقيل**: 1/256.

فيقدر النحويون في الجملة مبتدأ محذوفا، أي: (عهد في ذمتي)، وترى الباحثة أن الذي سوّغ هذا الحذف كثرة استعمال ألفاظ القسم، ووضوح معنى القسم، فأغنت صراحة القسم في الخبر عن ذكر المبتدأ.

4- **إذا أُخبر عنه بمصدر نائب عن فعله**[1]: كقول المصاب: (صبرٌ جميل) أي: (حالي صبرٌ جميلٌ)، وقول المأمور لأَميره: (سمعٌ وطاعة).

5- **مبتدأ الاسم المرفوع بعد (لا سيما)** : يجوز أن يرد الاسم بعدها مرفوعًا، فإذا كان كذلك، فهو خبر لمبتدأ محذوف[2]، ومثال ذلك: (ولا سيّما زيدٌ)، فـ(زيدٌ) خبر لمبتدأ محذوف.

وهذا ورد لدى ابن إياز أثناء حديثه عن (لا سيما)، فقال: "إن جررت المستثنى بإضافة "سيَّ" إليه [فما] زائدة، والتقدير: "لا مثل زيدٍ"، والخبر محذوف، أي: لنا. وإن رفعته [المستثنى] على أنه خبر مبتدأ محذوف، فهي بمعنى (الذي)، والتقدير: "لا مثل الذي هو زيد" والمختار الجر تجنبا للحذف... [لأن] زيادة (ما) كثيرة، وتطرد زيادتها في مواضع[3].

وجعل ابن إياز الطول هو مسوغ حذف المبتدأ في قول الشاعر:

لِمَ لا تَحْذَرُ العَواقِبَ في غَيْـ ـرِ الدّنَايا، أمَا عَلَيْكَ حَرامُ[4]

إذ أجاز حَذْفُ المبتدأ من الاسم الموصول والصفة عند الاستطالة، فقال: "وقد حذف المبتدأ من الصّلة، أو الصفة، كأنه قال: أو الذي هو عليك حرام، أو شيء هو عليك حرام، وسوّغ حذف المبتدأ الطول بقوله: "عليك"، كما روى الخليل عن العرب: (ما أنا بالذي قائل لك شيئا؟) ومثله قوله:

---

(1) ينظر: **شرح ابن عقيل**: 1/ 256، و**قواعد المطارحة في النحو**: ص120.

(2) ينظر: **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**: ص.186 – 187.

(3) **قواعد المطارحة في النحو**: ص177.

(4) **السابق**: ص517.

﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ ﴾ [الزخرف: ٨٤]، التقدير: الذي هو في السماء إله، وحسن حذف (هو) تقدّم ذكره، وطول الكلام بـ (في) ومجرورها، وهو متعلق بـ (إله)؛ لأنه بمعنى: معبود في السماء....وقوله: (عليك) يتعلق بـ "حرام"؛ لأنه في معنى اسم المفعول، أي: هو محرّم عليك"[1].

وأشار في موضع آخر إلى حذف صدر الصلة في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾ [مريم: ٦٩] فأيّهم موصولة[2]، فجواز حذف صدر الصلة، أذا كانت الصلة طويلة[3]؛ واشترط لحذف صدر الصلة أن لا يكون ما بعده صالحا لأن يكون صلة، كما إذا وقع بعده جملة، نحو: جاء الذي هو أبوه منطلق أو هو ينطلق، أو ظرف، أو جار ومجرور تامان، نحو: جاء الذي هو عندك، أو هو في الدار، فإنه لا يجوز في هذه المواضع حذف صدر الصلة[4].

وأجاز ابن إياز حذف العائد من جملة الصلة، كقول حسان:

إنَّ الَّتِي نَاوَلْتَنِي فَرَدَدْتُهَا   قُتِلَتْ قُتِلَتْ فَهَاتِهَا لَمْ تُقْتَلِ

(ناولتَني) جملة من فعل وفاعل ومفعول، وهي صلة التي، والعائد منها محذوف، والتقدير: ناولتَنيها[5].

(1) **قواعد المطارحة في النحو:** ص518.

(2) **السابق:** ص131.

(3) **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:** 163/1.

(4) **السابق:** 168/1.

(5) **قواعد المطارحة في النحو:** ص449.

ترى الباحثة أن ابن إياز كغيره من النحويين، ربط الأسماء الموصولة بجملة الصلة، وقد يحذف صدر صلة (الذي، أي) وهو المبتدأ، وقد أجمع على جوازه النحويون خاصة إذا طالت الصلة بالظرف.

واتبع بذلك البصريين، إذ قالوا: إن كان في صلة (أي) جاز الحذف بلا شرط آخر نحو قوله تعالى: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ [مريم: ٦٩] لحصول الاستطالة في نفس الموصول بسبب الإضافة، وإن لم تطل الصلة، وقال أبو حيان الأندلسي، لأنها لها من التمكن ما ليس لأخواتها، فلهذا تضاف وتعرب فتصرف في صلتها، أيضا، بحذف بعضها، وإن لم يكن في صلة (أي)، لم يحذف إلا بشرط استطالة الصلة، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤]، طالت الصلة بالعطف عليها، وأما الكوفيون فيجوزون الحذف، بلا شذوذ، مطلقا، في صلة (أي) كان، أو في غيرها، مع الاستطالة أو بدونها... واعلم أنه إذا كان الموصول أو موصوفه خبرا عن متكلم، جاز أن يكون العائد إليه غائبا، وهو الأكثر، لأن المظهرات كلها غيب، نحو: أنا الذي قال كذا[1].

ويتضح أنه حسن حذف المبتدأ العائد على (الذي، أي)، وقوي لطول الصلة بالظرف، وحذف للعلم به واجتنابا للإطالة، ومثال ذلك قراءة: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْىِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ﴾ **[البقرة: ٢٦]** برفع (بعوضة)، فهناك من وجهها أن (ما) هنا بمنزلة الذي، أي: لا يستحي أن يضرب الذي هو بعوضة، فحذف العائد على الموصول وهو مبتدأ[2].

---

(1) **شرح الرضي على الكافية:** رضي الدين الأستراباذي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس،1978، 26/3-27.

(2) **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها:** أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، وزارة الأوقاف- المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1999، 64/1.

وهذا المسوغ أشار إليه النحويون والبلاغيون، فذكر القزويني أنّ مسوغات حذف المبتدأ كثيرة، هي[1]:

1- **توجيه اهتمام المخاطب إلى الخبر:** لأنه مقصد الفائدة، ويحصل ذلك عند حذف المبتدأ عند قطع المنعوت عن نعته، فعندما نقول: (رحم اللهُ عمرَ العادلُ)، فقد حذف المبتدأ، والتقدير: (هو العادلُ)؛ لأن المتكلم يريد إظهار صفة العدل، فالسياق سياق مدح؛ لذلك وجب على المتكلم أن يقف على كلمة (عمر)؛ لأن ثمة كلامًا جديدًا، يجب أن يشعر المخاطب به.

وينبغي على المتكلم أن يستخدم القطع والاستئناف عند نطق الجملة السابقة؛ لتحقيق: هذا الغرض. فثمة فارق بين نطق جملة: (رحم اللهُ عمرَ العادل)، عندما لا تقطع عند النعت، وعندما تقطع عند النعت، فلا يقف المتكلم على كلمة (عمر) عندما يتبعها نعت (العادلَ)، ولكنه يقف عندها عندما تقطع عن نعتها، أي يليها خبر لمبتدأ محذوف (العادلُ).

وترى الباحثة أن قطع النعت عن منعوته في سياق المدح أو الذم أو الترحم يدلّ على توجيه اهتمام المخاطب إلى الخبر؛ لأن المتكلم يقف على المنعوت المقطوع عن نعته، كي يتوجه اهتمام المخاطب إلى ما بعد القطع.

2- **وضوحه لدى المخاطب:** ومثاله قوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا هِيَهۡ ﴿١٠﴾ نَارٌ حَامِيَةُۢ ﴾ [القارعة:10-11]، فلا داعي لذكر مبتدأ الخبر (نار)؛ لأنه معروف ضمنًا لدى المخاطب.

وترى الباحثة أن عدم ذكر المبتدأ في حال معرفته لدى المخاطب من باب الإيجاز، والسرعة في الوصول إلى محط الفائدة، وهو الخبر.

(1) ينظر: **الإيضاح في علوم البلاغة:** الخطيب القزويني، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع القاهرة، 2004، ص42-43 .

3- **ضيق المقام:** لا يحتمل الكلام في بعض السياقات ذكر المبتدأ، ومثال ذلك ما يكتب على اللافتات الإرشادية، نحو: (إلى الجامعة)، فلا يحتمل السياق ذكر المبتدأ المحذوف (الطريقُ)؛ لأننا نريد أن نوصل المعنى إلى المخاطب بأقل كلمات ممكنة.

يُلحظ أن الحذف يتعلق بالظروف المحيطة بالمتكلم والمخاطَب، فعندما يرى المتكلم أن السياق لا يسمح بالطول وذكر كلمات كثيرة، فإنه يتلفظ بالفائدة فقط أي الخبر.

4- **حذفه اختصارًا:** وذلك عندما يذكر ما يدل على المبتدأ المحذوف، فلا يحتاج إلى التكرير والتطويل، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَانَهُ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴾ [الأنبياء:26]، فحذف المبتدأ، وتقديره: (هم)؛ لأنه سبق ما يدل على هذا الحذف في الآية السابقة.

5- **تيسير الإنكار إن مست الحاجة إليه:** وذلك أن تجد مواقف يصرّح فيها المتكلم بذكر شيء، ثم تدعوه اعتبارات خاصة إلى إنكارها، ومثال ذلك أن يُذكر شخص، فتقول: (فاسقٌ)، فتخشى منه، فتنكره، فلو قلت: (زيدٌ فاسقٌ) لقامت البيّنة، ولم تستطع الإنكار.

وعليه، يتبين أن المتكلم إذا أحس تطاولا في الكلام مال إلى حذف المبتدأ ليحقق للكلام اختصارا وإيجازا، وليعبر عن معانٍ نفسية دقيقة تلتمس من السياق نفسه، وفي إطار ملابسات الكلام.

- **الحذف في باب الخبر**

ذكر ابن إياز حذف الخبر، وأشار إلى أنه يحذف في مواضع اثني عشر موضعًا، هي(1):

1- أن يكون الجواب سادًا مَسدّهُ، وذلك نحو: (لعمرُ الله لأقُومنَّ)، و"أيمنُ الله"، و"عهدُ الله" و"أمانةُ الله".

2- أن يسدَّ مسدّهُ جواب "لولا"، كقولك: (لولا زيدٌ لأكرمتك).

3- أن يسدَّ المصدر مسدّه، كقولك: (ما أنت إلا سيرا)؛ والمعنى: تسيرُ سيرا.

4- أن تسدّ الحال مسدّهُ، كقولك: (شربي السويق مَلْتوتا)؛ أي: إذا كان، أو: إذا كان.

5- أن يسدَّ الشّرط مسدّهُ، كقولك: (سُروري بزيدٍ إن أطاعني)؛ أي: ثابتٌ إذا أطاعني.

6- أن تكون الواو العاطفة بمعنى "مع"، كقولهم: (كُلُّ رجلٍ وضيعتُهُ)، والتقدير: كُلّ رجل وضيعتُهُ مقرونان.

7- أن يسدّ الفاعل مسدّ الخبر، كقولك: (أقائمٌ أَخواكَ)، و(ما ذاهبٌ غُلاماكَ).

8- أن تسدّ الصّفة مسدّهُ، كقولهم: (أقلُّ رجلٍ يقولُ ذاك إلا زيدٌ).

9- أن يُستغنى بخبر المعطوف عن خبر المعطوفِ عليه، كقوله سبحانه: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ﴾ [التوبة: ٦٢]، وقال الشاعر:

---

(1) ينظر: **قواعد المطارحة في النحو**: ص120-122.

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنا وأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ راضٍ والرأْيُ مُخْتَلِفُ(1)

10- أن يكون جوابا للاستفهام، كقولك: (من عِندك؟) فتقول: (زيدٌ)؛ أي: زيدٌ عندي.

11- أن تستفهِمَ على طريق العمومِ، فتقول: (هل طعامٌ؟)، والتقدير: هل عندك طعامٌ؟.

12- أنْ تَأتي بعدَ النَّفي بما ينقُضَهُ، كقولِ القائلِ: (ما عِندِي أحدٌ)، فتقول: (بَلَى، زيدٌ)؛ أي: عندكَ زيدٌ، وهذا ظاهرٌ.

وأورد ابن إياز عددا من الشواهد الشعرية على الخبر محذوف، هي:

الشاهد	الصفحة من كتاب (قواعد المطارحة)	التأويل
قال هدبة بن الخشرم: **عَسَى الْكَرْبُ الّذِي أَمْسَيْتُ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ**(2)	ص272، 273	(فيه) في موضع نصب لوقوعه موقع الخبر المحذوف، والتقدير: أمسيت كائنا فيه، أو ثابتا فيه، ونحو ذلك.
قال جرير: **وكَائِنْ بالأباطِحِ مِنْ صَدِيْقٍ يَرَانِى لَو أُصَبْتُ هُوَ المُصابَا**(1)	ص314، 315	(كائن) بمعنى كم الخبرية، والخبر محذوف، تقديره: وكائن لي، و(بالأباطح) متعلق بالخبر المحذوف.

(1) لم أعثر على قائله، وهو من شواهد **معجم شواهد النحو الشعرية**، شاهد رقم (1725)، ص115.

(2) البيت من شواهد **معجم شواهد النحو الشعرية**، شاهد رقم (121)، ص31.

قال السموأل: **أَلا يا بيْتُ بالعَلْياءِ بيتُ** **ولولا حبُّ أَهْلِكَ ما أتيتُ**[2]	ص422، 423	(بيت) الثاني مبتدأ، وخبره محذوف، وتقديره: لي بالعلياء بيت.
قال جعفر بن علبة الحارثي: **فَقَالُوا لنا ثِنْتان لا بُدَّ مِنْهُمَا** **صدُورُ رماحٍ أُشْرعتْ أَو سَلاسِلُ**[3]	ص471	(ثنتان) مبتدأ وخبره محذوف، أي: ثنتان لا بد منهما كائنتان. ويقدر الخبر جارا ومجرورًا، أي: لنا منكم ثنتان.
قال الشاعر: **فقلنا لهمُ تلكُمْ إذًا بعد كرةٍ** **تُغَادِرُ صرعى نوُوها مُتَخاذِلِ**[4]	ص476، 477	(تلكم) مبتدأ وخبره محذوف، أي: تلكم تقع، ويجوز أن يكون الخبر(بعد كرة)، فيتعلق بمحذوف، أي: تلكم مستقرة.

يعرض الجدول أعلاه شواهد شعرية استشهد بها ابن إياز على جواز حذف الخبر؛ طلبا للإيجاز والتخفيف على السامع، وتجنبا للإملال؛ لأن المحذوف علم بما دلّ عليه من السياق، فحذف الخبر في الشواهد السابقة، لغرض مقالي، وهو الرغبة في معرفة الأهم، والإيجاز لضيق المقام.

---

(1) لم أعثر عليه في ديوانه، وهو من شواهد **معجم شواهد النحو الشعرية**، شاهد رقم (254)، ص37.

(2) **ديوان السموأل**، صنعه: نفطويه، تحقيق وشرح: واضح الصمد، دار الجيل، ط1، 1996، ص121.

(3) البيت من شواهد **معجم شواهد النحو الشعرية**، شاهد رقم (1938)، ص126.

(4) لم أجده في معاجم الشواهد.

ويُلحظ أيضا أن ابن إياز قدّم مواضع حذف الخبر من الجملة الاسمية، دون تصنيفها إلى مواضع الوجوب ومواضع الجواز، فيحذف خبر المبتدأ وجوبا إذا وقع المبتدأ نصا في القسم، وذكر أن حذف الخبر لعلة لازم الحذف في قول الشاعر:

لَعَمرُكَ مَا مِيْعَادُ عَيْنِكَ والبُكا   بِدَارَاءَ إلا أَن تَهُبَّ جَنَوبُ[1]

فقال: "اللام للابتداء، و(عمرُكَ) مبتدأ، وخبره محذوف لازِمُ الحذفِ، والمعنى: يميني، أو قسمي"[2].

ولعل ابن إياز يضع مصطلح (لازم الحذف) مكافئا لمصطلح (واجب الحذف).

ويفهم الخبر من سياق الكلام وتقديره (قسمي)، لا داعي لذكرة البتة، فإذا ما ذكر وقلنا: (لعمري قسمي) نكون قد كررنا ما ذكر، فـ (لعمري) قسم صريح، فما فائدة أن نذكر أن هذا قسم نفسره بقولنا (قسمي) مرة ثانية، وهكذا فلا فائدة من الإطناب والإسهاب، والعرب تجنح إلى الإيجاز، فكيف إذا كان الأمر يخص المكرر المعاد من الكلام ويكون الحذف عندئذ واجبا.

وهذا ما ذكره سيبويه في باب ما عمل بعضه في بعض وفيه معنى القسم: "وذلك قولك: لعمر الله لأفعلنَّ، وايم الله لأفعلن. وبعض العرب يقول: ايمن الكعبة لأفعلنَّ، كأنه قال: لعمر الله المقسم به، وكذلك ايم الله وايمن الله"[3].

ويحذف وجوبا إذ وقع بعد لولا، وقد ذكر سيبويه هذا الحذف تحت باب أسماه: باب من الابتداء يُضمَر فيه ما يُبنى على الابتداء، وذلك قولك: لولا عبد الله لكان كذا وكذا...، فكأنه قال: لولا

---

(1) لم أجده في معاجم الشواهد.

(2) **قواعد المطارحة في النحو**: ص416.

(3) **الكتاب**: 3/502-503.

عبد الله كان بذلك المكان، ولولا القتال كان في زمان كذا وكذا، ولكن هذا حُذف حين كثُر استعمالُهم إياه في الكلام كما حُذف الكلام من إمالا[1].

ويتفق ابن إياز في تلك المواضع مع البصريين في ذلك، فالاسم المرفوع بعد لولا عند البصريين مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف لعلم السامع، فإن لم يعرف السامع ذلك جيء به مع أن، أما الكوفيون ذهبوا إلى أن (لولا) ترفع الاسم بعدها[2].

ووضح ابن إياز أسرار حذف الخبر من حيث الاستغناء عن الخبر بالفاعل أو الحال أو غيرهما، معتمدا على المعنى، وذكر ذلك السيوطي، فقال: اعلم أن قولهم: أقائم الزيدان؟ إنما أفاد نظرا إلى أن المعنى أيقومُ الزّيدان، فتمّ الكلام لأنه فعل وفاعل، وقائم: هنا اسم من جهة اللفظ وفعل من جهة المعنى، فلمّا كان الكلام تاما من جهة المعنى أرادوا إصلاح اللفظ فقالوا: أقائم: مبتدأ، والزيدان: يرتفع به، وقد سدّ مسدّ الخبر من حيث إن الكلام تم به، ولم يكن ثم خبر محذوف[3].

يتضح مما سبق، أن ابن إياز والنحويين يعتمدون المعنى لتسويغ وتفسير وجوب حذف الخبر. أما مواضع جواز حذف الخبر فلم تظهر في كتاب ابن إياز، وحدد النحويون تلك المواضع، وفي ما يلي بيانها:

---

(1) **السابق**: 129/2.

(2) **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**: أبو البركات الأنباري، تحقيق ودراسة: جودة مبروك، راجعه: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 2002، ص66، مسألة 10.

(3) **الأشباه والنظائر في النحو**: جلال الدين السيوطي، وضع حواشيه: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 75/1.

1- **في سياق الاستفهام**[1]: يكون ذلك عند الإجابة عن السؤال، نحو قولك: (من عندك؟) فتجيب: (زيد). ويجوز أن تذكر المبتدأ، فتجيب: (زيدٌ عندي).

2- **في العطف على مبتدأ ذكر خبره:** إذا ذكرت جملة مكونة من مبتدأ وخبر، ثم عطف على المبتدأ نظير له يصح الإخبار عنه بالخبر السابق جاز حذف الخبر، نحو: قوله تعالى: ﴿ أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا ﴾ [الرعد:35]، فالخبر مذكور في الجملة الأولى، وهو (دائم)، ولم يذكر في الجملة الثانية؛ استغناء بوجوده في الجملة الأولى[2].

3- **إذا كان المبتدأ اسمًا موصولاً واقعًا بعد همزة استفهام إنكاري، وكان الخبر على عكس المبتدأ في الصفة:** ذلك نحو قوله تعالى: ﴿ أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ ﴾ [الرعد:33]، فالخبر محذوف، وتقديره: (كمن ليس كذلك)[3].

4- **بعد (إذا) الفجائية:** يغلب ذكر الخبر بعدها، ولكنه قد يحذف، نحو: (خرجتُ فإذا السبعُ)، فالتقدير: (فإذا السبعُ حاضرٌ) [4]، يجدر بنا التنبيه إلى أن الحذف هنا على رأي من عدّ (إذا) حرفًا، ولكن بعض النحاة عدّها ظرف مكان، في هذه الحالة لا يوجد حذف، وتكون (إذا) خبرًا[5].

---

(1) ينظر: **شرح ابن عقيل:** 244/1.

(2) **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:** ص 824.

(3) **السابق:** ص 18.

(4) ينظر: **شرح ابن عقيل:**. 1/ 244.

(5) ينظر: **السابق:** 1/ 244.

5- **في الإخبار بشبه الجملة:** نحو قولك: **(زيدٌ في البيت)**، فقد قدر النحاة شبه الجملة متعلقًا بكون أو استقرار محذوف، فالتقدير: **(زيدٌ كائنٌ في البيت)**[1].

(1) ينظر: **شرح قطر الندى وبل الصدى:** ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط11، 1383هـ، ص 126.

حذف العائد على المبتدأ من الخبر

أجاز ابن إياز حذف العائد على المبتدأ من الخبر للإيجاز، فأورد شاهدين شعريين على ذلك، هما:

التأويل	الصفحة في الكتاب	الشاهد
جملة (سبعون بدينار) خبر عن (القمح)، والعائد محذوف، تقديره (منه)	ص112	قال الشاعر: **الخُبْزُ كالعَنْبَرِ الهِندِيِّ عِندهم** **والقَمحُ سَبعُونَ إرْدَبًّا بِدِينَارٍ**[1]
جملة (وصل ظنون) خبر، والعائد محذوف، والتقدير: كلا يومي طوالة وصل أروى ظنون فيه، لفظا، و(فيهما) معنى	ص264	قال الشماخ: **كِلا يومي طُوَالَةَ وَصْلُ أَرْوَى** **ظَنُونٌ، آن مُطَّرَحُ الظَّنُونِ**[2]

يتضح من الجدول أعلاه، أن ابن إياز يجيز حذف العائد على المبتدأ من الخبر، وبذلك لم يبتعد عما قدّمه النحويون، فذهب سيبويه إلى جواز حذف رابط الخبر بالمبتدأ في الشعر، نحو زيد ضربت. وذهب بذلك جماعة من العلماء منهم ابن هشام، فأجاز (زيد ضربت) في الاختيار[3]، ولم يحتجوا لذلك إلا الفارسي فإنه استشهد بآيات من الذكر الحكيم، جاء فيها الرابط محذوفا وقدّره نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴾ [الشورى: ٤٣]، والتقدير (أن ذلك الصبر منه)، على أن (ذلك) مبتدأ، و(لمن عزم الأمور) في موضع الخبر، ولا يوجد ضمير في الخبر يعود على المبتدأ

(1) لم أجده في معاجم الشواهد.

(2) **ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني**، حققه وشرحه: صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر، ص319.

(3) ينظر: **همع الهوامع**: 2/12-13.

فلا بد من تقديره، كذلك استدل على حذف الرابط بمجيء الجملة محذوفة كاملة إذا كانت خبرا، وإذا جاز هذا فحذف شيء أسهل منه، نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمۡ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ وَأُوْلَٰتُ ٱلۡأَحۡمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعۡنَ حَمۡلَهُنَّۚ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مِنۡ أَمۡرِهِۦ يُسۡرٗا ﴾ [الطلاق: ٤]، والتقدير: واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر، وهي جملة في موضع خبر المبتدأ الثاني[1]، والحذف لدلالة الحال. كما انتفع الكسائي والفرّاء بمذهب سيبويه فمنعا حذف الرابط في الشعر، ولم يحتجّا لذلك[2].

وذهب أيضا ابن السراج إلى حذف العائد على المبتدأ من الخبر، نحو: زيد ضربت، فقال: "إنه لا بد من الهاء في "ضربت"[3].

وترى الباحثة أن حذف العائد على المبتدأ من الخبر جائز، لأن المحذوف علم دلّ عليه السياق، طلبا للإيجاز.

---

(1) ينظر: **المقتصد في شرح الإيضاح:** عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار لرشيد للنشر، بغداد، 1/12280-283

(2) ينظر: **همع الهوامع:** 12/2.

(3) **الأصول في النحو:** ابن السراج أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت (د. ت)، 300/1.

- **الحذف في النواسخ**

أجاز ابن إياز حذف خبر (ليت) نحو قول السلكة أم السليك:

لَيْتَ شِعْرِي ضَلَّةً   أَيُّ شَيْءٍ قَتَلَكْ[1]

"وخبر ليت في هذا ونحوه محذوف لا يجوز إظهاره؛ لأن طول الكلام بمعمول "شعري" ناب عنه وصار بدلا منه.... وتقدير الخبر: ليت شعري أي شيء قتلك واقع أو كائن، ونحو ذلك[2].

وبذلك، لم يبتعد ابن إياز عما ذهب إليه عبد القادر البغدادي، إذ إن التقدير: "ليتني أشعر أي شيء قتلك كقولك: قد علمت أي شيء قتلك، والخبر محذوف تقديره : ليت شعري أي شيء قتلك واقع أو كائن أو نحو ذلك، فحذف الخبر"[3].

وذكر ابن إياز حذف اسم (يظل) في قول تأبط شر:

يظَل بِمَوْماةٍ ويُمْسِي بِغَيرِها   جَحِيشًا ويَعْرَوْرِي ظُهورَ المهالِك[4]

"و(يظل) من أخوات (كان)، ويجوز أن يكون مُستأنفًا، وأن يكون خبرُ ابتداءٍ محذوف، أي هو يظل، واختاره أبو البقاء؛ لكونه مُلبسا بما قبله لفظا، واسم (يظل) مُضمرُ فيه عائد إلى ما تقدم"[5].

---

(1) لم أجده في معاجم الشواهد. ينظر: **قواعد المطارحة في النحو**: ص361.

(2) **قواعد المطارحة في النحو**: ص362.

(3) **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**: عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1997، 465/10.

(4) **ديوان تأبط شرا وأخباره**، جمع وتحقيق: عبي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، ط1، **1984**، ص152.

(5) **قواعد المطارحة في النحو**: ص485.

المبحث الثاني: حذف المرفوعات في الجملة الفعلية

- الحذف في باب الفاعل

إن الفعل لا يخلو من فاعل ولا يستغنى عنه، فقال سيبويه: " ألا تَرى أنّ الفعل لا بدّ له من الاسم وإلاّ لم يكن كلاماً، والاسمُ قد يَستغنى عن الفعل"(1).

وأكد ذلك ابن جني في الخصائص، فقال: "إنّ القول لا يتم معناه إلا بغيره ألا ترى أنك إذا قلت قام وأخليته من ضمير فإنه لا يتم معناه الذي وضع في الكلام عليه وله لأنه إنما وضع على أن يفاد معناه مقترِنا بما يسند إليه من الفاعل وقام هذه نفسها قول وهي ناقصة محتاجة إلى الفاعل"(2).

فالفاعل في تراكيب العربية معتمد البيان، فهو الذي لا يصح الكلام إلا به، إلا أن ابن إياز أجاز حذف الفاعل في موضعين، هما:

- إذا بني للمفعول في الإبهام على المخاطب، مثل: ﴿ تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ٱلسَّبۡعُ وَٱلۡأَرۡضُ وَمَن فِيهِنَّۚ وَإِن مِّن شَيۡءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمۡدِهِۦ ﴾ [الإسراء: ٤٤]، على بناء ما لم يُسمّ فاعلُهُ، وذكر أن هذا أذهب في المدح والتعظيم(3).

---

(1) **الكتاب**: 21/1.

(2) **الخصائص**: 20/1.

(3) **قواعد المطارحة في النحو**: ص283.

– في المصدر الذي لم يذكر فاعله ظاهرا، فأشار إلى ذلك أثناء شرح قول رؤبة:

قدْ كنتُ دايَنْتُ بها حسَّانَا مخافةَ الإفلاسِ واللَّيَّانَا[1]

فقال: "و(مخافة) مفعول من أجله، وأصلها (مخوفة)، وهي مصدر (خفت)، (خوفا)، و(مخافة) هو مضاف إلى المفعول، والتقدير: أن خِفْتُ الإفلاسَ، فالإفلاسُ مجرور اللفظ منصوب الموضع، وفاعل المصدر محذوفٌ أو مضمرٌ"[2]؛ أي مخافتي الإفلاس.

يتبين أن ابن إياز يجعل غرض حذف الفاعل في الموضع الأول الإبهام، وهو غرض معنوي، ويكون ذلك الغرض إذا لم يتعلق مراد المتكلم بفاعلٍ معين؛ وإنما يراد التركيز على الحدث فقط.

أما الموضع الثاني فحذف فاعلها لعلم السامع به، وأشار إلى هذا الموضع السيوطي في الأشباه والنظائر، فنقل عن أبي جعفر النحاس أن من المواطن التي يحذف فيها الفاعل: "الثاني: في المصدر إذا لم يُذكر معه الفاعل مظهرًا، يكون محذوفًا، ولا يكون مضمرًا؛ لأن المصدر غير مشتق عند البصريين، فلا يتحمل ضميرا، بل يكون الفاعل محذوفا مُرادا إليه، نحو: يعجبني ضرب زيدا، ويعجبني شرب الماء[3].

---

(1) **ديوان رؤبة بن العجاج، مجموع أشعار العرب**، اعتنى بتصحيحه: وليم بن الورد، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ص187.

(2) **قواعد المطارحة في النحو**: ص303.

(3) **البحر المحيط**: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1420 هـ، 231/1.

ويتفق بحذف فاعل المصدر مع البصريين، فالْفَاعِلُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ مَحْذُوفٌ فِي بَابِ الْمَصْدَرِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوَاعِدِهِمْ أَنَّ الْفَاعِلَ لا يحذف وليس ممنوعًا فِي الْمَصْدَرِ، كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُهُمْ، لأَنَّ أَسْمَاءَ الأَجْنَاسِ لا يُضْمَرُ فِيهَا(1).

وأشار البغدادي أيضا إلى حذف فاعل المصدر فقال: لا شك أن الْفِعْل لا يَخْلُو من الْفَاعِل وَمَا يجرى مجْرَاه فَيُعْجِبنِي ركُوب الْفرس مَوضِع لْفرس عِنْد الْكُوفِيّين رفع لا غير لأن مَعْنَاهُ يُعْجِبك أَن يركب الْفرس. وَجَوَاز البصريون أَن يكون مَنْصُوبًا بِتَأْوِيل أَن يركب الْفرس أَي: يركب راكبٌ الْفرس. ورد الْكُوفِيُّونَ هَذَا وَاحْتَجُّوا بِأَن الْمصدر لا يحْتَمل ضميرًا من الْفَاعِل فَإِذا أضيف إِلَى الْفرس وَالْفرس مَنْصُوب بَقِي الرّكُوب بِلا فَاعل لَهُ مظهر وَلا مُضْمر وَفِي هَذَا فَسَاد التَّرْكِيب. وَقَالَ البصريون: عملت على الأَخْتِصَار وَمَعْرِفَة الْمُخَاطب بِأَن للرُّكُوب فَاعِلا وَإِن لم يكن مظْهرا وَلا مضمرا(2).

ويتضح مما سبق، أن ابن إياز يتبع البصريين في جواز حذف الفاعل، إذ انقسم النحويون في حذف الفاعل إلى ثلاثة أقسام في هذه المسألة، هي:

القسم الأول: يمثله البصريون(3) وهم يمنعون حذف الفاعل فلا يجيزونه إلا في مواضع ذكرها السيوطي ناسبا ذلك إلى البصريين، يقول:" أمّا البصريون فلا يجيزون حذفه إلا في المواضع التالية أولها: فاعل المصدر، نحو قوله تعالى﴿ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴾ [البلد: 14]، وثانيها: فاعل فعل الجماعة المؤكد بنون التوكيد، وفعل المؤنثة المخاطبة"(4). في حين نجده في كتاب

(1) **الأشباه والنظائر في النحو**: 68/2.
(2) **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**: 215/6-216.
(3) ينظر: **المقتضب**: المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (د.ت)، 6/2 . **الخصائص**: 362/2. **همع الهوامع**: 255/2.
(4) ينظر: **همع الهوامع**: 255/2.

الأشباه والنظائر في النحو يورد عن ابن النحاس في التعليقة مواضع ثلاثة لحذف الفاعل، يقول:" قال ابن النحاس في (التعليقة) اعلم أن الفاعل يحذف في ثلاثة مواضع. أحدها: إذا بُني الفعل للمفعول... الثاني: في المصدر إذا لم يذكر معه الفاعل مظهرا يكون محذوفا ولا يكون مضمرا... والثالث: إذا لاقى الفاعل ساكنا من كلمة أخرى... "(1) ولم ترد أية إشارة إلى أنهم في هذه الأمثلة قالوا بالإضمار.

القسم الثاني: يمثله الكسائي الذي أجازه قياسا على حذف كل من المبتدأ والخبر لورود ذلك في القرآن الكريم(2)، نحو قوله تعالى ﴿ فَإِذَا نَزَلَ بِسَاحَتِهِمْ فَسَآءَ صَبَاحُ ٱلْمُنذَرِينَ ﴾ [الصافات: 177] فحذف فاعل(نزل) وهو العذاب.

القسم الثالث: الوسطيون: وهؤلاء لم يمنعوه ألبتة، ولم يجيزوه إلا مع قرينة حاليّة أو مقالية، قال العلوي: "وحذفه إنما يكون إذا دلت عليه دلالةٌ، وقد منع الشيخ عثمان بن جني من النحاة حذف الفاعل، ونص على استحالة ذلك، والمختار هو المنع من حذفه من غير دلالة تدل عليه حاليّة أو مقالية، فأما مع القرينة، فلا يمتنع جوازُه، ويدلّ على حذفه قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ﴾ [القيامة: 26] فحذف فاعل بلغت والغرض النفس، وليس مضمرا لأنه لم يتقدم له ظاهر يفسره، وإنما دلت القرينة الحالية عليه، لأنه في ذكر الموت ولا يبلغ التراقي عند الموت إلا النفس..."(3).

---

(1) **الأشباه والنظائر في النحو:** 83/2. وينظر: **شرح قطر الندى وبل الصدى:** ص183.

(2) ينظر: **البرهان في علوم القرآن:** 162/3.

(3) ينظر: **الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز:** يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم الحسيني العلويّ، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1423 هـ، 56/2.

وعليه، يحذف الفاعل في مواضع: أحدها: إذا بُنِيَ الفعل للمفعول، نحو ضُرِبَ زيد، فههنا يحذف الفاعل. والثاني: في المصدر إذا لم يذكر معه الفاعل مظهرا يكون محذوفا ولا يكون مضمرا، نحو: يعجبني ضَرْب زيدا، ويعجبني شُرْب الماء.

ويُلحظ أن ابن إياز يجيز حذف الفاعل ويبني الفعل للمجهول، للعلم بالفاعل، على ألا يؤدي حذفه إلى لبس في المعنى المراد.

الفصل الثاني

الحذف في باب المنصوبات

المبحث الأول: الحذف في باب المفاعيل

- **المفعول به**

المفعول به في كلام العرب أكثر المفاعيل استعمالا، وكذلك حذفه فهو أكثر المفاعيل حذفا؛ فيمكن الاستغناء عنه من غير أن يفسد تركيبها، أو يختل معناها الأساسي، ولهذا يسمونه (الفضلة)، فقال ابن يعيش: إن المفعول لما كان فضلة تستقل الجملة دونه، وينعقد الكلام من الفعل والفاعل بلا مفعول جاز حذفه وسقوطه، وإن كان الفعل يقتضيه[1].

وأشار ابن إياز إلى مسألة حذف المفعول به، عندما ذكر رأي سيبويه والأخفش في قولك: "(علمت أن زيدا قائم)؛ فرأي سيبويه أنه لما جرى ذكر المخبر عنه والخبر استغني عن تقدير مفعول آخر. ورأي الأخفش أن المفعول الثاني مُقدّرٌ حُذف لطول الكلام، وكلا القولين حسن"[2]. ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ﴾ [البقرة: ١٩٥]: المفعول محذوف، أي: إيديكُم. وقال الكرماني: لا تلقوا أنفسكم بأيديكم[3]، ومنه قول كثير عزة:

قَضَى كلُّ ذي دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ   وعزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا[4]

(1) **شرح المفصل**: موفق الدين يعيش بن يعيش بن علي، عالم الكتب، بيروت، 1992، 39/2.

(2) **قواعد المطارحة في النحو**: ص55-56.

(3) **السابق**: ص180.

(4) **ديوان كثير عزة**، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، 1971، ص143.

....، ومفعول (وقَّى) الثاني محذوف[1].

ولكن ابن هشام الأنصاري لم يوجه الآية القرآنية السابقة على الحذف، إذ يرى أن "الباء" زائدة مفيدة معنى التوكيد؛ وقد زيدت –هنا– مع المفعول؛ لأن المعنى: لا تلقوا أيديكم[2].

وترى الباحثة أن ابن إياز سوّغ حذف المفعول في الشاهدين السابقين لطول الكلام؛ أي الإيجاز، وهذا الغرض يتطلبه السياق والموقف، فلو ذكر المحذوف لم يؤد ذلك المعنى، فإذا علم المحذوف، وحقق للكلام معنى إضافيا يفوق الذكر، يبرر الحذف ما لم يلتبس السامع.

وبذلك يتفق ابن إياز مع النحويين في إجازة حذف المفعول به، فذكر الزمخشري أن "حذف المفعول به كثير. وهو في ذلك على نوعين: **أحدهما**: أن يحذف لفظًا ويراد معنى وتقديرًا. **والثاني**: أن يجعل بعد الحذف نسيًا منسيًّا كأن فعله من جنس الأفعال غير المتعدية كما ينسى الفاعل عند بناء الفعل به"[3].

وترى الباحثة أن حذف المفعول لقوة علم السامع به، وهو مراد ملحوظ، فيكون سقوطه لضرب من الإيجاز، وهو في حكم المنطوق به، ويحذف ثقة بفهم السامع.

---

(1) **قواعد المطارحة في النحو**: ص288.

(2) **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**: 34/3.

(3) **المفصل في صنعة الإعراب**: الزمخشري جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993، ص79.

- **المفعول المطلق**

حدد ابن إياز حذف عامل المصدر في موضعين:

- في قوله تعالى: ﴿ وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِىَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ ۚ صُنْعَ ٱللَّهِ ﴾ [النمل: ٨٨]، والتقدير: صَنَع الله ذلك صُنعًا"(1).

- في قول الشاعر:

تَحِيّةَ مَن لا قَاطِعَ حَبْلَ واصِلٍ ولا صَارِمٍ قبلَ الفِراقِ قَرِينا(2)

"(تحية) نصبٌ على المصدر، أي أحييك تحية مثل تحية فلان"(3).

واستشهد ابن إياز على حذف عامل المفعول المطلق بعدد من الشواهد الشعرية، هي:

- قال رؤبة:

يُعْجِبُهُ السَّخُونُ والبَرُودُ والتَّمْرُ، حُبًّا ما لَهُ مَزِيدُ(4)

"حبا: ناصبه فعل من لفظٍ حُذِف للدلالة عليه(5).

---

(1) **قواعد المطارحة في النحو**: ص362.

(2) **ديوان الأسود بن يعفر**، صنعه: نور القيسي، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ص63.

(3) **قواعد المطارحة في النحو**: ص462.

(4) **ديوان رؤبة بن العجاج**، ص172.

(5) **قواعد المطارحة في النحو**: ص126.

فنصبت (حبا) على الْمصدر بِمَا دلّ عَلَيْهِ يُعجب؛ لأن الحب ليس مرادفا للإعجاب، بل لازم له، ولهذا فصله عما قبله قوله: "يعجبه السخون" [1].

- قال جرير:

تَزَوّدْ مِثْلَ زادِ أبيكَ فِينَا فنِعمَ الزَّادُ زادُ أبيكَ زادا[2]

ويجوز أن ينتصب (زادا) على أنه مصدر محذوف الزوائد، أي: تَزَوّدْ تَزَوّدًا مثلَ نزوّدِ أبيك فينا[3].

ويتفق في ذلك مع ابن هشام، فقال: "فالصحيح أن "زاد" معمول لتزود، إما مفعولا مطلقا إن أريد به التزويد أو مفعولا به إن أريد الشيء الذي يتزود به من أفعال البر"[4].

ويتبين أن هذا الحذف في تلك الشواهد، يتطلبه قرائن لفظية، فوجب الحذف في (صنع الله)،لأن الفاعل أضيف إلى معمول الفاعل، وقد يتطلبه قرائن حالية مقالية كما في الشواهد الأخرى، ولم يبتعد ما جاء عليه ابن إياز عن ما جاء به النحويون، فذهب الزمخشري إلى أن "المصادر المنصوبة بأفعال مضمرة على ثلاثة أنواع: ما يستعمل إظهار فعله وإضماره، وما لا يستعمل إظهار فعله، وما لا فعل له أصلاً. وثلاثتها تكون دعاء وغير دعاءٍ. فالنوع الأول: كقولك للقادم من سفره: خيرَ مقدمٍ، ولمن يقرمط في عِداته. مواعيدُ عرقوب، وللغضبان غضبَ الخَيْلِ على اللُّجم. ومنه قولهم: سقيًا ورعيًا، وخيبة وجدعًا، وعقرًا وبؤسًا، وبعدًا وسحقًا، وحمدًا وشكرًا، لا كفرًا وعجبًا، وافعل ذلك

---

(1) ينظر: **حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك:** أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط1، 1997 2/165–166.

(2) لم أعثر عليه في ديوانه، وهو من شواهد **معجم شواهد النحو الشعرية**، شاهد رقم (641)، ص58.

(3) **قواعد المطارحة في النحو:** ص281.

(4) **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:** 2/ 306 ؛ **ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب:** ص604.

وكرامة ومسرة، ونِعْم، ونِعْمة عين، ونعام عين، ولا أفعل ذلك ولا كيدًا ولا همًّا، ولأفعلنّ ذلك ورغمًا وهوانًا. ومنه إنما أنت سيرًا سيرًا وما أنت إلا قتلاً قتلاً وإلا سَير البريد، وإلا ضرْبَ النّاس، وإلا شرب الإبل. ومنه ما يكون توكيدًا إما لغيره كقولك: هذا عبد الله حقًّا، والحق لا الباطل، وهذا زيد غير ما تقول، وهذا القول لا قولك، وأجدك لا تفعل كذا، أو لنفسه كقولك له علي ألف درهم عرفًا، ومنه قوله تعالى ﴿ وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِىَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ صُنْعَ ٱللَّهِ ﴾. ومنه ما جاء مثنى وهو حنانيك ولبيك وسعديك ودواليك وهذاذيك. ومنه ما لا يتصرف نحو سبحان الله ومعاذ الله وعمرك الله وقعدك الله. والنوع الثالث: نحو ذفرًا وبهرًا وأُفْة وتُفّة وويحك وويسك وويلك وويبك"[1].

وأشار ابن إياز – أيضا – إلى مسألة حذف ما يتعلق بالمفعول المطلق، إذ رفض أن يكون الجار والمجرور يتعلقان في محذوف في قولك: سقيا لك، فقال: "فإن قيل: فما الناصب لقوله: **(لك)؟** أجبت: قال أبو علي: لا يكون صفة لـ "سقيا"، وإن كان نكرة مثله، لقيامه مقام الفعل، فهو تبيينٌ له ومتعلق به. وذكر الأندلسي – صاحب أبي علي – أن بعضهم يُعلقه بمحذوف تقديره "أعني لك". وفيه بُعدٌ؛ لأنه لا حاجة إلى تكلف التقدير مع وجود المصدر تناوله إياه"[2].

إن هذا الموضع في حذف عامل المصدر من مواضع الحذف وجوبا، فأشار ابن عقيل أنه يحذف وجوبا في مواضع: "منها: إذا وقع المصدر بدلا من فعله، وهو مقيس في الأمر والنهي، نحو: قياما لا قعودا؛ أي: قُمْ قيامًا ولا تقعد قعودًا. والدعاء، نحو: سقيًا لك؛ أي: سقاك الله. وكذلك: يحذف عامل المصدر وجوبا إذا وقع المصدر بعد الاستفهام المقصود به التوبيخ، نحو أتوانيًا وقد علاك المشيب؟ أي أتتوانى وقد علاك. ويقل حذف عامل المصدر وإقامة المصدر مقامه في الفعل المقصود

(1) **المفصل في صنعة الإعراب:** ص56-57.

(2) **قواعد المطارحة في النحو:** ص128.

به الخبر نحو أفعل وكرامةً؛ أي: وأكرمك. فالمصدر في هذه الأمثلة ونحوها منصوب بفعل محذوف وجوبا والمصدر نائب منابه في الدلالة على معناه"[1].

أما الرضي في شرح الكافية، فيرى أن الجار والمجرور بعد هذه المصادر في محل الرفع على أنه خبر المبتدأ الواجب حذفه، ليلي الفاعل أو المفعول المصدر الذي صار بعد حذف الفعل كأنه قائم مقام الفعل، كما كان ولي الفعل، والمعنى: هو لك، أي هذا الدعاء لك[2].

- **المفعول معه (حذف واو المفعول معه)**

أجاز ابن إياز حذف واو المفعول معه، كقول جرير:

فالشَّمْس طَالِعةٌ لَيستْ بكاسِفةٍ تبْكي عَلَيْكَ نُجُومَ اللَّيْل والقَمرَا [3]

"وقال ابن أسدٍ في "الإفصاح": التقدير: "تبكي عليك ونجوم الليل"، فحذف الواو، ومُسوّغ ذلك عندي أنها في الأصل العاطفة، والعاطفة قد حذفت، قال تعالى: ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمۡ كَلۡبُهُمۡ ﴾ [الكهف: ٢٢]، فلا يجوز أن يكون "رابعهم" صفة لـ "ثلاثة، وكلبهم مُرتَفع به؛ لأنه بمعنى الماضي، فلا يعمل، ولا يجوز أن يكون "رابعهم كلبهم" مبتدأ وخبر في موضع حال لعدم العامل. فإن قيل: التقدير: "هؤلاء ثلاثةٌ"، وكلّ واحدٍ من حرف التّنبيه واسم الإشارة يعمل في الحال، أجبت: بأنّ الإشارة تختصُّ بالحاضر، وكون رابعهم لما مضى ينافي ذلك، فتعيّن أن يكون التقدير: "ورابعهم كلبهم"، ثم حذف الواو، ويدلُّ على ذلك ظهورها في قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ سَبۡعَةٌ وَثَامِنُهُمۡ كَلۡبُهُمۡ﴾ [الكهف: ٢٢]"[4].

---

(1) **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**: 177/2.

(2) **شرح الرضي على الكافية**: 307/1-308.

(3) **ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب**، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، ط3، 736/3.

(4) **قواعد المطارحة في النحو**: ص147-148.

تفرد ابن إياز بهذا الرأي، فقد استبعده ابن الحاجب، فقال: "قال ابن السيد: الرابع من الوجوه التي ذكرها النحاة في نصب النجوم، أن يكون أراد التي في معنى (مع)، فكأنه قال: تبكى عليك ونجوم الليل والقمر: أي مع نجوم الليل والقمر، فيكون مفعولا معه، وقد حذف الواو، وهذا أبعدها، ووجه الأبعدية أن هذه الواو لم يثبت حذفها ولا بأس بشرح أصل كاسفة بعد الفراغ من الاعراب، قال القيومي في المصباح: كسفت الشمس من باب ضرب كسوفا، وكذلك القمر"[1].

يتضح مما تقدم، أن رأي ابن إياز بحذف واو المفعول معه، مرفوض؛ لأنه لم يثبت في العربية، فهناك عدد من النحويين ذهبوا إلى أن لم يثبت في العربية حذف واو المفعول معه[2].

(1) **شرح شافية ابن الحاجب:** ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الأندلسي، تحقيق: علي محمد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000، 33/4.

(2) **حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك:** 197/2؛ **ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب:** ص708.

- **المفعول فيه**

أجاز ابن إياز حذف الظرف، نحو: (ضربي زيدا قائما)، والأصل: ضربي زيدا إذا كان قائما، فحذف الظرف الذي هو (إذا) وما أضيف إليه[1]، فالجملة تحمل معنى ظرف الزمان، وهذا أكده العكبري إلى أنها تتضمن معنى الزمان، فقال: "وَمن ذَلِك قولُهم ضربي زيدا قَائِما فـ (قَائِما) حَال من ضمير مَحْذُوف، تَقْدِير: ضربي زيدا إِذا كَانَ قَائِما، فحذفت (إِذا)؛ لأَنَّها زمَان وَاسم الْفَاعِل يدلُّ على الزَّمَان"[2].

وإن مسألة (ضربي زيدا قائما) مسألة خلافية، فذهب ابن درستويه وابن بابشاذ إلى أنه لا خبر له لكونه بمعنى الفعل كما قلنا، فمعنى ضربي زيدا قائما: أضربه قائما، وهو نحو: أقائم الزيدان، عندهما، وذهب الكوفيون إلى أن نحو: قائما، حال من معمول المصدر لفظا ومعنى، والعامل فيه المصدر الذي هو مبتدأ، وخبر المبتدأ مقدر بعد الحال وجوبا، أي ضربي زيدا قائما حاصل. وذهب الأخفش إلى أن الخبر الذي سدت الحال مسده: مصدر مضاف إلى صاحب الحال، أي ضربي زيدا ضربه قائما، أي ما ضربي إياه إلا هذا الضرب المقيد، وكذا أكثر شربي السويق شربه ملتوتا. وذهب البصريون إلى أنه حال من معمول المصدر معنى لا لفظا، والعامل في الحال محذوف، أي ضربي زيدا حاصل إذا كان قائما، والدليل على بطلان مذهب الكوفية، أنهم متفقون على أن معنى ضربي زيدا قائما: ما أضرب زيدا إلا قائما، وهذا المعنى المتفق عليه لا يستفاد إلا من تقدير البصرية والأخفش وبيانه مبني على مقدمة، وهي أن اسم الجنس، أعني الذي يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد، إذا

---

(1) **قواعد المطارحة في النحو**: ص369.

(2) **اللباب في علل البناء والإعراب**: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط1، 1995، 145/1.

استعمل ولم تقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه، فهو في الظاهر لاستغراق الجنس، أخذا من استقراء كلامهم، فمعنى: التراب يابس، والماء بارد، أن كل ما فيه هاتان الماهيتان حاله كذا[1].

وترى الباحثة أن حذف الظرف عند ابن إياز وغيره مما يقتضيه المعنى.

وقسم ابن إياز حذف ناصب الظرف نوعين، هما:

- **أحدهما:** جرى ذِكره في السؤال، فاستغنى عنه في الجواب، كقولك: (كم سرت؟) فتقول: (فرسخا)؛ أي: سرت فرسخا، و(متى جئت) فتقول: (يوم الجمعة)؛ أي: جئت يوم الجمعة، ويجوز إظهاره. وفي التنزيل: ﴿قَالَ كَمْ لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِائَةَ عَامٍ﴾ [البقرة: ٢٥٩].

- **والثاني:** ما لم يجرِ له ذكر، وذلك في خبر المبتدأ، كقولك: (زيد عندك)، والخروج يوم الجمعة). وأخبار كان وأخواتها، كقولك: (كان زيد أمامك)، و(كان الاجتماع يوم السبت). وأخبار (إن) وأخواتها، كقولك: (إن زيدا عندك)، و(إن الخروج الساعة)، وثاني مفعولي (ظننت) وأخواتها، كقولك: (ظننت زيدا أمامك)، و(ظننت السير غدا). وثالثُ مفاعيل "أعلمت" وأخواتها، كقولك: (أعلمت زيدًا عمرًا عندك)، و(أعلمت زيدًا السير بعد غدٍ). والحال كقولك: (ما أحسن زيدًا عندك)، و(ما أحسن السيّر غدًا)، إذا جعلته حالا. والصفة كقولك: (أعجبني رجلٌ عندك)، و(أعجبني قعود عندك). والصلة، كقولك: (الذي خلفك زيدٌ)، و(الذي يوم الجمعة اجتماعنا)، وهذا واضحٌ[2].

---

(1) **شرح الرضي على الكافية: 277/1.**

(2) **قواعد المطارحة في النحو:** ص144-145.

واستشهد على حذف عامل الظرف قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۝١ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ﴾ [الليل: ١ – ٢]، والتقدير: والنّجم هاويًا، واللّيل غاشيًا، والنّهار مُتجلّيًا، فـ (إذا) ظرف زمان، والعامل فيه: استقرّ، أو محذوف في موضع نصب على الحال[1].

ويتضح أن ابن إياز اتفق مع غيره من النحويين بأن ناصبُ الظّرف هو اللّفظ الدّالّ على المعنى الواقع فيه، سواءٌ كان اللّفظ الدّال فعلاً، أم اسم فعلٍ، أم وصفًا، أم مصدَرًا؛ ولهذا اللّفظ ثلاث حالات: إحداها: أن يكون مذكورًا، نحو: (جلستُ أمام زيْدٍ)؛ وهذا هو الأصل. والثّانية: أن يكون محذوفًا جوازًا؛ وذلك كقولك: (فرسخين) أو (يوم الجمعة) جوابًا لمن قال: (كم سِرْتَ؟) أو (متى صُمْتَ؟). والثّالثة: أن يكون محذوفًا وُجوبًا؛ وذلك في سِتٍّ مسائل: وهي أن يقع صفة كـ (مررت بطائرٍ فَوْقَ غُصْن)، أو صلة كـ (رأيت الّذي عندك)، أو حالاً كـ (رأيت الهلالَ بين السّحاب)، أو خبرًا كـ (زيدٌ عندك). والنّاصبُ في الجميع محذوف وُجوبًا، تقديره: (استقرّ) أو (مستقرّ)؛ إلاّ في الصّلة فيتعيّن استقرّ، أو مشتغلاً عنه كـ (يوم الخميس صُمْت فيه) فـ (يوم الخميس) منصوب بفعل محذوف وُجوبًا يفسّره (صمت) المذكور، والتّقدير: صمت يوم صمت فيه. أو مسموعًا بالحذف لا غير، كقولهم: (حينئذ الآن) أي: كان ذلك حينئذ واسمع الآن؛ فـ (حين) منصوبة لفظًا بفعل محذوف، وهي مضافة إلى (إذْ)، و (الآن) مبنيّ على الفتح في محلّ نصب، وناصبُه فعلٌ محذوف[2].

وترى الباحثة أن مسوغ حذف عامل المفعول فيه هو التخفيف والإيجاز، وسرعة الوصول إلى المفعول فيه لأهميته عند السامع.

---

(1) **قواعد المطارحة في النحو:** ص367.

(2) **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:** 208/2، **واللمحة في شرح الملحة:** ابن الصائغ محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 2004، ص543.

- **المفعول لأجله**

أجاز ابن إياز تعلق الجار والمجرور بمحذوف وعمله في المفعول له؛ كقول المتنبي:

فِي الخَدّ أنْ عَزَمَ الخَليطُ رَحيلا   مَطَرٌ تَزيدُ بِهِ الخُدودُ مُحُولا[1]

"فـ(مطر) مبتدأ، و(في الخد) خبر، و(أن) ومعمولها مصدر، هو مفعول له، والمعنى في الخد مطرٌ، لعزم الخليط على الرحيل، وهذا تمثيل لا شاهد"[2].

تفرد ابن إياز في هذا التوجيه لقول المتنبي، فلم أجده عن غيره، وذكره أنه تمثيل للحذف وليس شاهدا عليه.

---

(1) **ديوان المتنبي**: ص144.

(2) **قواعد المطارحة في النحو**: ص97.

المبحث الثاني: الحذف في باب النداء

وقع الحذف في موضعين في أسلوب النداء عند ابن إياز، وهي: حذف المنادى، وحذف أداة النداء. وفي ما يلي بيان كل منها:

- **حذف المنادى**

النداء باب تغيير وتخفيف؛ لكثرة استعماله[1]، وقد حذف منه المنادى، لم يؤثر على معنى الكلام على السامع، وضابط ذلك أن الشيء إنما يجوز حذفه مع صحة المعنى بدونه إذا كان الموضع الذي ادعى فيه حذف مستعملاً فيه ثبوته، كحذف المنادى قبل أمر أو دعاء[2]؛ فإنه يجوز حذفه لكثرة ثبوته؛ فإن الأمر والداعي يحتاجان إلى توكيد اسم المأمور والمدعو بتقديمه على الأمر والدعاء، واستعمل بذلك كثيرا حتى صار موضعه مُنبها عليه، وأجاز ابن إياز حذف المنادى وإبقاء حرف النداء في قول الشاعر:

يا لَيْتَها كانتْ لأهْلي إبِلاَ   أو هُزِلَتْ في جَدْبِ عامٍ أَوَّلاَ[3]

المنادى محذوفٌ تقديره: يا قومُ[4].

وأشار أبو حيان في البحر المحيط إلى أن (يا) للتنبيه، فقال: " وَذَهَبَ أَبُو عَلِيٍّ: إِلَى أَنَّ يَا لِلتَّنْبِيهِ، وَلَيْسَ فِي الْكَلَامِ مُنَادًى محذوف، وهو الصحيح[5]، وقال: "وَالأَصَحُّ أَنَّ يَا فِي قَوْلِهِ (يَا لَيْتَ)

---

(1) **أمالي ابن الشجري**: 3/1.

(2) ينظر: **شرح التسهيل**: جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط1، 1990، 385/3.

(3) لم أعثر على قائله، وهو من شواهد **معجم شواهد النحو الشعرية**، شاهد رقم (3544)، ص225.

(4) **قواعد المطارحة في النحو**: ص425.

(5) **البحر المحيط**: 705/3.

حَرْفُ تَنْبِيهِ لا حَرْفُ نِدَاءٍ، وَالْمُنَادَى مَحْذُوفٌ؛ لأنَّ فِي هَذَا حَذْفَ جُمْلَةِ النِّدَاءِ وَحَذْفَ مُتَعَلِّقِهِ رَأْسًا، وَذَلِكَ إِجْحَافٌ كَثِيرٌ"(1). ثم قال: "وَالَّذِي أَذْهَبُ إِلَيْهِ أَنَّ مِثْلَ هَذَا التَّرْكِيبِ الْوَارِدِ عَنِ الْعَرَبِ لَيْسَتْ يَا فِيهِ لِلنِّدَاءِ، وَحُذِفَ الْمُنَادَى، لأنَّ الْمُنَادَى عِنْدِي لا يَجُوزُ حَذْفُهُ، لأنه قد حذف الفعل الْعَامِلُ فِي النِّدَاءِ، وَانْحَذَفَ فَاعِلُهُ لِحَذْفِهِ. وَلَوْ حَذَفْنَا الْمُنَادَى، لَكَانَ فِي ذَلِكَ حَذْفَ جُمْلَةِ النِّدَاءِ، وَحَذْفَ مُتَعَلِّقِهِ وَهُوَ الْمُنَادَى، فَكَانَ ذَلِكَ إِخْلالاً كَبِيرًا. وَإِذَا أَبْقَيْنَا الْمُنَادَى وَلَمْ نَحْذِفْهُ، كَانَ ذَلِكَ دَلِيلاً عَلَى الْعَامِلِ فِيهِ جُمْلَةُ النِّدَاءِ. وَلَيْسَ حَرْفُ النِّدَاءِ حَرْفَ جَوَابٍ، كَنَعَمْ، وَلا، وَبَلَى، وَأَجَلْ فَيَجُوزُ حَذْفُ الْجُمَلِ بَعْدَهُنَّ لِدَلالَةِ مَا سَبَقَ مِنَ السُّؤَالِ عَلَى الْجُمَلِ المحذوفة. فيا عِنْدِي فِي تِلْكَ التَّرَاكِيبِ حَرْفُ تَنْبِيهٍ أُكِّدَ بِهِ أَلا الَّتِي لِلتَّنْبِيهِ، وَجَازَ ذَلِكَ لاخْتِلافِ الْحَرْفَيْنِ، وَلِقَصْدِ الْمُبَالَغَةِ فِي التَّوْكِيدِ"(2).

وترى الباحثة أن من وظائف أدوات النداء التنبيه لما سيأتي بعدها من كلام.

ومثل ابن إياز أيضا على حذف المنادى بقوله عزّ وجل: ﴿أَلَّا يَسْجُدُواْ لِلَّهِ﴾ [النمل: ٢٥]، وكذا قول الشاعر:

يَا لعنَةُ الله والأقوامِ كُلِّهِمِ والصالحينَ على سِمَعانَ مِنْ جَارِ(3)

والضمير اسمٌ، واسم "كانت" مُضْمَرٌ، (وإبلا) خبرها(4).

---

(1) **البحر المحيط**: 476/4.

(2) **السابق**: 230/8.

(3) لم أعثر على قائله، وهو من شواهد **معجم شواهد النحو الشعرية**، شاهد رقم (1233)، ص87.

(4) **قواعد المطارحة في النحو**: ص425.

يتبين أنه حذف المنادى بعد (يا النداء) [1] من اللفظ، وهو مقدر في المعنى، تقديره: يا قوم أويا هؤلاء.

ولكن السيوطي يرى أن (يَا) فِي الأيَة وَالْبَيْت وَنَحْوهمَا تحتمل أن تكون للتَّنْبِيه، وَقَالَ ابن مَالك حق المنادى أَن يمْنَع حذفه لأن عَامله حذف لُزُوما إِلا أَن الْعَرَب أجازت حذفه والتزمت إبْقَاء (يَا) دَلِيلا عَلَيْهِ وَكَون مَا بعده أمرا أَو دُعَاء لأَنَّهُمَا داعيان إِلَى توكيد الْمَأْمُور والمدعو فَاسْتعْمل النداء قبلهمَا كثيرا حَتَّى صَار الْموضع منبها على المنادى إذا حذف وَبقيت (يَا) فَحسن حذفه"[2].

فمسوغ حذف المنادى اكتفاء بدلالة حرف النداء عليه، - لا سيما - إذا ولي حرف النداء فعل أمر، أو ما جرى مجراه، وذهب ابن مالك إلى جواز حذفه قبل الأمر والدعاء؛ لكثرة وقوع النداء قبلها، وخرّج عليه قوله تعالى: ﴿ أَلَّا يَسْجُدُواْ لِلَّهِ ﴾ [النمل:25] بحسب قراءة الكسائي وغيره[3]، والتقدير: (ألا يا هؤلاء، أو يا أيّها الناس، اسجدوا)، فاكتفى بحرف النداء عن إظهار المنادى، وحسن حذفه مجيء الأمر بعد حرف النداء[4].

وبيّن ابن هشام أنه قد يلي (يا) فعل أمر أو حرف أو جملة اسمية، وثمة خلاف بين النحاة حول (يا)، فيرى بعضهم أنها حرف نداء والمنادى محذوف، ويرى بعضهم أنها لمجرد التنبيه؛ لكي لا يلزم الإجحاف بحذف الجملة كلها[5].

---

(1) **الكتاب**: 220/2.

(2) **همع الهوامع**: 44/2.

(3) **إعراب القرآن** للنحاس، 206/3.

(4) **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**: ص 488-489.

(5) **السابق**: ص 488-489.

ويجوز ترخيم المنادى عند ابن إياز، فالترخيم هو: عبارة عن حذف أواخر الأعلام المناداة المفردة المضمومة [1]. أما ابن هشام الأنصاري، فعرّف ترخيم المنادى: بأنه حَذْفُ آخره تخفيفًا – وذلك بشرط كونِهِ معرفةً غيْرَ مَستغاثٍ ولا مندوب ولا ذي إضافة ولا ذي إسناد، ومثاله: (يا فاطمُ)[2]. أما ابن إياز فقسم المحذوف من المنادى المرخم إلى قسمين، هما[3]:

الأول: حذف حرف واحد، كقولك: (يا حارٍ).

واستشهد في موضع آخر بقول الشاعر:

مُعاويَ لم تَرْعِ الأمانةَ فارْعَهَا وكُنْ حَافِظًا للهِ والدّينِ شاكِرُ [4]

"معاوي: ترخيم معاوية على لغة من قال (يا حارِ) بالكسر، ولو رُخِّم على اللغة الأخرى لقيل: (مُعاويْ) بسكون الياء، والأصل ضمّها، ولكن سكنت استثقالا للضمة"[5].

والثاني: حذف حرفين، وذلك على ضربين[6]:

أحدهما: أن يكونا زائدين في سبعة مواضع:

- في المؤنث بالألف الممدودة، نحو: "أسماء"، تقول: يا اسم.
- وفي فعلان؛ كـ "مروان" وشبهه، تقول: يا مرو.

---

(1) **قواعد المطارحة في النحو:** ص135.

(2) ينظر: **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:** 51/4.

(3) **قواعد المطارحة في النحو:** ص136–138.

(4) لم أعثر على قائله، وهو من شواهد **المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية،** إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1996، 293/3.

(5) **قواعد المطارحة في النحو:** ص320.

(6) **السابق:** ص136–138.

- وفي "زيدي" وبابه، تقول: يا زيدِ.

- وفي "علباء" وشبهه مما فيه زيادتان للإلحاق، نقول: يا علب.

- وفي "هندات" وبابه، تقول: يا هند.

- وفي "زيدان" وبابه، تقول: يا زيدَ.

- وفي "زيدون" وبابه، تقول: يا زيدُ.

والآخر: أن يكون ما قبل آخره حرفا زائدا ساكنا، وقبله حركة من جنسه، وهو زائد على الأربعة.

ويلحظ أن ابن إياز اتفق مع غيره من النحويين في الحذف من المرخم، فأورده سيبويه في باب "هذا باب ما يُحذف من آخره حرفان"، فقال: "لأنهما زيادةٌ واحدة بمنزلة حرف واحد زائد، وذلك قولك في عُثمانَ: يا عُثْمَ أقبلْ، وفي مَرْوانَ: يا مرْوَ أقبل، وفي أسْماءَ: يا أسمَ أَقبلي"[1].

وترى الباحثة إن فائدة الحذف في الترخيم هو التقرب والتودد.

(1) **الكتاب**: 256/2–257؛ وينظر: **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**: 56/4.

- **حذف حرف النداء**

يرى ابن إياز أن حقّ حرف النداء ألا يحذف؛ لأن الغرض منه إفادة معناه، وقد حذف تشبيهها له بالفعل. والأسماء المناداة في ذلك على ضربين:

أحدهما: يُحذف فيه، وهو العلم، والمضاف، و"أيُّ"، كقوله تعالى: ﴿ **يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا** ﴾ [يوسف: ٢٩] و ﴿ **رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا** ﴾ [آل عمران: ٨]، وكقول عدي بن زيد:

أيُّها القلبُ تَمتّعْ بِدَدَنْ   إنّما همِّي سَمَاعٌ وأَذَنْ(1)

والآخر: يمتنع من ذلك، وهو ما جاز أن يكون وصفًا لـ "أيّ"، فلا تقول (رجلُ أقبِلْ)؛ لجواز قولك: (يا أيّها الرّجلُ)، وكذا: (هذا أقبلْ)؛ لجواز: (يا أيُّهذا أقبلْ) (2).

وجعل ابن هشام الأنصاري حرف النداء اكتفاء بدلالة المنادى عليه، نحو قوله تعالى: ﴿ **يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا** ﴾ [يوسف:29]؛ أي: (يا يوسف)؛ وحكم هذا الحذف جائز باتفاق(3).

وترى الباحثة أن حذف النداء من باب الاختصار، فقال السيوطي: "يحذف حرف النداء إلا مَعَ الله والمستغاث والمتعجب وَالْمَنْدُوب، وَمنعه البصرية اخْتِيَارا مَعَ اسْم الْجِنْس وَالْأَشَارَة وَفِي نكرَة لم تقصد، وَحذف المنادى دونه خلف وَقد يفصل بِأَمْر. يجوز حذف النداء اختصارا وَفِي التَّنْزِيل: ﴿ **يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا** ﴾ [يوسف:29]" (4).

---

(1) لم أجده في معاجم الشواهد.

(2) **قواعد المطارحة في النحو:** ص132.

(3) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ص 840؛ **وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:** 7/4، 10.

(4) **همع الهوامع:** 42/2.

ويحقق الحذف في أسلوب النداء أغراضًا، هي:

1- **التخفيف:** مثاله الحذف في المنادى المرخَّم. ومثاله أيضًا حذف أداة النداء، فقد أجاز النحاة حذفها عندما يكون المنادى مقبلاً عليك متنبهًا لما تقوله، لذلك جعلوه خاصًا بالمنادى القريب، وبيّن سيبويه ذلك بقوله: "وإن شئت حذفتهن كلّهن استغناءً كقولك: حارِ بنَ كعبٍ، وذلك أنه جعلهم بمنزلة مَن هو مقبِلٌ عليه بحضرته يخاطبه"(1).

2- **ضعف المخاطب:** قد يحقق حذف المنادى المرخم أغراضًا أخرى بالإضافة إلى التخفيف. فقد ذكر ابن هشام أن بعض النحاة ذهب إلى أن الترخيم في قراءة ابن مسعود: ﴿ وَنَادَوْاْ يَٰمَالِكُ ﴾ [الزخرف:77] حسن؛ لأن فيه إشارة "إلى أنهم يتقطّعون بعض الاسم لضعفهم عن إتمامه"(2).

3- **تقريب المنادى من المتكلم، وتلطيف لمحله عنده:** ذلك عند حذف أداة النداء، وبيّن الزمخشري ذلك عند شرحه لقوله تعالى: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ﴾ [يوسف:29]، فقال: "حذف منه حرف النداء؛ لأنه منادى قريب ....، وفيه تقريب له وتلطيف لمحله"(3).

4- **التعظيم والإجلال:** يكثر ذلك عند حذف أداة النداء عند مناداة لفظ (الربّ)، كما في قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ [مريم:4]، وذكر الأوسي أن أداة النداء حذفت في القرآن الكريم عند مناداة (ربّ) في خمسة وستين موضعًا، ولم تذكر إلا في موضعين(4). وبيّن الزركشي أن الحذف في مثل هذا الموضع يدلّ دائمًا على التعظيم، فقد قال: "ودلالته على التعظيم والتنزيه؛ لأن النداء يتشرب معنى الأمر. لأنك إذا قلت: (يا زيدُ)،

---

(1) **الكتاب:** 230/2.

(2) **شرح قطر الندى وبل الصدى:** ص 213.

(3) **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التفسير:** أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 315/2.

(4) **أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين:** قيس الأوسي، وزارة التعليم العالي، بغداد، ط2، 1988، ص268.

فمعناه: أدعوك يا زيدُ). فحُذفت (يا) من نداء (الربّ)؛ ليزول معنى الأمر، ويتمحّض التعظيم والإجلال"[1] .

المبحث الثالث: الحذف في أخبار النواسخ

استقبح ابن إياز حذف خبر (كان)، لأن (كان) تدل على الزمان المجرد من الحدث[2]، ويرى أن (عسى) ناقصة في قولك: **عسى الغوير أبوسا**، وجملة الخبر يجب أن تبدأ بـ أن، لكنه قد تحذف في الضرورة تشبيها بـ "كاد" [3].

جعل ابن إياز (عسى) بمنزلة ما يدخل على المبتدأ والنكرة، لمشابهتها بـ (كان)، والأصل في خبرها أن يكون جملة (أن يفعل)، ولكن ابن إياز أجاز حذفها للضرورة.

وبذلك يتفق مع النحويين في أن (عسى) من أفعال المقاربة تعمل عمل "كان"، وأن خبرها يجب كونه جملة، وشذ مجيئه مفردا بعد عسى، في قوله: عسى الغوير أبؤسا، فوجه الاستشهاد: مجيء خبر "عسى" مفردا، وحكم هذا أنه شاذ، ولا يقاس عليه، كما في الشاهد السابق، وهذا تخريج سيبويه وأبي علي الفارسي، وذهب ابن الأعرابي، إلى أن "أبؤسا" منصوب بفعل محذوف، والتقدير: عسى الغوير يصير أبؤسا، وقدره الكوفيون: عسى الغوير أن يكون أبؤسا، وذهب آخرون إلى أن "أبؤسا": مفعول به لفعل محذوف، والتقدير: يأتي بأبؤس، وكان الصواب أن يقدر على هذا الوجه يأتي أبؤسا؛ لأن "أتى" يتعدى بنفسه؛ وأما ابن هشام فيرى أنه مفعول مطلق لعامله المحذوف، والتقدير: عسى الغوير يبأس أبؤسا[4].

---

(1) البرهان في علوم القرآن: 213/3.

(2) **قواعد المطارحة في النحو:** ص59.

(3) **السابق:** ص69.

(4) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 292/1.

الفصل الثالث

الحذف في بابي المجرورات والتوابع

المبحث الأول: الحذف في باب المجرورات

- **الحذف في تركيب الإضافة**

إن الحذف في تركيب الإضافة عند ابن إياز يقع في حذف المضاف أو المضاف إليه.

أولاً: حذف المضاف

حذف المضاف كثير من الكلام وهو سائغ في سعة الكلام وحال الاختيار إذ بما يُشْكِل، وإنما سوّغ ذلك الثقة بعلم المخاطب؛ إذ الغرض من اللفظ الدلالة على المعنى فإذا حصل المعنى بقرينة حال أو لفظ آخر استغني عن اللفظ الموضوع بإزائه اختصار[1]. ومثل لذلك ابن إياز في عدد من الشواهد، هي:

الشاهد	الصفحة من كتاب (قواعد المطارحة)	التأويل
قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ لَمْ يَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ ﴾ [الأعراف: ١١]،	ص249	"والأمر بالسجود كان متقدما على خلقكم؟ أجبت: بوجهين: الأول: أنّ هذا محمولٌ على حذف المضاف، والتقدير: ولقد خلقنا آباءكم، وكذا قوله

(1) **شرح المفصل:** 23/3.

		عزّ اسمُه: ﴿ وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَءْتُمْ فِيهَا ﴾ [البقرة: ٧٢]؛ أي "وإذا قتل آباؤكم..."؛ لأن الذين شاهدوا النبي – عليه السلام – لم تكن هذه القصة لهم، وإنما كانت لمن شاهدوا موسى عليه السلام ....."
قال رؤبة: قد كنتُ دايَنْتُ بها حسَّانَا مخافةَ الإفلاسِ واللَّيَّانَا[1]	ص300، 303	يريد: ومخافة اللّيان، فحذف المضاف وإقام المضاف إليه في الإعراب مُقامهُ.
قال جرير: فَهَيْهياتَ هَيْهياتَ العَقِيْقُ وأهْلُه وهَيْهياتَ خِلٌّ بالعَقِيْقِ نُواصِلُهْ[2]	ص309، 313	يروى (العقيق ومن به)، ويروى (وهيهات وصل)، "أنه على حذف المضاف، أي: بعد ذو وصل"

(1) ديوان رؤبة بن العجاج، ص187.

(2) ديوان جرير، 965/3.

قال الأعشى: رُبّ رِفْدٍ هَرَقْتهُ ذَلِك الْيَوْ مَ، وَأَسْرَى من مَعْشَرٍ أقتالِ(1)	ص440، 443	يجوز أن يكون على حذف مضاف، أي: رُبّ ذوي رفدٍ، أي: غَبَرتْ نعمهم لما أخذت تعمهم
قال أسود بن يعفر: تَحِيةً مَنْ لا قَاطِعٍ حَبْلَ وَاصِلٍ ولا صَارِمٍ قَبْلَ الفِرَاقِ قَرِيْنا(2)	ص462	(تحية) نصبٌ على المصدر، أي أحييك تحية مثل تحية فلان، ثم حذف المصدر الموصوف، والمضاف، وأقيم المضاف إليه مقام المضاف، فأعرب بإعرابه، قال أبو علي في تعليل ذلك: لأني لا أفعَلُ فِعْلَ غيري، وإنما أفْعَلُ مثل فِعْلِهِ.
قال الشاعر: وَقَدْ زَعَمَتْ لَيْلَى بأَنِّي فَاجِرٌ لِنَفْسي تُقَاها أَوْ عَلَيْهَا فجورها(3)	ص474، 475	أنّ (أو) على بابها، والتقدير: لا بد من أحدهما، فحذف المضاف، قال تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٢٢]، أي: من أحدهما اللؤلؤ، ومن أحدهما المرجان...

(1) **ديوان الأعشى**، دار صادر، بيروت، ص169.

(2) **ديوان الأسود بن يعفر**، ص63.

(3) لم أعثر على قائله، وهو من شواهد **معجم شواهد النحو الشعرية**، شاهد رقم (1083)، ص79.

يتبين من الشواهد السابق أن ابن إياز يجيز حذف المضاف؛ إذ يجوز أن يُحذف ما عُلم من مضاف أو مضاف إليه، وإن كان المحذوف المضاف، فالغالب أن يخلفه في إعرابه المضاف إليه. فأشار سيبويه إليه بالحديث عمّا سمّاه استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى، بسبب الاتساع في الكلام، والإيجاز والاختصار، فقوله عز وجل ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ۖ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ ﴾ [يوسف: ٨٢]، إنّما أريد به: أهل القرية، فلمّا حُذف المضاف تخفيفًا، وقع على المضاف إليه ما يقع على المضاف؛ لأنّه صار في مكانه، فجرى مجراه؛ أي عمل الفعل في القرية كما كان عاملاً في الأهل، على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطَب بالمعنى[1].

وذكر ابن إياز حذف المضاف في حديثه عن عامل (إذا المكانية)، فعاملها على ثلاثة أضرب، منها: "أن يكون ما دلّ عليه جوابها .... ومنه قوله عزّ اسمُه: ﴿ فَإِذَا نُقِرَ فِى ٱلنَّاقُورِ ﴿٨﴾ فَذَٰلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ ﴿٩﴾ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ ﴾ [المدثر: ٨ - ١٠]، والتقدير: فإذا نُقر في الناقور صعب الأمر. فإن قلت: فما العامل في (يومئذٍ)؟ أجبت: يعمل فيه (ذلك) أنه إشارة إلى المصدر، والتقدير، فالنّقر يومئذ يوم عسير، أي: نقر يوم عسير، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه. وأجاز بعضهم أن يكون (يومئذ) في موضع رفع على البدل من قوله: (فذلك)؛ إلا أنه لم يظهر فيه الإعراب لبنائه"[2].

وبذلك يتفق ابن إياز مع النحويين، فذهبوا إلى أن حذفَ المضاف كثيرٌ، ويُقام المضاف إليه مقامه في الجملة عند ظهور المعنى وعدم الالتباس. وبيّن ابن مالك أن المضاف قد يحذف ويقام

---

(1) ينظر: **الكتاب**: 212/1.

(2) **قواعد المطارحة في النحو**: ص375-376.

المضاف إليه مقامه في الإعراب، كقوله تعالى: ﴿ وَأُشْرِبُواْ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ ﴾ [البقرة:93]، أي: (حبّ العجل)[1].

ومثّل عليه ابن إياز بالشاهدين التاليين:

تَحِيةً مَنْ لا قَاطِعٍ حَبْلَ وَاصِلٍ ... ولا صَارِمٍ قَبْلَ الفِرَاقِ قَرِيْنا[2]

قد كنتُ دايَنْتُ بها حسَّانَا ... مخافةَ الإفلاسِ واللَّيَّانَا[3]

وكما يقوم المضاف إليه مقام المضاف في الإعراب يقوم مقامه في التذكير كقول حسان بن ثابت[4][الكامل]:

يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ البَرِيصَ عَلَيْهِمُ ... بَرَدَى يُصَفَّقُ بالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ[5]

فكلمة (بردى) مؤنثة، فكان حقه أن يقول: (تصفق). لكنه أراد: (ماء بردى)، فحذف المضاف وهو مذكر، وقام مقامه في التذكير.

---

(1) **شرح الكافية الشافية**: 434/1.

(2) **قواعد المطارحة في النحو**: ص462.

(3) **السابق**: ص300.

(4) **شرح الكافية الشافية**: 434/1.

(5) **ديوان حسان بن ثابت**، حققه وعلق عليه: وليد عرفات، دار صادر، بيروت، 74/1.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْقُرَىٰٓ أَهْلَكْنَٰهُمْ﴾ [الكهف:59]. أي: (أهل القرى)، فحذف المضاف (الأهل)، وأقيم المضاف إليه (القرى) مقامه، فعاد إلى (الأهل) ضمير الذكور العقلاء، كما كان يعود إلى (الأهل)(1).

ويحذف المضاف مكررًا نحو قوله تعالى: ﴿فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ فَنَبَذْتُهَا﴾ [طه:96]، أي: (من تراب أثر حافر فرس الرسول)(2).

ويحذف المضاف (مثل) عند قيام المعرفة المضاف إليها مقامه في الحالية، والتركيب مع (لا)، أما الحالية فمثالها قولهم: (تفرّقوا أيادي سبأ)، أي: (مثل أيادي سبأ). فحذف المضاف (مثل)، وخلفه المضاف إليه (أيادي سبأ) في الحالية، والحالية لا تصح لغير نكرة(3). وأما التركيب مع (لا) فمثاله قوله عليه السلام: (إذا هلَكَ كسرى فلا كسرى بعدَهُ، وإذا هلَكَ قيصر فلا قيصر بعدَهُ)(4)، أي: (فلا مثل كسرى بعدَهُ) و (فلا مثل قيصر بعدَهُ)(5).

ومثّل عليه ابن إياز في الشاهدين التاليين:

رُبّ رِفْدٍ هَرَقْتَهُ ذَلِك الْيَوْ ... مَ، وَأَسْرَى من مَعْشَرٍ أقتالِ(6)

---

(1) **شرح الكافية الشافية**: 435/1.

(2) **الخصائص**: 362/2.

(3) **شرح الكافية الشافية**: 435/1.

(4) **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه**: البخاري محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 129/8.

(5) **شرح الكافية الشافية**: 435/1.

(6) **قواعد المطارحة في النحو**: ص440.

فَهَيْهياتَ هَيْهياتَ العَقِيْقُ وأهْلُه وهَيْهياتَ خِلٌّ بالعَقِيْقُ نُواصِلُهْ(1)

والأصل في الحذف أنه إذا حذف المضاف استغني بأن الظاهر يبينه، وقام ما أضيف إليه مقامه في الإعراب، فالعرب تقول بنو فلان يطؤهم الطريق، تريد أهل الطريق فحذفت أهل فرفعت الطريق لأنه في موضع مرفوع والمحذوف من اللفظ إذا دلت الدلالة عليه، كان بمنزلة الملفوظ، ومنه قولهم: صليت الظهر، أي :صلاة الظهر؛ وكذلك سائر الصلوات الأربع(2).

وذهب النحويون والبلاغيون أن حذف المضاف يحقق أغراضًا عديدة، هي:

1- **الاتّساع:** هو نوع من الحذف للإيجاز والاختصار، لكنه ينتج عنه نوع من المجاز بسبب نقل الكلمة من حكم كان لها إلى حكم ليس بحقيقة فيها، ومثال ذلك حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه كما في قوله تعالى: ﴿ **وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ** ﴾ [البقرة:189]، أي: (برَّ مَنْ اتّقى). ويسميه البعض التوسع، ويرى سيبويه أن الحذف للتوسع في اللغة أكثر من أن يحصى(3).

2- **التعظيم:** مثال ذلك قوله تعالى: ﴿ **وَجَآءَ رَبُّكَ** ﴾ [الفجر:22]، فالتقدير: (جاء أمرُ ربِّك)، فحذف المضاف، وهو الحدث الخاص بلفظ الجلالة، وأبقي المضاف إليه (رَبّ)؛ تعظيمًا للذات الإلهية.

---

(1) **قواعد المطارحة في النحو:** ص309.

(2) **فقه اللغة وسر العربية:** الثعالبي، دار المعرفة لبنان، ط ١، 2004، ص385.

(3) ينظر: **الكتاب:** 1/ 212.

3- **علم المخاطب بالمعنى:** كقول الشاعر:

أَكُــــلَّ امــــرِئٍ تَحْــــسبِينَ امْــــرَأً وَنَــــارٍ تَوَقَّــــدُ بِاللَّيْــــلِ نَــــارًا[1]

فالتقدير: (كل نار)، وسوّغ ذلك أن المحذوف معطوف على مثله لفظًا ومعنى، فكان ذكره ضربًا من التطويل.

4- **الدعاء والتضرّع:** كما في قوله تعالى: ﴿ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْأَخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا ﴾ [الأحزاب:21]، أي: (يرجو رحمةَ اللهِ).

5- **الاختصاص**[2]: تعبّر الأمثلة عندما تدل على الاختصاص عن الانفعالات الوجدانية، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿ وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ ﴾ [البقرة:93]، أي: (حبّ العجل)، وبيّن الزركشي أن حذف المضاف هنا هو للتنبيه على فرط محبتهم، فصارت صورة العجل في قلوبهم لا تمحى[3].

6- **التوحّد بين المشبه والمشبه به:** ذكر سامي البدر أن التوحّد بين المشبه والمشبه به يكثر في التشبيه البليغ، ومثاله قوله تعالى: ﴿ وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ ﴾ [الأحزاب:6]، والتقدير:

---

(1) **ديوان أبي دؤاد الإيادي**، نشر: جوستاف جرونيام، ضمن دراسات في الأدب العربي، ترجمة: الدكتور إحسان عباس، بيروت 1959، ص353.

(2) ينظر: **حذف الاسم: تركيبًا وأثرًا في الدلالة:** سامي البدر، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، إربد، 1999، ص74.

(3) ينظر: **البرهان في علوم القرآن:** 148/3.

(مثل أُمَّهَاتُهُمْ)، فحذف المضاف؛ ليشعر المتلقي باتّحاد المشبه والمشبه به، وعدم تفاضلهما، وسمو المشبه إلى مستوى المشبه به[1].

ثانيًا: حذف المضاف إليه

يجوز حذف المضاف إليه في تراكيب العربية لقيام قرينة تدل عليه، وحذفه أقل من حذف المضاف، وقد أجاز ابن إياز حذف المضاف إليه في الكلمات الملازمة للإضافة، مثل: قبل وبعد، نحو قول الشاعر:

فأضحت هَيْرٌ فِي السنين الَّتِي مَضَت وَمَا بعد لا يدعونَ إلا الأشائما[2]

فقال: "والواو عاطفة و(ما) زائدة. فإن قلت: أيجوز أن تكون موصولة و"بعد" صلتها؟ أجبت: قياسهم يمتنع من ذلك، وبيانه أن (قبل) و(بعد) إذا حذف منهما ما أضيفا إليه، لم يبنيا على شيء لنقصانهما، وإلحاقهما بالحروف بسبب ذلك، وإذا كانا لا يبنيان على شيء كان الامتناع من الوصل بهما أوجب، وذلك أن الصلة إلى الإيضاح والتمام أحوج، فإذا امتنع الإخبار بهما كان ذلك في الصلة أوْلى، ويوضحه استمرار حذف الخبر، بل لزومه في أماكن، وعِزّة ذلك في الصلة"[3].

وهذا ما ذهب إليه ابن هشام الأنصاري؛ إذ يحذف المضاف إليه عند إضافته إلى ألفاظ الغايات والجهات، مثل: (قبل) و(بعد) و(أول) و(أمام) و(قدّام) و(وراء) و(خلف) و(أسفل) و(يمين)

---

(1) ينظر: **حذف الاسم: تركيبًا وأثرًا في الدلالة**: ص75.

(2) لم أجده في معاجم الشواهد.

(3) **قواعد المطارحة في النحو**: ص 403، 406.

و(شمال) و(فوق) و(تحت)[1]، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ۚ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [الرُّوم:4].

وسمّاه ابن هشام الحذف في الغايات، نحو لله الأمر من قبل ومن بعد (الروم: 1–4)؛ أي من قبل الغلب ومن بعده[2].

وبيّن النحويون والبلاغيون أن حذف المضاف إليه يحقق أغراضًا عديدة، هي:

1- **علم المخاطب بالمعنى:** مثاله قوله تعالى: ﴿ وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ﴾ [الأعراف:142]، فالتقدير: (بعشر ليالٍ)، فحذف المضاف إليه لتقدّم ذكره في: (ثلاثين ليلة).

2- **تعجيل المضرّة:** ذلك كقول العرب: (قطعَ الله يدَ ورجلَ مَن قالها)، فالمتكلم يريد أن يلحق أشدّ الضرر بالحاسدين، فلم يقل: (قطعَ الله يدَ مَنْ قالها ورجلَه)، فحذف المضاف إليه، وعطف عليه الجزء الآخر من الجسم المراد إلحاق الضرر به.

3- **تعجيل المسرّة:** كأن تقول: (جاء أبو وأمّ زيدٍ)، وذلك في احتفال تخرّج لـ(زيد)، ويكون بانتظار حضور والديه على أحرّ من الجمر، فعندما شاهدتهما قلت هذه الجملة، ولم تقل: (جاء أبو زيدٍ وأمّه)؛ لأنك أردتَ إبلاغه بحضور والديه معًا بأسرع وقت ممكن.

(1) **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:** 147/3.

(2) **الخصائص** 363/2، **ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ص814.**

4- **العموم:** مثاله قوله تعالى ﴿**كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ**﴾ [البقرة: 116]، والتقدير: (كلُ واحدٍ)، فحذف المضاف إليه؛ ليثير في النفس الإنسانية للمتلقي صورة إيحائية، وهي توحّد الصورة الجماعية لصورة القنوت في الآية[1].

وأجب ابن إياز حذف النون من جمع المذكر السالم أو المثنى في حالة الإضافة كغيره من النحويين في الشواهد الآتية:

الشاهد	**الصفحة من كتاب (قواعد المطارحة)**	**التأويل**
قال الشاعر: **الحافِظُو عَوْرَةَ العَشِيرَةِ لا** **يَأْتِيهِمُ مِنْ وَرَائِهم وكفُ**[1]	ص74-75	فحذف النون من (الحافظو) تخفيف، وذلك تشبيها بحذف نون (الذين) في قول الأشهب بن رميلة: **وإنّ الذي حَانتْ بِفَلْجٍ دماؤُهُمْ** **هُمُ القَومِ كُلُّ القَومِ يا أُمَّ خالِدِ** فأما إذا خفض المعمول حذف النون، ونبه ابن إياز إلى حذف النون في الموصول في حالة الإضافة للتخفيف

(1) ينظر: **حذف الاسم: تركيبًا وأثرًا في الدلالة:** ص75.

قال النابغة: **قَالت بنو عامرٍ خَالوا بني أسَد** **يا بُؤْسَ لِلَجْهِل ضَرَّارًا لأقوامِ**(2)	ص324-325	حذف نون جمع (ابن) في حالة الإضافة
قال المتنبي: **ظَلُومٌ كمَتْنَيْهَا لِصَبٍّ كَخَصْرِها** **ضَعيفِ القُوَى من فِعْلِهَا يتظَلَّمُ**(3)	ص382، 383	متنيها مثنى مجرور بالإضافة إن كانت الكاف اسما، ومجرور بها إن كانت حرفًا، وعلامة الجر الياء، وحذفت نون التثنية لإضافته إلى ضمير (ظلوم)
قال الأحوص الأنصاري: **فإنّ بنى حَربٍ كما قد عَلِمْتُمُ** **مَناطَ الثُّرَيَّا قد تَعَلَّتْ نُجومُهَا**(4)	ص455	وبني حرب مضاف ومضاف إليه، وأصله (بنين) فحذفت نونه للإضافة

يتفق ابن إياز مع النحويين في حذف نون المثنى وجمع المذكر السالم، وهي نون في آخر الكلمة، في الإضافة، وهو حذف مطرد، ولذلك أوجبه النحويون وقاسوه نحو قوله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ ﴾ [المسد: ١] و ﴿ إِنَّا مُرْسِلُوا۟ ٱلنَّاقَةِ ﴾ [القمر: ٢٧] ويجوز الحذف لشبه الأضَافَة نَحْو: لا

(1) لم أعثر على قائله، وهو من شواهد **معجم شواهد النحو الشعرية**، شاهد رقم (1730)، ص115، بالرواية الآتية:

ألحَافِظو عَوْرَةَ العَشيرَةِ لا يأتيهمُ مِنْ وَرَائِنَا نَطِفُ

(2) **ديوان النابغة الذبياني**، ص82.

(3) **ديوان المتنبي**، ص113.

(4) **شعر الأحوص بن محمد الأنصاري**، جمع وتحقيق: إبراهيم السامرائي، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، 1969، ص191.

غلامي لزيد، وَلا مكرمي لعَمْرو، إذا لم تقدر اللام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه، فإذا قدرت مقحمة فالحذف للإضافة. كما ورد حذف النون لتقصير الصِّلَة نَحْو: الضاربا زيدا، والضاربو عمرا، كما تحذف للالتقاء باللام الساكنة نَحْو: ﴿ إِنَّكُمْ لَذَآئِقُواْ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَلِيمِ ﴾ [الصافات: ٣٨] فِيمَن قَرَأَهُ بِالنّصب[1].

- **الحذف في شبه الجملة**

أولا: حرف الجر

جعل ابن إياز الطول مسوّغ حذف حرف الجر، وأنه كلما كثر الفاصل حسن الحذف، كحذف الجار من (أن) و(إن)، قال تعالى: ﴿ وَلَا تَجْعَلُواْ ٱللَّهَ عُرْضَةً لِّأَيْمَٰنِكُمْ أَن تَبَرُّواْ وَتَتَّقُواْ ﴾ [البقرة: ٢٢٤]، والتقدير: بأن تبرّوا وتتقوا، ولو صرح بالمصدر لامتنع الحذف[2].

وبين أبو حيان الآراء في تلك الآية، فـ "قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: أن تبروا وتتقوا وتصلحوا، عَطْفُ بَيَانٍ لأيْمَانِكُمْ، أَيْ لِلأمُورِ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهَا الَّتِي هِيَ: الْبِرُّ وَالتَّقْوَى والإصلاح بَيْنَ النَّاسِ. انْتَهَى كَلامُهُ. وَهُوَ ضَعِيفٌ، لأنَّ فِيهِ مُخَالَفَةً لِلظَّاهِرِ، لأنَّ الظَّاهِرَ مِنَ الأيْمَانِ هِيَ الأقْسَامُ، وَالْبِرُّ وَالتَّقْوَى والإصلاح هِيَ الْمُقْسَمُ عَلَيْهَا، فَهُمَا مُتَبَايِنَانِ، فَلا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَطْفَ بَيَانٍ عَلَى الأيْمَانِ، لَكِنَّهُ لَمَّا تَأَوَّلَ الأيْمَانَ عَلَى أَنَّهَا الْمَحْلُوفُ عَلَيْهَا، سَاغَ لَهُ ذَلِكَ، وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ لا حَاجَةَ تَدْعُونَا إِلَى تَأْوِيلِ الأيْمَانِ بِالأشْيَاءِ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهَا، وَعَلَى مَذْهَبِهِ تَكُونُ: أَنْ تَبَرُّوا، فِي مَوْضِعِ جَرٍّ، وَلَوِ ادَّعَى أَنْ يَكُونَ: أَنْ تَبَرُّوا، وَمَا بَعْدَهُ بَدَلاً مِنْ: أَيْمَانِكُمْ، لَكَانَ أَوْلَى، لأنَّ عَطْفَ الْبَيَانِ أَكْثَرُ مَا يَكُونُ فِي الأعْلامِ. وذهب الْجُمْهُور إِلَى أَنْ تَبَرُّوا،

(1) ينظر: **مغني اللبيب**: ص842.

(2) ينظر: **قواعد المطارحة في النحو**: ص106–107.

مَفْعُولٌ مِنْ أَجْلِهِ، ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي التَّقْدِيرِ، فَقِيلَ: كَرَاهَةَ أَنْ تَبَرُّوا، قَالَهُ الْمَهْدَوِيُّ، أَوْ لِتَرْكِ أَنْ تَبَرُّوا، وتقدير (لا) غير ظاهر، لما فيه من تعليل امْتِنَاع الْحَلِفِ بانْتِفَاء الْبِرِّ.

وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: وَيَتَعَلَّقُ: أن تبروا، بالفعل و: بالعرضة، أَيْ: وَلا تَجْعَلُوا اللَّهَ لأجْلِ أَيْمَانِكُمْ بِهِ عُرْضَةً لأَنْ تَبَرُّوا. انْتَهَى. وَلا يَصِحُّ هَذَا التَّقْدِيرُ، لأنَّ فِيهِ فَصْلاً بَيْنَ الْعَامِلِ وَالْمَعْمُولِ بِأَجْنَبِيٍّ، لأنَّهُ عَلَّقَ: لأيْمَانِكُمْ، بِتَجْعَلُوا، وَعَلَّقَ: لأنْ تَبَرُّوا بِعُرْضَةً، فَقَدْ فَصَلَ بَيْنَ: عُرْضَةً، وَبَيْنَ: لأنْ تَبَرُّوا بِقَوْلِهِ: لأيْمَانِكُمْ، وَهُوَ أَجْنَبِيٌّ مِنْهُمَا، لأنَّهُ مَعْمُولٌ عِنْدَهُ لِتَجْعَلُوا، وَذَلِكَ لا يَجُوزُ، وَنَظِيرُ مَا أَجَازَهُ أَنْ تَقُولَ: امْرُرْ وَاضْرِبْ بِزَيْدٍ هِنْدًا، فَهَذَا لا يَجُوزُ وَنَصُّوا عَلَى أَنَّهُ لا يَجُوزُ: جَاءَنِي رَجُلٌ ذُو فَرَسٍ رَاكِبٌ أَبْلَقَ، لِمَا فِيهِ مِنَ الْفَصْلِ بِالأجْنَبِيِّ"[1].

وأشار ابن إياز إلى أن مسوّغ حذف حرف الجر للضرورة الشعرية، أي إقامة الوزن، كحذف الجار (من) في قول أبي حية النميري:

رأَيْنَ خَلِيْسًا بَعْدَ أَحْوَى تَلَعَّبَتْ بِفَوْدَيْهِ سَبْعُونَ السّنِيْنَ الكوَامِلِ[2]

أراد" سبعون من السنين، فحذف (من) الجارة، لإقامة الوزن، وها بابه الشعر المنظوم دون الكلام المنثور[3].

لعل ابن إياز يرد الحذف إلى أن الشعر له طبيعة خاصة؛ إذ يحاط بإطار من الوزن والقافية ينبغي ألا يخرج الشاعر عليهما، لذلك حذف (من) من البيت لإقامة الوزن.

---

(1) **البحر المحيط**: 2/440-442.

(2) لم أجده في معاجم الشواهد.

(3) **قواعد المطارحة في النحو**: ص330.

واستشهد ابن إياز على حذف حرف الجر في عدد من الشواهد، هي:

الشاهد	الصفحة من كتاب (قواعد المطارحة)	التأويل
قال النابغة الذبياني: **وَقَفتُ فيها أُصَيلالاً أُسائِلُهَا** **عَيّت جَوابًا وما بِالرَّبعِ مِن أحَدِ**(1)	ص168	جوابا: على حذف حرف الجر؛ أي عن جواب
قال تعالى: ﴿ فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ ﴾ [الحجر: ٩٤]	ص243	أي: بما تؤمر بالصدع به، فحذفت الباء، فاجتمعت الألف واللام والإضافة، فحذفتا فبقي "بصدعه"، ثم حذف المضاف، فبقي "به"، ثم حذف الجار، فبقي "تؤمر"، ثم حذفت الهاء العائدة، وهو كثير
قال أبو حية النميري: **أبِالمَوْتِ الَّذِي لا بُدَّ أَنِّي** **مُلاقٍ لا أَباكِ تُخَوِّفِينِي**(2)	ص436	وملاق: خبر لا النافية للجنس، وحرف الجر محذوف؛ أي: لا بُدّ من لقائي إياه

(1) **ديوان النابغة الذبياني**، ص14.

(2) البيت من شواهد **معجم شواهد النحو الشعرية**، شاهد رقم (2995)، ص176.

قال المتنبي: **أتأذَنُ لي ولَكَ السّابِقاتُ** **أُجَرّبُهُ لَكَ في ذا الفَتى**[1]	ص502-503	"(وأجرّبه) فعلُ وفاعل ومفعول، وفيه حذفان، أي: في أنْ أجربه؛ لأنه يقال: (أَذِنَ له في كذا)، غير أن حذف حرف الجر من (أنْ)، و(أنّ) مطرد؛ لطولهما بصلتهما، وقد علم أنّ الطول يسوّغ من الحذف ما لا يسوغ عند عدمه..."
قال المتنبي: **فأرْحامُ شِعْرٍ يتّصِلْنَ لَدُنّهُ** **وَأرْحامُ مالٍ ما تَني تتقطّعُ**[2]	ص521، 525	ما تني: الأصل: ما تني عن أن تتقطع، أي ما تَفْتُرُ عن ذلك، فحذف حرف الجر، ثم حذف (أنْ)، فرفع الفعل

يتبين من استقراء الشواهد السابقة، أنه يجيز حذف حرف الجر من باب التخفيف، ويتفق بذلك مع سيبويه، فقال: "وسألته عن قوله: على كم جذعٍ بيتُك مبني؟ فقال: القياس النصب وهو قول عامة الناس. فأما الذين جرّوا فإنهم أرادوا معنى مِن، ولكنهم حذفوها ههنا تخفيفا على اللسان، وصارت (على) عوضا منها"[3].

(1) **ديوان المتنبي**: ص213.

(2) **السابق**: ص31.

(3) **الكتاب**: 160/2.

وصرح ابن إياز أن حرف الجر لا يعمل محذوفا، إذا لم يكن له نائب، وأما إذا وجد ذلك فلا يمتنع، ومثال ذلك قول الشاعر[1]:

وَفَارِسٍ فِي غِمَارِ المَوْتِ مُنْغَمِسٍ إِذَا تَأَلَّى عَلَى مَكْرُوهَةٍ صَدَقَا[2]

وأشار في موضع أخر أن هناك من ذهب أن عامل الجر في المضاف إليه هو حرف جر مقدر، ولكنه يرى أن عمل حرف الجر محذوفا ضعيف على خلاف الأصل، وبأنه يقتضي ألا يتعرف المضاف... [3].

وفسّر حذف حرف الجر باطراد في قولك: (أما أنت منطلقا انطلقت): "الأصل: " أن ما" فأدغمت النون في الميم، و"ما" عوض من الفعل المحذوف، والتقدير: أنّ كنتَ منطلقًا انطلقت معك، فحذفت "كان" وعوض عنها "ما"، وصار الضمير المتصل منفصلا لعدم ما يتصل به، و"منطلقا" نصب؛ لأنه خبر عن النائب أو المنوب عنه، وموضع "أن" نصب بـ انطلقت، وحرف الجر يحذف معها مطرّدًا، والتقدير: انطلقت لأجل ذلك"[4].

لم يبتعد ابن إياز في حذف حرف الجر عن غيره من النحويين، فسيبويه جوّز حذف الجار لعلة الاستخفاف، ويشترط ألا يحدث في المعنى لبس، وتابعه غيره من العلماء في جواز حذف الجار[5].

---

(1) **قواعد المطارحة في النحو**: ص190-191.
(2) لم أجده في معاجم الشواهد.
(3) ينظر: **قواعد المطارحة في النحو**: ص206.
(4) **السابق**: ص255-256.
(5) **املاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن**: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1979، ص210/61، **والصاحبي في فقه اللغة**: ابن فارس، تحقيق: السيد أحمد صقر. القاهرة: مكتبة عيسى البابي الحلبي. 1977، ص233

وبعضهم أجازه ولكن بشيء من التحفظ، ويقصره على ما بعد أن وأنّ، كالأخفش الأصغر وجعله قياسيا، وعلل له باستطالة الكلام بصلتهم[1].

وذهب غيرهم إلى أن حذف الجار قليل، ويذهب الرضي إلى أن حذف الجار ولإبقاء عمله في غاية القلة[2].

ويرى – أيضا – ابن إياز أنه يغلب حذف (عامل ربّ)، كقولك: (ربَّ رجل أكرمني)، والمعنى أدركت، ومسوّغه استعمالها جوابا، فاستغنى بذكره في السؤال عن ذكره في الجواب[3].

---

(1) **شرح الرضي على الكافية**: 273/2.

(2) **السابق**: 241/2.

(3) **قواعد المطارحة في النحو**: ص188.

ثانيا: حذف متعلقات الجار والمجرور

أجاز ابن إياز حذف متعلقات الجار والمجرور في عدد من الشواهد، هي:

الشاهد	الصفحة من كتاب (قواعد المطارحة)	التأويل
قال أشجع: **فأصبح في لحدٍ من الأرضِ ميتًا** **وكانَتْ به حَيًّا تضيق الصَّحاصِحُ**(1)	ص356	(في لحد) يتعلق بمحذوف، وهو خبرها
قال المنخل اليشكرى **يَا هِندُ من لِمُتيَّمٍ** **يَا هندُ لِلعاني الأسيرِ** (2)	ص401	(لمتيم) جار ومجرور، في موضع خبرها، ويتعلق بمحذوف، وفيه ضمير.
قال جرير: **فَهَيْهياتَ هَيْهياتَ العَقِيْقُ وأهْلُه** **وهَيْهياتَ خِلٌّ بالعَقِيْقِ نُواصِلُهْ**(3)	ص309، 312	أشار إلى أن بالعقيق لها توجيهان، "أحدها: أن يكون في موضع رفع، لأن صفة لـ "خل" ويتعلق بمحذوف، أي: بعد خل مستقر بالعقيق، والباء بمعنى (في)"

(1) لم أجده في معاجم الشواهد.

(2) لم أجده في معاجم الشواهد.

(3) **ديوان جرير**، 965/3.

قال أبو العتاهية: **وأصفر منَ ضَرْبِ دارِ الملوكِ** **يلوحُ على وجْهِه جَعْفَرا**[1]	ص 345، 344	(على وجهه جعفرا) الجار والمجرور متعلقان بمحذوف، وهو منصوب على الحال من الضمير المضاف إليه "وجه"، وهو قليل.
قال الكروس بن زيد: **ألاَ لَيْتَ حَظِّي مِنْ عَطَائِكَ أنَّنِي** **عَلِمْتُ وَرَاءَ الرَّمْلِ مَا أنْتَ صَانِعُ**	ص385	(من عطائك) متعلق بمحذوف، وهو حال من "حظي" والعامل فيه (ليت)، والتقدير: أتمنى ذلك حاصلا من عطائك
قال المتنخل اليشكري: **وفَوَارِسٍ كأُوَارِ حَرِّ** **النَّارِ أحْلاَسِ الذُّكُورِ**[2]	ص397	والكاف يجوز أن تكون حرف جر، فتتعلق مع مجرورها بمحذوف، وموضعه جرّ؛ لأنه صفة لفوارس.
قال عروة بن الورد: **فقلْتُ لقوم فِي الكنيفِ تروَّحُوا** **عَشِيّة بتنا عِنْد مَاوَانَ رُزَّحِ**[1]	ص409	في الكنيف: يجوز أن يتعلق بـ (قلت) تعلق الظرفية، ويجوز أن تتعلق بمحذوف، وهو صفة لـ (قوم).

(1) لم أجده في ديوانه.

(2) لم أجده في معاجم الشواهد.

قال الأعشى: **رُبّ رِفْدٍ هَرَقْتهُ ذَلِك الْيَوْ** **مَ، وَأَسْرَى من مَعْشَرٍ أَقْتالِ**[2]	ص 440، 441	من معشر، الجار والمجرور، يتعلقان بمحذوف، وهو صفة . (أسرى)، والتقدير: وأسرى كائنينَ من معشر.
قال المثنى: **لا تَجْزِنِي بِضَنىً بي بَعْدَهَا بَقَرٌ** **تَجْزِي دُمُوعِيَ مَسْكُوبًا بِمَسْكُوبِ**[3]	ص508، 509	(بي) صفة لـ "ضَنى"، يتعلق بمحذوف، وفيه ضمير على القول المختار، والتقدير: بضَنًى واقعٍ لي، أو وَقَعَ لي.
قال المتنبي: **بِما بجَفْنيك مِن سِحْرٍ صِلِي دَنِفًا** **يَهْوى الحياةَ، وأمَّا إنْ صَدَدتِ فلا** [4]	ص527	من سحر يحتمل أن يتعلق بمحذوف، هو حال من الضمير في الصلة أو الصفة، وذلك هو العامل فيه.

(1) **ديوان عروة بن الورد**، شرح وتقديم: سعدي ضناوي، دار الجيل، بيروت، ط1، 1996، ص104.

(2) **ديوان الأعشى**، ص169.

(3) **ديوان المتنبي**، ص448.

(4) **السابق**، ص17.

وتتجلى في الشواهد الشعرية المعروضة في الجدول أعلاه إحدى خصائص العربية وهي الحذف، التي تستلزم تقديرًا، استنادًا إلى مسألة العامل النحوي، ومعتمد في التحليل على المعنى ليصل بكفايته الذهنية إلى المحذوف وتقديره.

المبحث الثاني: الحذف في باب التوابع

يقع الحذف في التوابع، فقد يحذف التابع أو المتبوع. وعليه؛ فقد قسّمت الدراسة هذا المبحث إلى قسمين، وهما:

- **حذف الموصوف**

كثر "حُذف الموصوف وأقيمت الصفة مُقامه وأكثر ذلك في الشعر. وإنما كانت كثرته فيه دون النثر من حيث كان القياس يكاد يحظره. وذلك أن الصفة في الكلام على ضربين: إما للتخليص والتخصيص، وإما للمدح والثناء. وكلاهما من مقامات الإسهاب والإطناب لا من مظان الإيجاز والاختصار. وإذا كان كذلك لم يلق الحذف به ولا تخفيف اللفظ منه. هذا مع ما ينضاف إلى ذلك من الإلباس وضد البيان. ألا ترى أنك إذا قلت : مررت بطويل لم يستبن من ظاهر هذا اللفظ أن الممرور به إنسان دون رمح أو ثوب أو نحو ذلك. وإذا كان كذلك كان حذف الموصوف إنما هو متى قام الدليل عليه أو شهدت الحال به. وكلما استبهم الموصوفُ كان حذفه غير لائق بالحديث. ومما يؤكد عندك ضعف حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه أنك تجد من الصفات ما لا يمكن حذف موصوفه. وذلك أن تكون الصفة جملة نحو مررت برجل قام أخوه ولقيت غلاما وجهُه حسن. ألا تراك لو قلت : مررت بقام أخوه أو لقيت وجهُه حسن لم يحسن"[1].

---

(1) **الخصائص**: 366/2.

لكن ابن إياز عدّ حذف الموصوف مجازًا، فقال: " فإن قيل: حذف الموصوف مجاز، وكذلك زيادتها، فَلِم يُرجّح القول بالحذف؟ أجبتُ بأنّ حذف الموصوف قد ورد، قال تعالى: ﴿ أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ ﴾ [سبأ: ١١]؛ أيْ: دُروعا سابغات، و ﴿ وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَٰلُهَا ﴾ [الإنسان: ١٤]؛ أيْ: وجنةٌ دانيةٌ، و ﴿ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ ﴾ [النساء: ٤٦]؛ أي: قومُ يحرفون، قال الشاعر:

لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تِيَثْمِ   يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمَيِسَمِ[1]

أي: أحدٌ يفضلها، وهذا كثير، في الموصوفات ما هجرت اللغة استعمالها بالكلية"[2].

ويكثر حذف الموصوف لقرينة لفظية، كأن يتقدم ذكره في الكلام كما في قول النابغة[البسيط]:

باتــتْ ثــلاثَ ليــالٍ، ثــم واحــدة   بــذي المَجــازِ، تُراعــي مَنــزِلاً زِيَمَــا[3]

أي:(ثم ليلة واحدة)، فحذف الموصوف (ليلة) لتقدّم ذكره[4].

وكأن يتقدم ذكر مصاحب له، كما في قوله تعالى: ﴿ أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ ﴾ [سبأ: ١١]؛ أي: (دروعًا سابغات)، فحذف لدلالة مصاحبه عليه[5].

وذكر ابن إياز حذف الموصوف عند تحديد أقسام الإضافة المحضة، فمنها إضافة الاسم إلى صفة موصوف محذوف، كقولهم: "بقلة الحمقاء"، والتقدير: بقلة الحبة الحمقاء .... وهذا رأي البصريين، وأما الكوفيون فيحملونه على إضافة الموصوف إلى صفته [1].

---

(1) لم أعثر على قائله، وهو من شواهد **معجم شواهد النحو الشعرية**، شاهد رقم (3632)، ص233.

(2) **قواعد المطارحة في النحو**: ص183-184.

(3) لم أجده في معاجم الشواهد.

(4) ينظر: **ظاهرة الحذف الاكتفائي في العربية**. ص264.

(5) ينظر: **السابق**: ص264.

واستشهد ابن إياز على حذف الموصوف في عدد من الشواهد، هي:

الشاهد	الصفحة من كتاب (قواعد المطارحة)	التأويل
قال الشاعر: **أنا ابنُ جَلا، وطَلاّعُ الثَّنايا** **مَتى أَضَعِ الْعِمامَةَ تَعرِفوني**[2]	ص26، 27	أن يكون "جلا" وصفا لموصوف محذوف؛ أي: ابنُ رجلٍ جَلا، كقوله تعالى: ﴿ **وَعِندَهُمْ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ عِينٌ** ﴾ [الصافات: ٤٨]؛ أي: حُورٌ قاصِراتُ الطّرفِ.
قال أبو العتاهية: **وأصفرَ من ضَرْبِ دارِ الملوكِ** **يلوحُ على وجْهِه جَعْفَرا**[3]	ص344	أصفر صفة لموصوف محذوف (دينار)، أي: ورُبّ دينارٍ أصفرَ.
قال الأعشى: **رُبّ رِفْدٍ هَرَقْتَهُ ذَلِك الْيَوْ** **مَ، وَأَسْرَى من مَعْشَرٍ أقتالِ**[1]	ص440، 443	أن (أسرى) صفة لموصوف محذوف، أي قوم أسرى من معشر: والمعنى: رُبّ رجلٍ كانت له إبل فاستقتها، فذهب ما كان يحلبه في الرفد.

(1) **قواعد المطارحة في النحو**: ص201.

(2) لم أعثر على قائله، وهو من شواهد **معجم شواهد النحو الشعرية**، شاهد رقم (2999)، ص176.

(3) لم أجده في ديوانه.

يعرض الجدول السابق شواهد شعرية تثبت جواز حذف الموصوف، إذ دلّ عليه قرائن المقام، لكن الشاهد الأول اختلف فيه؛ إذ إن للنحاةِ في هذا البيت تأويلات، أحدها: الموصوف محذوف، وتقديره :أنا ابن رجل جلا الأمور، والآخر: أن هذه الجملة محكية لأنها قد سُمِّي بها هذا الرجل، فإنَّ (جلا) فيه ضمير فاعل، ثم سُمِّيَ بها وحُكِيَتْ كما قالوا: (شاب قَرْناها) و (ذرى حَبًّا). والثالث: وهو مذهب عيسى بن عمر أنه فعلٌ فارغ من الضمير، وإنما لم يُنَوَّنْ لأنه عنده غيرُ منصرفٍ فإنه يُمْنع بوزن الفعل المشترك، فلو سُمِّي بضرب وقتل مَنَعَهما. أمَّا مجردُ الوزنِ من غير نقلٍ مِنْ فعل فلا يُمنع به البتةَ نحو جَمَل وجَبَل(2).

ويرى ابن يعيش أن "حقّ الصفة أن تصحب الموصوف إلا إذا ظهر أمره ظهورًا يستغني معه عن ذكره، فحينئذ يجوز تركه وإقامة الصفة مقامه"(3).

فقد يحذف الموصوف اكتفاء بدلالة الصفة عليه، لكن النحاة اختلفوا في حكم حذف الموصوف، فذهب الزمخشري إلى أنه باب واسع(4). وذهب ابن يعيش (ت643هـ) إلى أن الأصل عدم حذف الصفة أو الموصوف، وذهب أيضًا إلى أن الموصوف يكثر حذفه في الشعر، وهو من باب الضرورة(5). وذهب ابن جني إلى أن حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه قبيح؛ لأن ذلك يكثر في

---

(1) **ديوان الأعشى**، ص169.

(2) ينظر: **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون:** السمين الحلبي أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط دار القلم، دمشق، 113/6، و**توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:** أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1، 2008، 1213/3 .

(3) ينظر: **شرح المفصل:** 3 /58.

(4) ينظر: **السابق:** 3 /58.

(5) ينظر: **السابق:** 3 /59.

الشعر، ويقلّ في الكلام، ولا يجيز ابن جني حذفه إلا إذا قام الدليل عليه، وشهدته الحال به(1). واشترط ابن هشام شروطًا لحذف الموصوف، وهو أن يكون معلومًا، وأن يكون الوصف صالحًا لمباشرة العمل، أو بعض اسم مقدم مخفوض بـ(مِن) أو (في)، ووصفه بأنه كثير مستدلاً بأمثلة من الشعر، وكلام العرب، وآيات من القران الكريم(2).

وفصّل أبو حيان في شروط حذف الموصوف، فبيّن أن الصفة قد تكون اسمًا أو ظرفًا أو مجرورًا أو جملة. فإن كانت اسمًا فهي إما صفة لذات غير مكان، أو مكان، أو زمان، أو مصدر. فإن كانت لغير مكان فلا تحذف إلا بشروط(3):

أحدهما: أن يكون الموصوف متقدمًا ذكره: كما في قولك: (ائتني بماء ولو باردًا)، أي: (ائتني بماء ولو ماء باردًا).

ثانيها: أن يشعر الوصف بالتعليل: كقولك: (أكرم العالِم، واهِن الفاسق)، فالعلم المفهوم من الوصف بقولك: (عالم) علة الإكرام، والفسق المفهوم من الوصف بقولك: (فاسق)، علة الإهانة.

ثالثها: أن يعامل الوصف معاملة الأسماء: كما في قولك: (مررت بالفقيه)، أي: (بالرجل الفقيه).

رابعها: أن يقصد العموم: كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ﴾ [الأنعام:59]، أي: (لا تمر رطب ولا تمر يابس).

---

(1) ينظر: **الخصائص**: 366/2.

(2) ينظر: **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**: 286/3.

(3) ينظر: **ارتشاف الضرب من لسان العرب**: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1، 2008، 601/2 – 603.

خامسها: أن يكون الوصف خاصًا بجنس الموصوف: كما في قولك: (مررت بكاتبٍ، ورأيت حائضًا)، فإن كان عامًا، لم يجز حذفه إلا في ضرورة الشعر.

أما إذا كان الوصف لمكان أو زمان فيجوز حذفه، كما في قولك: (جلستُ قريبًا منك، وصحبتك طويلاً)، أي: (مكانًا قريبًا، وزمنًا طويلاً)[1].

أما إذا كان الوصف لمصدر، فهو جائز، ومثاله قوله تعالى: ﴿ فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ [التوبة:82]، أي: (ضحكًا قليلاً) و(بكاء كثيرًا)، وقوله تعالى: ﴿فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا ﴾ [النساء:4]، أي: (أكْلاً هنيئًا). فالصفات (قليلاً) و (كثيرًا) و (هنيئًا) منتصبة انتصاب المصدر؛ أي أنه وصف قام مقام المصدر الموصوف المحذوف[2].

وأما إذا كانت الصفة مجرورة، فلم يسمع حذف الموصوف، وإبقاء ما هو صفة له[3] .

وأما إذا كان ظرفًا، فمثاله قوله تعالى: ﴿ وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ ﴾ [الجنّ:11]، أي: (ومنّا قوم دون ذلك)[4].

وأما إذا كان جملة، فكثر حذف الموصوف معها إذا تقدمها (مِن)، على نحو ما حكاه سيبويه من قولهم: (ما منهم ماتَ حتى رأيتُه في حال كذا وكذا)، أي: (ما منهم أحدٌ مات ...)[5].

---

(1) ينظر: **ارتشاف الضرب من لسان العرب:** 2 /601-602.
(2) ينظر: **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:** ص 817.
(3) ينظر: **ارتشاف الضرب من لسان العرب:** 602/1.
(4) ينظر: **الخصائص:** 370/2.
(5) ينظر: **الكتاب:** 345/2.

وعليه؛ فإن حذف الموصوف لدى ابن إياز وغيره من النحويين جائز، ولكن يجب أن يكون الموصوف معلومًا، بحيث تقوم صفته مقامه، وتصير علمًا يدل عليه، كما في الشواهد التي استشهد بها ابن إياز وغيره.

يتضح مما سبق، أن سبب الحذف في مثل هذه الأمثلة هو كثرة الاستعمال، فقد كثر استخدام هذه الصفات دون موصوفها، حتى صارت مفهومة بشكل واضح لدى المخاطب، ولا يحتاج لذكر الموصوف؛ فإن حذف الموصوف يحقق أغراضًا، هي:

1- **الإيحاء بالصفة:** قد يحذف الموصوف للإيحاء بالصفة، ومثاله قوله تعالى: ﴿وَحَمَلْنَاهُ عَلَىٰ ذَاتِ أَلْوَاحٍ وَدُسُرٍ﴾ [القمر:13]، فحذف الموصوف (سفينة)، وبيّن سيد قطب أن الحذف هنا للإيحاء بأن صفة السفينة، فهي توصف ولا تذكر، وهذا الإيحاء بالصفة جاء تعظيمًا لها[1].

2- **التركيز على الصفة:** بيّن سامي البدر أن التركيز يفيد هنا الاختصاص، وأن لهذا الاختصاص صورتين، وهما[2]:

- **الاختصاص ليفيد الحصر والقصر:** يكون قصر الصفة على الموصوف بجعل الصفة متوحدة بالذات لا تنفك عنه، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ﴾ [النور:30]، ولعل سرّ المخاطبة بالصفة من باب حصر الصفة، وقصرها عليهم (المؤمنين)؛ دفعًا إلى تلبية المطلوب منهم، فالمتلقي لهذا الكلام يكون بهذه الصفة أكثر تهيؤًا للاستجابة والتفاعل مع النص؛ إذ يكون المعنى في النفس أوقع[3].

---

(1) ينظر: **في ظلال القرآن:** سيد قطب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط7، 1971، 650/7.
(2) ينظر: **حذف الاسم: تركيبًا وأثرًا في الدلالة:** ص 77.
(3) ينظر: **السابق:** ص 77.

- **الاختصاص يفيد التأكيد:** مثال ذلك قوله تعالى: ﴿ وَبِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ ﴾ [البقرة:4]، فقد حذف الموصوف (الدار)، وبقيت الصفة (الآخرة) للتأكيد على حقيقة وجود الدار الآخرة، وكأنه معهود، له مدلول لدى المتلقي إلى درجة اليقين(1).

- **الحذف في العطف**

يتكوّن تركيب العطف من ثلاثة عناصر: المعطوف عليه والاسم المعطوف وحرف العطف، وتحذف هذه العناصر الثلاثة، فيحذف المعطوف عليه أو الاسم المعطوف أو حرف العطف، ومثال حذف المعطوف عليه قوله تعالى: ﴿ فَأَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱضۡرِب بِّعَصَاكَ ٱلۡبَحۡرَۖ فَٱنفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرۡقٖ كَٱلطَّوۡدِ ٱلۡعَظِيمِ ﴾ [الشعراء:63]، فالتقدير: (فضربه فانفلق)، ولم يذكر المعطوف عليه لدلالة ما قبله عليه، فقد دلّ قوله تعالى: (أَنِ اضْرِبْ بِعَصَاكَ البَحْرَ) على أن الضرب وقع(2).

لكن ابن إياز ذكر حذف العاطف في حالة تكرار المستثنى فقط، كقولك: (ما جاءني إلا زيد إلا عمرا)، ويجوز رفعهما، على تقدير حذف العاطف، فأصله: "وإلا عمروٌ"(3). فقال الرضي: "ونقل عن الأخفش، تجويز إضمار حرف العطف في مثله، فيعطفه على ما اشتغل به الفعل، وليس إضمار حرف العطف بالشيء المشهور" (4).

وعليه، فإن حذف العاطف من باب البعد عن الاستطالة، وطلبا للإيجاز.

---

(1) ينظر: **حذف الاسم: تركيبًا وأثرًا في الدلالة:** ص 77.

(2) ينظر: **أمالي ابن الشجري:** 123/2.

(3) **قواعد المطارحة في النحو:** ص175.

(4) **شرح الرضي على الكافية:** 120/2.

الفصل الرابع

حذف الجملة

المبحث الأول: الحذف في الجملة الاسمية

- **حذف أداة النفي في أخوات (كان)**

أجاز ابن إياز حذف أداة النفي من أخوات كان، كقوله تعالى: ﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥] وكقول خداش بن زهير:

وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللَّهُ قَوْمِي بِحَمْدِ اللَّهِ مُنْتَطِقا مُجِيْدا[1]

والمعنى: لا أبرح[2].

ولم يبتعد ابن إياز النحوي عن ما ذهب إليه النحويون في جواز حذف أداة النفي؛ إذ أنه يكثر حذف "لا" النافية، بعد القسم، إن كان الفعل المنفي مضارعا، كما في ﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ﴾، وإن لم يتقدم القسم، كان الحذف شاذا، وذلك في نحو قول خداش بن زهير .... فالمراد: لا أبرح ما أدام الله قومي، فحذف "النفي" من دون أن يتقدم عليه القسم[3].

---

(1) البيت من شواهد **معجم شواهد النحو الشعرية**، شاهد رقم (666)، ص59.

(2) **قواعد المطارحة في النحو**: ص60.

(3) ينظر: **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**: 230/1؛ و**شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**: 264/1.

- **حذف لا النافية للجنس**

أجاز ابن إياز حذف لا النافية للجنس، كقولك: (هل من رجل في الدار) فقياسه أن يقال: (لا من رجل في الدار)، فحذفت لذكرها في السؤال، وتضمن الاسم معنها فبني[1]؛ فكان من الواجب أن يقال: لا من رجل في الدار؛ ليكون الجواب مطابقًا للسؤال، إلا أنه لما جرى ذكر من في السؤال استغنى عنه في الجواب فحذف فقيل: لا رجل في الدار فتضمن (من) فبني لذلك، وبني على الحركة إيذانًا بعروض البناء، وعلى الفتح لخفته[2].

(1) **قواعد المطارحة في النحو:** ص84.

(2) **حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك:** 10/2.

المبحث الثاني: الحذف في الجملة الفعلية

- **حذف الفعل أو شبهه**

سوّغ ابن إياز حذف الفعل إذا كان في الجملة إشعار به، كقولك: هُوَ زَيْدٌ مَعْرُوفًا، وكقول سالم بن دارة اليربوعي:

أَنا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي   فَهَلْ بِدَارَةَ يَا لَلنَّاسِ مِنْ عَارِ؟[1]

هذا القسم من ضَرْبِ الحال المؤكِّدة، وناصبها فعل مقدر، وهو (أحقه)، ويجب حذفه؛ لأن في الجملة إشعارا به[2]، وهذا ما أشار إليه ابن عقيل[3].

وذكر ابن إياز حذف الفعل في الحال النكرة أو في حُكمها، كقولهم: أرسلها العراك، و(مررتُ به وحده)؛ فالعراك ووحده مصدران منصوبان بفعل محذوف، ذلك الفعل هو الحال، فالتقدير: أرسلها تعترك العراك، ومررت به ينفرد وحده[4].

يتبين أن ابن إياز قدر في الشاهدين السابقين فعلا محذوفا، لما تقتضيه نظرية العامل؛ إذ إن وجود منصوب بلا عامل نصب يسبقه هو ما حمل ابن إياز على تقدير عامل (فعل) محذوف، هذا يعني أنّ ما لاوجود له في الملفوظ أو المكتوب له أثر على ما هو موجود، حسب نظر ابن إياز.

(1) البيت من شواهد **معجم شواهد النحو الشعرية**، شاهد رقم (1290)، ص90.

(2) **قواعد المطارحة في النحو**: ص98.

(3) **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**: 277/2.

(4) **ينظر: قواعد المطارحة في النحو**: ص150-151.

وذكر ابن إياز حذف الفعل بعد (لولا)، عندما تكون تخصيصا، تختص بالفعل، كقول جرير:

تَعُدُّون عَقْرَ النِّيبِ أفْضَل مَجْدِكُمْ   بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلاَ الْكمِيَّ المقَنْعَا[1]

أي: لولا تعدّون الكَميَّ المُقَنّعا[2].

إذ ذهب النحويون إلى أنّ (لولا) الشرطية حرف امتناع لوجود، وإذا وليها اسم مرفوع فخبره محذوف، وتقديره: موجود. وقد يليها ضمير مجرور بها، والأقيس أن يكون منفصلا[3]. وقال الكوفيون: الاسم بعد لولا مرفوع بفعل محذوف في قولنا: (لولا زيدٌ...) على تقدير: لولا وجد زيد، وقيل: مبتدأ خبره محذوف بشرط أن يكون خبره كونًا مطلقًا[4].

---

(1) **ديوان جرير**: ص907.

(2) **قواعد المطارحة في النحو**: ص251.

(3) ينظر: **الكتاب**: 129/2، 373.

(4) **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**: ص66، مسألة 10، **وشرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط1، 2000، 224/1.

واستشهد ابن إياز على حذف الفعل في عدد من الشواهد، هي:

الشاهد	الصفحة من كتاب (قواعد المطارحة)	التأويل
قال الشاعر: **لِيُبْكَ يَزيدُ ضارِعٌ لخُصومةٍ ومُخْتَبِطٌ ممّا تُطِيحُ الطَّوائحُ**[1]	ص282	(ضارع) مرتفع بفعل محذوف، يفسره الفعل المذكور، والمعنى: يبكيه ضارع.
قال الأعشى: **ولستَ بالأكثر منهم حَصًى وإنَّما العِزَّة للكاثرِ**[2]	ص419، 420	الجار والمجرور"منهم" متعلقان بفعل محذوف،أي أعني منهم.
قال السموأل: **فَإن هُوَ لم يحمل على النَّفس ضَيْمَها فَلَيْسَ إِلَى حسن الثَّنَاء سَبِيل**[3]	ص487	هو: ضمير مرفوع منفصل، والرفع له فعل مقدر، تقديره: (وإن فرط أو أُهمل)، فلمّا حذف الفعل وأَتي بما يدل عليه برز الضمير المستكنّ لزوال ما يستكنّ فيه.

(1) لم أعثر على قائله، وهو من شواهد **معجم شواهد النحو الشعرية**، شاهد رقم (493)، ص50.

(2) **ديوان الأعشى**، ص94.

(3) **ديوان السموأل**، ص66.

قال عمرو بن معد يكرب: **قَوْمٌ إذا لَبِسُوا الحَدِيدَ** **تَنَمَّرُوا حَلَقًا وقِدّا**[1]	ص494، 495	(حَلَقًا): منصوب بفعل محذوف دلّ عليه (تنمّروا)، أي: ولبسوا حَلَقًا.

بعد حصر تلك الشواهد اللغوية على حذف الفعل، تثبّت جواز حذف الفعل، للإيجاز، إذا كان المعنى واضحًا بيّنًا، والمحذوف معلوم بما دلَّ عليه السياق، وتمذل هذه الشواهد التي أوردها ابن إياز في تفسيره لما خرج عن القاعدة العامة، قدّر فيها محذوفا أو مضمرا لتطرد مع القاعدة العامة. وهذا التقدير متأتٍ من أمرين، هما: وضع التفسير غير المنطوق في الاعتبار عن التقعيد، وسيطرة نظرية العامل وما تقتضيه من حمل النحوي على تقدير الفعل المحذوف.

(1) **ديوان عمرو بن معدي يكرب**، صنعه: هاشم الطعان، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ص68.

ويتضح مما سبق، أنه يجوز حذف فعل الفاعل لقرائن، هي[1]:

أحدهما: أجيب به استفهام محقق –أي ملفوظ به ظاهر الأداة، وإن كان في حيز شرط لا يوجد مدلوله في الخارج، كقول الشاعر:

لِيُبْكَ يَزيدُ ضارِعٌ لخُصومةٍ ومُخْتَبِطٌ ممّا تُطِيحُ الطَّوائحُ[2]

فرفع "ضارع" على أنه فاعل لفعل محذوف واقع في جواب استفهام مقدر؛ فكأنه حين قال: ليبك يزيد؛ قيل: فمن يبكيه؟ فقال: يبكيه ضارع، ثم حذف الفعل؛ لدلالة سابق الكلام عليه[3].

الثاني: اقتضاء المعنى له واستلزامه إياه، كما في الشواهد التي ذكرها ابن إياز.

ويتفق ابن إياز مع سيبويه في إجازة حذف الفعل، فصنّف سيبويه الأفعال حسب الظهور والإضمار إلى ثلاثة، في قوله: "الفعل يجري في الأسماء على ثلاثة مجارٍ: فعلٌ مُظْهَرٌ لا يحسن إضماره، وفعلٌ مضمَرٌ مُستَعمَلٌ إظهاره، وفعلٌ مضمرٌ متروك إظهاره"[4].

وتفرد ابن إياز بحذف اسم الفاعل في قوله تعالى: ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا ﴾ [يونس: ٢]، فقال: "فعجبا نصب على الحال، والعامل فيه اسم الفاعل المحذوف"[5].

---

(1) **ينظر: شرح التصريح على التوضيح:** 401/1، **وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:** 84/2-87.

(2) **قواعد المطارحة في النحو:** ص282: ضارع: ذليل خاشع. مختبط: هو المحتاج الذي يطلب معروفك من غير أن تكون له وسيلة يمت بها إليك. تطيح: الطوائح: جمع طائح أو طائحة.

(3) **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:** 86/2.

(4) **الكتاب:** 1/ 296.

(5) **قواعد المطارحة في النحو:** ص395.

- **حذف جواب الشرط**

أجاز ابن إياز حذف جواب الشرط في الحالات الآتية:

- حذف جوب (إنْ): مثل: أكرمني أكرمك، والتقدير: أكرمني فإنك إنْ أكرمتني أكرمك، وجاز الحذف لدلالة الأول على المقدر، إذ هو ضمان له[1].

ويرى الزمخشري أن الفعل المضارع يجزم بـ (إنْ) مضمرة إذا وقع جوابًا لأمر أو نهي أو استفهام أو تمنّ أو عرْض، نحو قولك: أكرمني أكرمك، ولا تفعل يكنْ خيرًا لك، وألا تأتني أحدثك، وأين بيتك أزرك، وألا ماء أشربه، وليته عندنا يحدثنا، وألا تنزل تصب خيرًا. وجواز إضمارها لدلالة هذه الأشياء عليها. قال الخليل إن هذه الأوائل كلها فيها معنى (إنْ) فلذلك انجزم الجواب[2].

ومن أمثلة الحذف في جواب الشرط التي استشهد بها ابن إياز قول المتنبي:

بِما بجَفْنيكِ مِن سحْرٍ صَلَي دَنِفًا   يَهْوى الحياةَ، وأمَّا إنْ صَدَدتِ فَلا[3]

الفاء في قوله: (فلا) جواب (أما) ومثله قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّآ إِن كَانَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْيَمِينِ ﴿٩٠﴾ فَسَلَٰمٌ لَّكَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْيَمِينِ ﴾ [الواقعة: ٩٠ – ٩١]...وجواب الشرط محذوف، دلّ عليه الجواب لمذكور وسد ذلك مسده[4].

---

(1) **قواعد المطارحة في النحو**: ص213.

(2) **المفصل في صنعة الإعراب**: ص333.

(3) **ديوان المتنبي**، ص17.

(4) **قواعد المطارحة في النحو**: ص527، 529.

يعدّ حذف جواب الشرط رعاية لأمر لفظي لا يفتقر إليه في تأدية أصل المراد حتى لو صرح به لكان إطنابا إن كان لفائدة أو تطويلا لغويا إن كان لا لفائدة، والتطويل اللغوي الزائد لا لفائدة وإن كان متعينا، وإذا لم نقيد التطويل بكونه لغويا كان حشوا؛ لأن الزائد هنا متعين[1].

وعليه، يتضح أن حذف ابن إياز لجواب الشرط لمجرد الاختصار، ولأنه معلوم عند السامع، فيجوز حذف جواب الشرط والاستغناء بالشرط عنه، وذلك عند ما يدل دليل على حذفه، نحو: أنت ظالم إن فعلت، فحذف جواب الشرط لدلالة أنت ظالم عليه، والتقدير: أنت ظالم إن فعلت فأنت ظالم، وهذا كثير في لسانهم[2].

- حذف جواب (لو): كقول جرير:

وَكَائِنْ بِالأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ يَرَانِى لَو أُصَبْتُ هُوَ المُصابَا[3]

وجواب (لو) محذوف، تقديره: لو أُصبتُ لاشتدّ حُزنه[4].

- حذف جواب لمّا: فإن الحذف في هذه الحالة أبلغ من الذكر، في قول امرؤ القيس:

فَلَمَّا أَجَزْنَا سَاحةَ الحَيِّ وانْتَحى بنا بَطْنُ حِقْفٍ ذِي قِفَافٍ عَقَنْقَلِ[5]

---

(1)**الإيضاح في علوم البلاغة**: 180/3.

(2) **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**: 42/4.

(3) لم أعثر عليه في ديوانه، وهو من شواهد **معجم شواهد النحو الشعرية**، شاهد رقم (254)، ص37.

(4) **السابق**: ص317.

(5) **ديوان امرئ القيس**، ص3.

والتقدير: فلمّا أجزنا انتحى؛ لأنه جواب (لمّا).....والحذف هنا أبلغ من الذكر، ألا ترى أنك إذا قلت لعبدك مُرغّبا: (لئن نصحتني)، ذهب فكره إلى جميع أنواع الإحسان، وإذا قلت مخوّفا: (لئن خالفتني)، وسكتّ، ذهب فكره إلى جميع أنواع المكروه [1].

وزعم أبو عبيدة وأكثر الكوفيين أن الواو في وانتحى مقحمة زائدة وهو عندهم جواب لَمّا، وكذلك قولهم في الواو في قوله تعالى: ﴿ وَنَـٰدَيۡنَـٰهُ أَن يَـٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ﴾ [الصافات: 104] والواو لا تقحم زائدة في جواب لَمّا عند البصريين، والجواب يكون محذوفًا في مثل هذا الموضع تقديره في هذا البيت: فلما كان كذا وكذا تنعمت وتمتعت بها، أو الجواب قوله هصرت[2].

فحذف جواب (لو) و(لما) للعلم به توخّيًا للإيجاز والاختصار[3].

(1) **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:** ص234.

(2) **ديوان امرئ القيس:** ص39.

(3) **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين:** ص369، مسألة 67.

الخاتمة

الحذف ظاهرة لغوية في العربية بشكل بارز. ويعدّ الحذف من مظاهر الإيجاز عند ابن إياز في كثير من السياقات؛ فالعربية لغة الإيجاز.

ينقسم الحذف في العربية إلى نوعين: حذف واجب، وحذف جائز. أما الحذف الواجب فهو الحذف الذي يجب حذفه من التركيب أو الجملة، ويعدّ ذكر هذا العنصر إخلالاً بسلامة التراكيب اللغوية. وأما الحذف الجائز فهو الحذف الذي يجوز فيه ذكر العنصر اللغوي وحذفه، ولكن ابن إياز لم يشر إلى ذلك التقسيم الذي ذهب إليه النحاة، مع أنه مولع بالتقسيم والتفريع.

والحذف عند ابن إياز قد يكون لقرينة لفظية، كأن يتقدم ذكر مصاحب له، كما في قوله تعالى: ﴿ أَنِ ٱعۡمَلۡ سَٰبِغَٰتٖ ﴾ [سبأ: ١١]؛ أي: (دروعًا سابغات)، فحذف لدلالة مصاحبه عليه، أو لقرينة معنوية؛ كحذف الفاعل، إذا بني للمفعول في الإبهام على المخاطب، مثل: ﴿ تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ٱلسَّبۡعُ وَٱلۡأَرۡضُ وَمَن فِيهِنَّۚ وَإِن مِّن شَيۡءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمۡدِهِۦ ﴾ [الإسراء: ٤٤]. فيشكّل السياق العنصر الأبرز في الكشف عن الحذف، فثمة عناصر مقامية ومقالية تساهم في تحديد الحذف، لذلك نجد لفظة الطول تكررت كثيرًا في كتابه، وبذلك لم يبتعد عمّا ذهب إليه النحويون.

وعليه، يحقق الحذف عند ابن إياز أغراضًا دلالية، منه: الاكتفاء بعلم السامع، والتعظيم، وعلل الحذف بعلة توخّي الإيجاز، وتوقّي الإطالة، خشية إملال السامع. وربط في معظم مواضع الحذف بين التوجيه النحوي والمعنى أثناء تقدير المحذوف.

وأشار ابن إياز إلى توجيهات النحويين في بعض مسائل الحذف النحوي، منها: حذف المفعول به، عندما ذكر رأي سيبويه والأخفش.

وتفرد ابن إياز في مسألتين، هما:

- تفرد في توجيه قول المتنبي:

فِي الخَدّ أنْ عَزَمَ الخَليطُ رَحيلا   مَطَرٌ تَزيدُ بِهِ الخُدودُ مُحُولا

- أجاز حذف واو المفعول معه.

قائمة المصادر والمراجع

أ- **الكتب:**

- **الإتقان في علوم القرآن:** السيوطي أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي جلال الدين، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، عناية وتعليق: مصطفى شيخ، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، ط1، 2008.
- **ارتشاف الضرب من لسان العرب:** أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: مصطفى النماس، مطبعة المدني، مصر، ط1، 1987.
- **أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين:** قيس الأوسي، وزارة التعليم العالي، بغداد، ط2، 1988.
- **الأشباه والنظائر في النحو:** جلال الدين السيوطي، وضع حواشيه: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2007.
- **الأصول دراسة ابيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب:** تمام حسان، دار الثقافة، المغرب، ط1، 1981.
- **الأصول في النحو:** ابن السراج أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت (د. ت).
- **إعجاز القرآن:** محمد بن الطيب الباقلاني، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار المعارف، القاهرة. ط5، 1997.

- **إعراب القرآن:** أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس. تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، 1988.
- **إعراب القرآن:** الزجاج، تحقيق: إبراهيم الأبياري، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1963.
- **أمالي ابن الشجري:** ابن الشجري هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 2006.
- **املاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن:** أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1979.
- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين:** أبو البركات الأنباري، تحقيق ودراسة: جودة مبروك، راجعه: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 2002.
- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:** ابن هشام الأنصاري، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
- **الإيضاح في علوم البلاغة:** الخطيب القزويني، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع القاهرة، 2004.
- **البحر المحيط في التفسير:** أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1420 هـ.

- **البرهان في علوم القرآن:** أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، ط1، 1957.

- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة:** عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية – لبنان / صيدا.

- **البلاغة فنونها وأفنانها:** فضل عباس، دار الفرقان للنشر والتوزيع، إربد، ط4، 1997.

- **البُلغة في تراجم أئمة النحو واللغة:** مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2000.

- **تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام:** شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي: تحقيق: بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط1، 2003.

- **تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب:** السيوطي، تحقيق: حسن الملخ، وسهى النعجة، عالم الكتب الحديث، إربد، 2005.

- **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:** ناظر الجيش محمد بن يوسف، تحقيق: علي فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط1، 2007.

- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:** أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1، 2008.

- **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه:** البخاري محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1.
- **حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك:** أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط1، 1997.
- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب:** عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1997.
- **الخصائص:** ابن جني أبو الفتح عثمان، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1983.
- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون:** السمين الحلبي أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط دار القلم، دمشق.
- **دلائل الإعجاز:** عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ودار المدني، جدّة، ط3، 1992.
- **ديوان أبي دؤاد الإيادي،** نشر: جوستاف جرونيام، ضمن دراسات في الأدب العربي، ترجمة: الدكتور إحسان عباس، بيروت 1959.
- **ديوان الأسود بن يعفر،** صنعه: نور القيسي، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد.
- **ديوان الأعشى،** دار صادر، بيروت.
- **ديوان السموأل،** صنعه: نفطويه، تحقيق وشرح: واضح الصمد، دار الجيل، ط1، 1996.
- **ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني،** حققه وشرحه: صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر.

- **ديوان العباس بن مرداس السليمي**، جمعه وحققه: يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1991.
- **ديوان المتنبي**، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1983.
- **ديوان النابغة الجعدي**، جمعه وحققه وشرحه: واضح الصمد، دار صادر، بيروت، ط1، 1998.
- **ديوان النابغة الذبياني**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط3.
- **ديوان امرِئ القيس**: امْرُؤُ القَيْس بن حجر بن الحارث الكندي، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط2، 2004.
- **ديوان تأبط شرا وأخباره**، جمع وتحقيق: عبي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، ط1، **1984**.
- **ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب**، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، ط3.
- **ديوان حسان بن ثابت**، حققه وعلق عليه: وليد عرفات، دار صادر، بيروت.
- **ديوان رؤبة بن العجاج، مجموع أشعار العرب**، اعتني بتصحيحه: وليم بن الورد، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- **ديوان عمرو بن كلثوم**، جمعه وحققه: إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 19911.
- **ديوان عمرو بن معدي يكرب**، صنعه: هاشم الطعان، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد.
- **ديوان كثير عزة**، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، 1971.
- **ديوان لبيد بن ربيعة**، دار صادر، بيروت.

- **الرد على النحاة:** ابن مضاء القرطبي، تحقيق: شوقي ضيف، مطبعة لجنة التأليف، القاهرة، 1947.
- **سر الفصاحة:** عبد الله بن سنان الخفاجي، تحقيق: عبد المتعال الصعيدي،: مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، مصر ،1952.
- **شرح ابن عقيل:** ابن عقيل بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة 20، 1980 .
- **شرح أشعار الهذليين:** صنعة: أبي سعيد السكري، تحقيق: عبد الستار فراج، مكتبة دار العروبة، القاهرة.
- **شرح التسهيل لابن مالك:** جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط1، 1990.
- **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو:** خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط1، 2000.
- **شرح الرضي على الكافية:** رضي الدين الأستراباذي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس،1978
- **شرح الكافية الشافية:** ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الأندلسي، تحقيق: علي محمد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000.
- **شرح المفصل:** موفق الدين يعيش بن يعيش بن علي، عالم الكتب، بيروت، 1992.

- **شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب:** الرضي الإستراباذي، حققهما وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف ومحمد محيى الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1975.
- **شرح شذور الذهب:** ابن هشام، تحقيق: حنا الفاخوري، دار الجيل، بيروت، ط1، 1988.
- **شرح قطر الندى وبل الصدى:** ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط11، 1383هـ.
- **شعر الأحوص بن محمد الأنصاري:** جمع وتحقيق: إبراهيم السامرائي، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، 1969.
- **الصاحبي في فقه اللغة:** ابن فارس، تحقيق: السيد أحمد صقر. القاهرة: مكتبة عيسى البابي الحلبي. 1977.
- **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية:** أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1987.
- **الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز:** يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم الحسيني العلويّ، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1423 هـ.
- **ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي:** طاهر حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، ط2، 1999.
- **فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة:** فاضل تاج الدين محمد بن محمد الإسفراييني، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، 1981.
- **فقه اللغة وسر العربية:** الثعالبي، دار المعرفة لبنان، ط ١، 2004.

- **في ظلال القرآن:** سيد قطب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط7، 1971.
- **قواعد المطارحة في النحو:** ابن إياز البغدادي، تقديم وتحقيق: علي توفيق الحمد ويس أبو الهيجاء وشريف النجار، دار الأمل للنشر والتوزيع، إربد، 2011.
- كتاب السبعة في القراءات: أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي. تحقيق: شوقي ضيف. دار المعارف – مصر، ط2.
- **الكتاب:** عمرو بن عثمان، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988.
- **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التفسير:** أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون:** مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة، أو الحاج خليفة، مكتبة المثنى – بغداد (وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية) تاريخ النشر: 1941.
- **الكليات في الفروق اللغوية:** الكفوي، قابله عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1992.
- **اللباب في علل البناء والإعراب:** أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط1، 1995.
- **لسان العرب:** ابن منظور محمد بن مكرم بن علي. دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ.

- **اللمحة في شرح الملحة:** ابن الصائغ محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 2004.
- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها:** أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، وزارة الأوقاف–المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1999.
- **معاني النحو:** فاضل السامرائي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، بيت الحكمة، بغداد، 1986.
- **المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية،** إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1996.
- **معجم شواهد النحو الشعرية،** حنا جميل حداد، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، 1984.
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:** ابن هشام جمال الدين عبد الله الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك ومحمد حمد الله، مراجعة: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط1، 1992.
- **المفصل في صنعة الإعراب:** الزمخشري جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993.
- **المقتصد في شرح الإيضاح:** عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار لرشيد للنشر، بغداد.
- **المقتضب:** المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).
- **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين:** إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول 1951، أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان.

- **همع الهوامع:** جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، (د.ت).
- **الوافي بالوفيات:** صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت.

ب- **الرسائل الجامعية:**

- **حذف الاسم: تركيبًا وأثرًا في الدلالة:** سامي البدر، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، إربد، 1999.
- **ظاهرة الحذف الاكتفائي في العربية:** عماد سعد أبو حسن، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 1999.

Abstract

Grammatical Ellipsis in ibn Eyaz's book (Qawa'd Al Mutaraha fi al-nahw): a descriptive analytical study

Student preparation

Khadijh Faiz Bani Issa

Under the supervision of

A. D. Ali Tawfiq Al-Hamad

This research deals with the study of the positions of the Grammatical Ellipsis in grammar in book (Qawa'd Al Mutaraha fi al-nahw) to ibn Eyaz's, to prove that Ibn Eyaz was not away from interpreting and estimating Ellipsis due to his affectedness of the philosophy of the factor. He used to analys and interpret the positions of Ellipsis utilizing the Holy Koran or prose evidence. The study depend on the descriptive method to locate the position of ellipsis in Ibn eyaz, in reading and examining the grammars put forward by grammarians and rehetorcans to control these positions.

This study has included an introduction, and four chapters, in addition to the boot, which talked about the ibn eyaz al-Baghdadi and his linguistic doctrine, the concept of Ellipsis , its reasons, purposes and conditions were examined in the preface.

Chapter one: omitting a nominative.

Chapter two: omitting a quisitives.

Chapter three: omitting a preposition.

Chapter four: omitting from a sentence.

The study in these Chapters deals with the points of convergence and divergence of Ibn Eyaz and Grammarians in Ellipsis and divergence positions. After analyzing and discussing these positions, the study, ended with a conclusion of the most important findings.